

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الرابع والأربعون — العدد الأول — يناير ٢٠٠٧

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

قواعد النشر

١ – المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .

٢ – تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .

٣ – تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .

٤ – يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخصان : أحدهما باللغة التى كتب بها المقال ، والثانى بلغة أخرى فى حوالى صفحة .

٥ – يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .

٦ – تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا ، وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

سعر العدد والاشتراكات السنوية

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .
قيمة الاشتراك السنوى (شاملة البريد) فى داخل مصر ٢٠ جنيها ، وخارج مصر ٤٠ دولارا

المراسلات

ترسل جميع المراسلات على العنوان التالى :
رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

رقم الإيداع ١٦٥
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

اولا : بحوث ودراسات

ثانيا : رسائل جامعية

ثالثا : مؤتمرات

رابعا : عرض كتاب

المجلد الرابع والأربعون   العدد الأول   يناير ٢٠٠٧

استطلاع رأى عينة من الشباب
فى النظام الحزبى المصرى *

حسن سلامة **

تسعى هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على رؤية الشباب للنظام الحزبى فى ظل التطورات المتلاحقة التى يشهدها النظام السياسى ، وارتباط ذلك بهيكل المشاركة السياسية بكافة صورها ، وذلك عبر عدة أبعاد ، وهى : بعد المعرفة والمشاركة السياسية للشباب ، وتقييم مدى فاعلية الأحزاب وتواجدها فى الشارع السياسى . وكشفت النتائج عن ارتفاع نسبة عدم المعرفة بأسماء بعض الأحزاب أو الصحف الصادرة عنها ، بالإضافة إلى محدودية العضوية فى هذه الأحزاب ، كذلك أظهرت النتائج محدودية المشاركة السياسية ، خاصة فى مجال الإقبال على التصويت فى الانتخابات ، كما ظهر أن نسبة يعتد بها من عينة الشباب ترى أن الحزب الوطنى هو الحزب الذى سيظل فى السلطة بوصفه الحزب الأقوى .

مقدمة

على مدار أكثر من ثلاثين عاما، ومنذ استعادة النظام السياسى المصرى لتجربة التعدد الحزبى فى منتصف سبعينيات القرن العشرين ، ثار جدل متواصل حول جدوى هذه الأحزاب ودورها وممارستها ، ومدى تمثيلها لقوى اجتماعية بعينها، وتعبيرها عن تيار أو آخر فى خضم الحياة السياسية المصرية ، وارتباطها بهيكل

* هذه الورقة تعتمد على نتائج استطلاع رأى الجمهور العام فى النظام الحزبى المصرى ، والذى أجراه قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بإشراف الأستاذة الدكتورة نجوى الفوال ، والأستاذة الدكتورة سلوى العامرى ، وعضوية الدكتورة منى يوسف ، والدكتور حسن سلامة باحثا رئيسيا ، وقامت بالعمليات الإحصائية جميلة المأمون الباحثة بالقسم .

** خبير علوم سياسية ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المشاركة السياسية ، باعتبارها إحدى القنوات المشروعة لهذه المشاركة على اختلاف صورها .

ومع التسليم بأن المشاركة السياسية - سواء من خلال عضوية الأحزاب أو التنظيمات أو الترشيح للانتخابات أو التصويت فيها - تعد حجر الزاوية لاستقرار أى نظام سياسى . فقد شهد القرن الحادى والعشرون زخما متصاعدا فى الحياة السياسية المصرية بشتى مناحيها ، بدا خلاله أن هناك حاجة ملحة لمراجعة علاقة الدولة بالأحزاب السياسية بعد فترة الجدل النخبوى ، بين معارضة تتهم الدولة بوضع القيود أمام حركتها ، ودولة ترى أن القصور يكمن فى عدم شعبية تلك الأحزاب المعارضة وغيابها عن قضايا المجتمع .

وفى الوقت الذى وجه فيه الحزب الوطنى الحاكم - منذ بداية الألفية الثالثة - الدعوة إلى كافة الأحزاب على الساحة لإعادة النظر فى بنائها الداخلى وممارساتها وعلاقتها بالدولة ، شهد عام ٢٠٠٥ نقاط تحول أساسية فى مسار تطور النظام السياسى المصرى ، تمثلت أولاها فى إعلان الرئيس مبارك تعديل المادة ٧٦ من الدستور ، والخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية ليصبح بالاقتراع السرى المباشر بين متنافسين متعددين ، كبديل عن الاستفتاء الذى ظل السبيل الوحيد لوصول الرئيس إلى السلطة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

ومثلت مبادرة التعديل فرصة سانحة أمام الأحزاب السياسية على اختلافها لإظهار مدى تمتعها بالقبول والشعبية الجماهيرية ، وذلك من خلال مشاركتها فى أول انتخابات رئاسية متنافسة تمت الدعوة إليها عبر مرشحين عنها . وترافق مع ذلك الدعوة أيضا لإجراء انتخابات برلمانية شهدت ارتفاعا فى معدلات العنف ، واستخدام المال لحيازة مقاعد البرلمان ، بما يشير - فى مجمله- إلى ضرورة إعمال الذهن حول مدى جدوى الأحزاب كأطر سياسية تعبر عن قوى ومصالح المجتمع ، أخذا فى الاعتبار حقيقة تزايد عددها حتى بلغ ٢٢

حزبا (ويتبقى حزبان تحت التأسيس).

وفى هذا الإطار ، قام المركز بإجراء استطلاع للرأى يستهدف رصد موقف الجمهور العام من النظام الحزبى ، وارتباطه بهيكل المشاركة السياسية ، والتعرف على مدى استجابته للمتغيرات السياسية الهادفة للإصلاح ، والمتمثلة فى تعديل المادة ٧٦ المشار إليها ، وحدوث نوع من الحراك السياسى .

موضوع الورقة والهدف منها وأهميتها

تسعى هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على رؤية الشباب للنظام الحزبى فى ظل التطورات المتلاحقة التى يشهدها النظام السياسى برمته ، وارتباط ذلك بهيكل المشاركة السياسية بكافة صورها ، وقدرة الأحزاب على ممارسة وظائفها، ومعالم مسار الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى ، وذلك من خلال عدة أبعاد :

- بعد المعرفة ، ويسعى إلى استكشاف معلومات المواطن وحجمها فيما يتعلق بالموضوع ، كمعرفته بالأحزاب وأسمائها وعددها وأسماء زعمائها ، والصحف الصادرة عنها ، وكذا معرفته بالتنظيمات الجديدة على غرار الحركات الاجتماعية التى برز دورها خلال الانتخابات الرئاسية .
- بعد المشاركة السياسية ، سواء من خلال عضوية الأحزاب ، أو المشاركة بالتصويت فى الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية ، ومتابعة الاهتمام بالأحوال السياسية .
- بعد تقييم مدى فاعلية الأحزاب وجماهيريتها ، واستشراف المستقبل السياسى تأسيسا على إمكانية تداول السلطة بين الأحزاب .

ويكتسب هذا الموضوع أهميته فى الوقت الحاضر بناء على عدة اعتبارات :

١ - إن المناخ السياسى يشهد قدرا من التطورات التى تدفع فى اتجاه تعزيز سبل المشاركة السياسية عبر أطر مؤسسية على شاكلة الأحزاب ، مع التسليم باستمرار ميراث بعض القيود . وتمثلت ذروة تلك التطورات فى

المشاركة فى تعديل المادة ٧٦ من الدستور ، والانتخابات الرئاسية والتشريعية ، ومشاركة الأحزاب فى هذه العمليات السياسية .

٢ – إدخال تعديلات على عدد من القوانين ، منها قانون مباشرة الحقوق السياسية ، وقانون الأحزاب السياسية ، بدرجة قد تسمح بالقول باحتمالية زيادة مشاركة المواطنين فى الحياة السياسية .

٣ – ما صاحب الانتخابات البرلمانية من ظواهر ، كالعنف ، واستخدام المال كوسائل لتحقيق الفوز ، واستدعاء الأطر التقليدية – كالعائلة – لمساندة المرشحين بما يتجاوز دور الأحزاب كأطر مؤسسية بديلة ، ويثير التساؤل حول أهميتها وجدواها .

الإجراءات المنهجية

١- الاسلوب والاداة

تعتمد هذه الورقة على نتائج استطلاع رأى الجمهور العام فى النظام الحزبى المصرى . وقد استخدمت استمارة الاستبار كأداة لجمع بيانات استطلاع رأى عينة ممثلة من الجمهور . وتمت صياغة الأسئلة باللغة العامية التى يستطيع المواطنون المستطلع رأيهم فهمها بيسر وسهولة على اختلاف ثقافاتهم ، أو معرفتهم وتعليمهم .

وتم تحكيم الاستمارة من قبل عدد من المتخصصين [1] ، وتم إجراء تجربة استطلاعية لتجربة الاستمارة فى الميدان قبل إجازتها للتطبيق النهائى؛ وذلك بهدف التعرف على جدوى الأسئلة المتضمنة فى الاستمارة ، ومدى ملاءمتها لموضوع الاستطلاع ، وصولا إلى صياغة نهائية لأسئلة الأداة ، تتسم بالوضوح اللفظى ، وسهولة الفهم والتسلسل المنطقى ، والبعد عن الإيحاء أو التحيز .

وتضمنت أداة الاستطلاع ٥٣ سؤالا ، بالإضافة إلى بيانات أفراد الأسرة المعيشية التى يجرى التطبيق عليها ، والبيانات الأساسية الخاصة بالمستطلع رأيه .

وغطت الأسئلة المحاور الثلاثة التى يسعى الاستطلاع للإجابة عليها، وهى : **محور المعرفة** ، ويتضمن ١٣ سؤالا .

محور المشاركة السياسية ، ويتضمن ١١ سؤالا .

محور التقييم ، ويتضمن ٢٩ سؤالا .

وقد تم تطبيق وجمع بيانات الاستطلاع خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٥ (تحديداً فى أعقاب الانتهاء من كل مرحلة من مراحل الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٥) .

٢- وصف العينة

تضم عينة الشباب ٨٢٠ فرداً من العينة الأصلية ، تقع أعمارهم فى الفئة من ١٨ إلى ٣٠ سنة ، موزعة وفق عدة معايير . فمن حيث النوع ، كان ٤٦٪ من عينة الشباب من الذكور ، والنسبة الباقية ٥٤٪ إناث .

كما توزعت العينة على إحدى وعشرين محافظة ، وهى :

القاهرة ١٠٢ ، الجيزة ٨٥ ، القليوبية ٣٦ ، المنوفية ٢٨ ، الغربية ٤٢ ، البحيرة ٦٥، الإسماعيلية ١٦ ، السويس ٢٣ ، الفيوم ٣٨ ، بنى سويف ١٦ ، المنيا ٢٧ ، أسيوط ٤٩، سوهاج ٣٦ ، قنا ٣٣ ، الأقصر ١٥ ، أسوان ١٧ ، الإسكندرية ٣٣ ، الدقهلية ٤١ ، الشرقية ٥٢ ، دمياط ٢٣ ، كفر الشيخ ٤٣ .

وبلغ توزيع أفراد العينة على مستوى الريف ٤٥٧ فرداً بنسبة ٥٥٫٧٪ ، وعلى مستوى الحضر ٣٦٣ فردا بنسبة ٤٤٫٣٪.

وحول توزيع العينة على متغير العمل ، وجد أن ١٧٫٦٪ من عينة الشباب ممن لا عمل لهم ، وهى نسبة مرتفعة ، ولكنها متوقعة فى ظل وجود ظاهرة البطالة ، خاصة بين من هم فى سن العمل . كما وجد أيضا أن ٣٧٫٥٪ من أفراد العينة من ربات البيوت ، بينما بلغت نسبة من يزاولون أعمالا حرة ١٣٫٧٪ من مفردات العينة ، والعمال (فنى ، خدمات ، زراعى) بلغت نسبتهم ٨٫١٪ ، أما الموظفون فتبلغ نسبتهم ٤٫٢٪ ، وبلغت نسبة الطلبة ١٣٫٨٪ .

وفيما يتعلق بالحالة التعليمية ، فقد توزعت العينة على الفئات المختلفة : أمى ٩٤ مبحوثا ، ويقرأ ويكتب ٣٣ مبحوثا ، وتعليم أقل من المتوسط (ابتدائى + إعدادى) ٩٨ مبحوثا . أما التعليم المتوسط ، فبلغ ٢٧١ مبحوثا ، وفوق المتوسط ٥٢ مبحوثا . أما التعليم الجامعى ، فبلغ ١٧٨ مبحوثا .

نتائج الاستطلاع

محور المعرفة

تضمن المحور المعرفى فى الاستطلاع طرح عدد من الأسئلة تتناول حدود معلومات المبحوثين حول بعض الأمور المرتبطة بالأحزاب ، بدءا من المعرفة بوجودها فى الأساس ، وأسمائها وأسماء رؤسائها وصحفها الحزبية ، وصولا إلى معرفة الإطار القانونى المنظم لها وتفاصيله .

وحول مدى المعرفة بوجود أحزاب من عدمه ، كشفت نتائج الاستطلاع عن أن قرابة ٩٠٪ من عينة الشباب يعرفون بوجود أحزاب فى مصر ، بينما نفت النسبة الباقية (١٠٪)، علمها بوجود هذه الأحزاب . وازدياد نسبة المعرفة فى هذه الشريحة العمرية يعود إلى أن أولئك الشباب هم الذين ولدوا بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات من القرن العشرين ، وهم فى الأغلب إما طلاب فى مدارس وجامعات ، أو شباب حديث التخرج ، ويطلق عليهم البعض الجيل السابع من أجيال الساحة السياسية المصرية ، وقد تفتح وعيهم على مصر فى عهد الرئيس حسنى مبارك ، ويفترض أن تنشئتهم قامت على قيم التعددية السياسية ، إلى جانب متابعتهم لعدد من الوقائع الخارجية التى جعلت من الأحزاب أو المعرفة بها كقنوات للمشاركة أمراً واقعا[٢] . ويلاحظ أنه تم استبعاد مفردات العينة التى أجابت بعدم علمها بوجود أحزاب فى مصر ، حيث لم يتم استكمال باقى أسئلة الاستطلاع معها ، وبلغ حجم العينة بعد الاستبعاد ٧٣٣ فرداً ، ويعنى ذلك أن هناك عدد من الشباب (٨٧ شابا) ليست لديهم معرفة ومعلومات عن وجود النظام الحزبى .

وحول المعرفة بعدد الأحزاب ، توجه الاستطلاع بالسؤال التالى "يا ترى تعرف فيه كام حزب فى مصر" ؟ وأظهرت النتائج أن أعلى نسبة (١٩٪) أفادوا بوجود حزب واحد، بينما ذكر ١ر١٧٪ من مفردات العينة أن هناك ثلاثة أحزاب ، وذكر ٥ر١٢٪ بوجود حزبين فقط ، كما ذكرت نسبة ٤ر٢١٪ من العينة بوجود أربعة أو خمسة أحزاب ، بينما تتراجع النسبة لدى من ذكروا بوجود عدد أكبر من الأحزاب المذكورة ، وقد أقر ٥٪ من مفردات العينة بأنهم لا يعرفون عدد هذه الأحزاب .

ويلاحظ أن الأعداد المذكورة حول عدد الأحزاب تبتعد كثيرا عن العدد الحقيقى لها ، والذى يصل إلى اثنين وعشرين حزباً ، وهو ما يشير إلى عدة أمور :

- ضعف فاعلية الأحزاب وعدم جماهيريتها ، أو وصول حتى أسمائها لأبناء المجتمع .
- عدم اكتراث أفراد العينة بالشأن العام ، أو متابعة الأنشطة السياسية بما فيها تكوين الأحزاب ، وهو ما يفسره البعض بأن ثمة أزمة فى أداء هذه الأحزاب ، تنبع من طبيعة البيئة السياسية التى تعمل فيها من جانب ، ومن واقع الاختلالات الداخلية التى تعانيها تلك الأحزاب ذاتها [٣] .

ويرتبط بما سبق الإجابة التى أوردها المستطلع رأيهم حول أسماء الأحزاب المعروفة لديهم ، حيث ذكر ٩ر٩٨٪ منهم الحزب الوطنى باعتباره الأكثر تواجدا فى الحياة السياسية المصرية . بينما ذكر ٤ر٦٦٪ من مفردات العينة حزب الوفد ، وجاء بعد ذلك حزب الغد ، حيث ذكره ٢ر٤٥٪ من مفردات العينة ، وهو مايمكن تفسيره فى ضوء التكثيف الإعلامى الشديد المصاحب للانتخابات الرئاسية ، والتى شارك فيها زعيما الحزبين – الدكتور نعمان جمعة ، والدكتور أيمن نور– بحيث ارتبطت أسماء زعيمى الحزبين ، وهما مرشحا الرئاسة المنافسان للرئيس مبارك ، فى أذهان أعداد كبيرة من أبناء المجتمع ، لكونها

المرة الأولى التى تجرى فيها عملية اختيار رئيس الجمهورية بين متنافسين ، بينما تراجعت المعرفة بأحزاب التجمع والأحرار والعمل ، على الرغم من كونها من أقدم الأحزاب التى ظهرت على الساحة ، مع استعادة تجربة التعدد الحزبى فى منتصف السبعينيات ، وهو الأمر الذى يعكس عمق التفاوت فى القدرة التنافسية بين الحزب الوطنى الحاكم وأحزاب المعارضة ، وترجيح الكفة لصالح الأول [٤] . وذكر ٥٥٪ ممن أفادوا بمعرفتهم بأسماء رؤساء الأحزاب أن زعيم الحزب الوطنى هو الرئيس حسنى مبارك . وذكر ٢٧٪ أن زعيم حزب الغد هو الدكتور أيمن نور ، وجاء بعده الدكتور نعمان جمعة زعيم الوفد السابق بنسبة ٨ر٢٦٪ ، الأمر الذى يشير إلى ضعف واضح للثقافة السياسية لهذه العينة .

وارتباطا بطبيعة المجتمع (حضر ، ريف) ، فقد تقاربت نسب المعرفة بوجود الأحزاب فى كل من الريف والحضر ، حيث كان ٥ر٨٩٪ من الريفيين يعرفون بوجود الأحزاب ، مقابل ١ر٩٠٪ من الحضر يعرفون الأمر نفسه .

وقد يعود تفسير عدم معرفة أفراد العينة فى الريف بالأحزاب إلى إحدى السمات التى تعرفها الأحزاب المصرية - باستثناء الحزب الوطنى الحاكم - وتتمثل فى انحصار وجود تلك الأحزاب فى القاهرة ونسبياً فى عواصم المحافظات . فعلى الرغم من أن قواعد العمل التنظيمى للأحزاب تقضى بتشكيل لجان للحزب على مستوى القرية والمركز والمدينة والقسم والمحافظة ، كما تأخذ بفكرة تشكيل مكاتب فنية واستشارية للأحزاب ، فإن قدرات الأحزاب تتفاوت فى استيفاء هذه المستويات والتنظيمات تبعاً لإمكاناتها البشرية والمادية ، وفى الأغلب الأعم فإن أنشطتها التنظيمية تتركز فى مقار الأحزاب بالقاهرة وعدد محدود من عواصم المحافظات [٥] .

ومن حيث النوع ، فقد كشفت النتائج أيضا عن ارتفاع نسبة عدم المعرفة لدى الإناث مقابل الذكور ، حيث كان ٩ر١٢٪ من الإناث لايعرفن بوجود الأحزاب ، فى حين كان ٢ر٧٪ فقط من الذكور لايعرفون هذا الأمر . وبعبارة

أخرى ، فقد ارتفعت نسبة المعرفة داخل كل نوع ، وإن احتفظ الذكور بمركز الصدارة ، من حيث المعرفة بوجود الأحزاب ، حيث أقر ٨ر٩٢٪ منهم بمعرفته بوجود الأحزاب ، بينما أقرت ١ر٨٧٪ من الإناث بهذه المعرفة أيضاً .

ولعل هذه النتيجة تثير التساؤل حول دور الأحزاب فى اجتذاب المرأة بوصفها نصف المجتمع ، ومدى فعالية برامج التدريب السياسى والتمكين – إن وجدت – فى نشر الوعى بوجود الأحزاب وأهميتها فى الحياة السياسية .

وارتباطاً بمستوى التعليم ، وجد أن هناك ارتفاعاً فى نسبة المعرفة داخل المستويات التعليمية المختلفة ، بما فى ذلك الأميون أو من يقرأ ويكتب فقط . وتركزت أعلى نسب المعرفة بين المستويات التعليمية المتوسط/الثانوى العام والجامعى وفوق الجامعى ، ووصلت إلى ذروتها بين فئة التعليم فوق المتوسط ، حيث أقر أفراد هذه الفئة جميعهم بمعرفتهم بوجود الأحزاب . فى حين ذكر سبعة من إجمالى ١٧٨ فردا – هم عينة التعليم الجامعى – أنهم لا يعرفون بالأحزاب ، وهو أمر يحتاج إلى إعادة نظر حول ارتباط التعليم بالشأن العام ، سواء من خلال المناهج أو المقررات الدراسية ، أو بث الاهتمام بهذا الشأن العام . وتركزت أعلى نسب عدم المعرفة (٥٠٪) تقريبا بين فئة الأميين ، وهو أمر طبيعى ولا يحتاج إلى عناء فى تفسيره .

ويتعين التوقف قليلاً أمام ماكشفت عنه النتائج بالنسبة لعينة التعليم الجامعى ، فخلافاً لما ينبغى أن يكون ، وجد من بين أفراد هذه العينة من لا يعرفون بوجود الأحزاب . وإذا جاز أن ننحى باللائمة فى تفسير هذا الأمر على تقصير فى نشاط الأحزاب القائمة للتعريف بوجودها ، فمن باب أولى ألا نعفى مجتمع الجامعة وطلابه ذاتهم من تقصير مماثل . فقد كانت الجامعات – حتى وقت قريب – المختبر الأساسى للتربية والوعى السياسيين ، كما شهدت هذه الجامعات فى السنوات الأخيرة مظاهرات عديدة للاحتجاج ضد بعض السياسات الداخلية والإقليمية ، على أن هذه الحركات تأتى على خلفية من حظر

النشاط الحزبى داخل الجامعات مما عزلها عن المجال العام ، وأدى إلى بروز حالة من عدم الاكتراث السياسى ، أو التشكك فى عالم السياسة ، أو من باب أولى الاهتمام بالتعرف على مفردات هذا العالم وعناصره ، ومن ثم يضعف مستوى المعرفة بهذه الأحزاب [٦] . يرتبط بما سبق أيضاً ما طرح من تعديلات فى نظم التعليم التى لاتتيح الوقت الكافى للطالب الجامعى - إن أراد - الاهتمام بالشأن العام . وعلى الرغم مما يشهده حالياً التعليم الجامعى من توسيع قاعدته ، فإن ذلك لم يؤد إلى توسيع قاعدة الثقافة لدى الشباب [٧] .

وتقاربت النسبة بين من ذكروا بارتباط الأحزاب المصرية بأشخاص معينة ، ومن رفضوا ذلك ، حيث قال ٤١٪ بهذا الأمر ، بينما رفضه ٤ر٤٠٪ ، وكانت نسبة من أجابوا بلا أعرف تبلغ ٦ر١٨٪، وهو أمر وارد الحدوث فى ظل معرفة العينة بأشخاص زعماء الأحزاب الثلاثة الكبرى الذين شاركوا - فى زخم إعلامى كبير - فى الانتخابات الرئاسية التى أجريت للمرة الأولى فى سبتمبر ٢٠٠٥ ، وهى أحزاب الوطنى والوفد والغد ، حيث لجأ مرشحو الأحزاب الثلاثة - إلى جانب المرشحين الآخرين بدرجة أقل - إلى استخدام كافة وسائل الدعاية الانتخابية للوصول إلى قطاعات واسعة من المجتمع ، وارتبطت الدعاية بالترويج لأنفسهم جنبا إلى جنب مع ارتباطهم بأسماء أحزابهم [٨] .

وفى إجابتهم عن سؤال حول ما إذا كانوا يقرءون جرائد حزبية ، أجاب ٢ر٨٤٪ من مفردات العينة بأنهم لا يقرءون هذه الصحف ، بينما يقرؤها ٢ر١٢٪ منهم ، ويقرؤها أحيانا ٥ر٣٪ منهم .

ويلاحظ عدم إقبال مختلف فئات العينة على قراءة الصحف الحزبية ، وهو ما يمثل امتدادا لعدم الإقبال أو الاقتناع بالأحزاب القائمة ، ناهيك عن ارتفاع درجة الأمية التى تمثل عائقا مباشرا وسبباً وراء عدم قراءة هذه الصحف أو غيرها . وكشفت النتائج عن أن ٤٠٪ من عينة الجامعيين لا يقرءون الصحف الحزبية ، وهى نسبة كبيرة ، ولكن يمكن تفسيرها فى ضوء ما سبق ذكره حول

أساليب الجامعة لعزل طلبتها عن الشأن العام ، وشغلهم بأمور دراسية – على أهميتها – مكثفة لا توفر وقتا لمطالعات أخرى . ومن ناحية أخرى ، يمكن القول إن محدودية أعداد تلك الصحف وعدم انتشارها يمثل عاملا مساعدا على عدم الإقبال على قراءتها.

وقد توزعت قراءة هذه الصحف لنجد أن ٩ر٧٥٪ من أفراد العينة يقرءون جريدة الوفد ، وهى نسبة عالية بالتأكيد تعكس درجة انتشار الصحيفة وارتفاع حجم مبيعاتها ، بينما قال ٢٥٪ من العينة إنهم يقرءون جريدة الغد لسان حال الحزب الذى يحمل نفس الاسم ، وذلك على الرغم من قصر عمر الحزب والصحيفة ، حيث وافقت لجنة شئون الأحزاب المصرية فى نهاية أكتوبر ٢٠٠٤ على قيام الحزب الذى أسسه أيمن نور ، والذى انبرى للمشاركة فى الانتخابات الرئاسية التى أجريت للمرة الأولى ، فأتاحت للمشاركين فيها فرصاً ذهبية لتعريف أفراد المجتمع بهم [٩] .

وفى إجابتهم عن سؤال حول المعرفة بوجود قانون ينظم عمل الأحزاب ، كشفت النتائج عن أن ربع العينة تقريبا (٧ر٢٥٪) هم الذين يعرفون بوجود هذا القانون ، وهى نسبة محدودة للغاية ، ومن بين هؤلاء وجد أن ٣ر٦٠٪ لا يعرفون شيئا عن تفاصيل هذا القانون ، بينما أشار ٦ر٢٠٪ إلى أن هذا القانون يحدد الهيكل التنظيمى لكل حزب ، فى حين ذهب ٩ر٧٪ إلى أن هذا القانون يحدد عدد الأعضاء المؤسسين لكل حزب ، وأشار ٣ر٦٪ إلى أن هذا القانون ينظم إجراءات الانتخابات ، وأشار ٢ر٣٪ إلى أن هذا القانون يحظر قيام الأحزاب على أساس دينى أو ينظم الخدمات التى يقدمها الحزب للمجتمع . وارتباطا بالبيئة المعيشية ، كشفت النتائج عن أن نسبة عدم المعرفة بوجود قانون ينظم عمل الأحزاب تتفوق فى الريف عنها فى الحضر ، حيث تبلغ ١ر٥٤٪ مقابل ٩ر٤٥٪ . وسألنا أفراد العينة حول رأيهم فى تغيير بنود القانون ، فرأى ٧ر٤٢٪ منهم أنه يحتاج إلى تغيير ، بينما رأى ٣٢٪ أنه ليس بحاجة إلى التغيير ، فى حين أشار ٣ر٢٥٪ إلى

أنهم لا يعرفون شيئاً على الإطلاق حول الحاجة إلى التغيير من عدمه .

وتركز التغيير المطلوب فى ضرورة السماح بحرية تواجد وتأسيس الأحزاب ، حيث ذكره ٣ر٣١٪ من العينة ، فى حين رأى ٩ر٢١٪ من العينة أن التغيير المطلوب يتمثل فى تفعيل دور الأحزاب فى المجتمع ، بينما أشار ٤ر٩٪ إلى أن التغيير المطلوب هو فك الارتباط القائم بين الدولة وحزب معين ، ويبدو أن لدى هؤلاء خلطا بين بنود القانون ورؤيتهم للواقع .

وفى إجابة جمهور العينة عن سؤال حول مدى معرفتهم بأن كل حزب له برنامج خاص به ، أشار ٨ر٧٦٪ منهم إلى أنهم يعرفون ذلك ، بينما أشار ٢ر٢٣٪ منهم إلى أنهم لا يعرفون بوجود برنامج لكل حزب . ولابد من الإشارة هنا إلى أن نسبة عدم المعرفة بوجود برنامج لكل حزب تعد مرتفعة بالقياس إلى أعداد الأحزاب المتزايدة ، وحرص كل منهم على التواجد بوصفه يعبر عن قوى مجتمعية تظهر الحاجة إليه . لكن ارتفاع نسبة عدم المعرفة يكشف – ولو جزئيا– حقيقة أن تلك الأحزاب – خاصة المعارضة – لم تضع توسيع قاعدتها الجماهيرية كهدف أولى لها بقدر انشغالها بعلاقتها مع النظام ، ولم تفرز كوادر حزبية نشطة تشكل قناة اتصال جيدة بين فكر الحزب وبرنامجه وبين آمال وطموحات الناس(١٠) .

ومن بين الذين قالوا بمعرفتهم بوجود برامج للأحزاب ، نجد أن ١ر٧٦٪ منهم أشاروا إلى أن هناك فروقا واضحة بين برامج هذه الأحزاب ، بينما نفت هذا الأمر النسبة الباقية ، وهى ٩ر٢٣٪ .

وكشفت النتائج عن أن ٥ر٨٧٪ من العينة سمعوا عن تعديل المادة ٧٦ من الدستور الخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية ليصبح بالانتخاب بدلا من الاستفتاء ، وهو أمر متوقع فى ظل تسليط الضوء الإعلامى على هذا الأمر منذ إعلان الرئيس مبارك مبادرته فى فبراير ٢٠٠٥ ، وحتى إجراء الاستفتاء على تعديل المادة ، وإجراء انتخابات الرئاسة التى صاحبها هى الأخرى تكثيف

إعلامى كبير .

وعند السؤال حول معرفة أفراد العينة بالحركات الشعبية الجديدة على غرار حركة كفاية ، وجد أن ٥٨٪ من أفراد العينة لم يسمعوا عنها شيئا ، وهو أيضا أمر متوقع فى ظل حداثة نشأة هذه الحركات من ناحية ، وعدم تجذرها اجتماعيا من ناحية أخرى . ولعل هذا الأمر أدى إلى اعتقاد ٤ر٧٢٪ من الذين سمعوا بهذه الحركات بأنها لن تستطيع القيام بدور بديل عن الدور الذى تقوم به الأحزاب .

محور المشاركة السياسية

تتعدد صور المشاركة السياسية من العضوية فى الأحزاب السياسية إلى التصويت ، أو حتى الترشيح فى الانتخابات العامة .

وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن ٢ر٩٠٪ من العينة ليسوا أعضاء فى أحزاب ، وهى نسبة كبيرة للغاية تشير إلى وجود أزمة لدى تلك الأحزاب تتمثل فى الفشل فى إقناع أفراد المجتمع ، أو القدرة على تعبئتهم وضمهم إلى صفوفها، كما تشير إلى درجة عالية من عدم الاكتراث السياسى لدى العينة ، وهم من الشباب .

ووجد أنه من بين ٨ر٩٪ قالوا بانتمائهم إلى أحزاب ، أن ٢ر٩٧٪ منهم ينتمون إلى الحزب الوطنى ، بينما بلغت نسبة المنتمين وإلى كل من الحزب الناصرى وحزب الوفد ٤ر١٪ لكل منهما .

ويمارس متغير النوع تأثيرا كبيرا على عضوية الأحزاب ، إذ يلاحظ أن نسبة الإقبال على عضوية الأحزاب السياسية بين الذكور – على انخفاضها النسبى ٩ر١٦٪ – إلا أنها تعد أفضل من نسبة الإقبال لدى الإناث (٤ر٣٪) .

وارتباطا بمستوى التعليم ، نجد أن مستوى التعليم فوق المتوسط جاء فى الصدارة ، حيث لا ينتمى ٥ر٨٨٪ منهم إلى أحزاب ، بينما تتراجع بعدها نسب الانتماء بين المستويات التعليمية المختلفة ، حيث تصل إلى أدناها بين

فئة الأميين ، وهو ما يشير إلى ضعف الإقبال على عضوية الأحزاب ، وهو ما ينتج عن ويسفر – فى الوقت ذاته – عن ضعف الأحزاب السياسية ، وهو ما يخالف أيضا ما يميل إليه قادة الأحزاب السياسية من إعطاء أرقام مبالغ فيها بالنسبة لعضوية أحزابهم ، فالنتائج تشير إلى محدودية تغلغل الأحزاب بين الجماهير .

وفى إجابتهم عن السؤال الخاص بأسباب اختيار حزب معين للانضمام إليه ، جاء السبب الخاص بأنه حزب قوى – وفيها إشارة واضحة إلى الحزب الوطنى – فى مقدمة أسباب الانتماء للأحزاب (مع الأخذ فى الاعتبار أن النسبة الغالبة تنتمى إلى الحزب الوطنى) بنسبة ٤١ر٧٪ ، يليه الاقتناع بمبادئ الحزب بنسبة ٣١ر٩٪ ، وجاء بعده السبب الخاص باقتناع المبحوث ببرامج الحزب بنسبة ٢٧ر٨٪ فى المرتبة الثالثة ، أما السبب الخاص بأنه حزب الحكومة فجاء بنسبة ٢٦ر٤٪ ، وتراجعت الأسباب الأخرى بنسب ٩ر٧٪ ، و٦ر٩٪ .

أما أسباب العزوف عن المشاركة فى الانضمام إلى أحزاب ، فقد جاء السبب الخاص بعدم توافر الوقت اللازم لذلك فى مقدمة الأسباب التى طرحها غير المنتمين للأحزاب بنسبة ٣٢ر١٪ ،.جاء بعده مباشرة المتغير الخاص بعدم الفهم فى هذا الموضوع بنسبة ٢٧ر٢٪ وجاء السبب الخاص بعدم الاهتمام بالحياة الحزبية فى المرتبة الثالثة بنسبة ٢١ر٩٪ . وربما يمكن تفسير تقدم هذه الأسباب المرتبطة بعدم توافر الوقت ، أو عدم فهم الموضوع ، فى ضوء حقيقة انشغال هذه الشريحة العمرية من الشباب بالبحث عن عمل ، وفشل الأحزاب فى طرح نفسها كأطر سياسية تجتذب هؤلاء الشباب .

وجاء السبب الخاص بأنى "لا أفضل الدخول فى الحياة السياسية" فى مرتبة رابعة بنسبة ١٣ر٣٪ ، ويليه مباشرة السبب الخاص بعدم وجود برامج واضحة للأحزاب بنسبة ٩ر٧٪ ، واقترب منه السبب الخاص بأن الأحزاب لا تعبر عن قضايا الوطن بنسبة ٩ر٢٪ ، وبعده جاء السبب الخاص بأن مبادئها مجرد

شعارات بنسبة ٥ر٨٪ . أما السبب الخاص بكونها أحزاب أشخاص ، فقد تراجع بنسبة ١ر٥٪ ، واقترب منه السبب الخاص بأن ممارسة السياسة غير مأمونة بنسبة ٥٪ .

واتخذت المشاركة صورة أخرى تتمثل فى الإدلاء بالصوت فى انتخابات الرئاسة ، وما تلاها من انتخابات تشريعية . وقد كشفت النتائج عن أن ٦ر٥٩٪ من مفردات العينة لم يشاركوا فى انتخابات الرئاسة ، على الرغم من التكثيف الإعلامى المصاحب لها ، وكونها الانتخابات الرئاسية الأولى التى يتم اختيار رئيس الدولة فيها ما بين مرشحين متنافسين متعددين ، بينما شارك فيها بالتصويت ٤ر٤٠٪ من العينة .

وقد تعددت الأسباب وراء عدم التصويت فى انتخابات الرئاسة ، حيث جاء السبب الخاص بعدم وجود بطاقة انتخاب فى صدارة هذه الأسباب بنسبة ٩ر٦٢٪ . وجاءت الظروف الخاصة بالمبحوث فى المرتبة التالية ، ولكن بفارق كبير وبنسبة ١ر١٧٪ . وجاء السبب الخاص بأن صوتى لن يغير شيئا فى المرتبة الثالثة بنسبة ٢ر٨٪ ، وتساوى معه المتغير الخاص بأن المبحوث لا يهتم بالموضوع . بينما ذكر ١ر٧٪ أن السبب هو عدم التعود على ممارسة السياسة ، كما أشار ٢ر٣٪ إلى أن السبب يكمن فى أن الانتخابات غير نزيهة ، وتساوى معه السبب الخاص بوجود خطأ فى الأسماء الواردة فى الكشوف الانتخابية حال دون ممارسة الحق الانتخابى .

وبتفحص النتائج السابقة ، نجد أن قرابة ثلث عينة الشباب الذين لم يشاركوا فى التصويت فى الانتخابات الرئاسية لا يمتلكون بطاقة انتخاب ، على الرغم من كونهم يقعون فى الشريحة العمرية التى تسمح لهم باستخراجها (بدءا من ١٨سنة) . ولعل هذا يثير التساؤل حول أسباب عدم حيازتهم لها ، وهل يكمن السبب فى التعقيدات الإدارية المصاحبة لاستخراجها ، أو عدم الاكتراث السياسى من جانبهم بالمشاركة ؟

وعند السؤال حول المشاركة فى الانتخابات التشريعية التى أجريت عام ٢٠٠٠ ، كشفت النتائج عن أن ٢ر٥٥٪ من أفراد العينة لم يشاركوا بأصواتهم فى هذه الانتخابات ، بينما لم يكن ٧ر٢٢٪ منهم قد وصلوا إلى سن الانتخاب (١٨ سنة) ، فى حين أدلى ١ر٢٢٪ من العينة فقط بأصواتهم فى هذه الانتخابات .

وارتباطا بنوع البيئة (ريف/حضر) ، كشفت النتائج عن أن ١ر٢٨٪ من الريفيين شاركوا فى هذه الانتخابات ، فى حين أن ٧ر١٤٪ فقط من الحضريين شاركوا فيها . ويمكن تفسير ظاهرة ارتفاع نسبة التصويت فى الريف عن الحضر بارتباط الانتخابات - فى كثير من الأحيان - بالعامل الأسرى أو العشائرى ، حيث عادة ما يختار الناخب مرشحه على أساس المعرفة الشخصية والارتباط الأسرى ، كما يكثر فى الريف ما يطلق عليه البعض المشاركة المصطنعة ، حيث يتم تجميع أصوات الناخبين واستخدامها لصالح أحد المرشحين [١٢] .

وحول ارتباط التصويت فى انتخابات ٢٠٠٠ بالنوع ، وجد أن ٦٠٪ ممن أدلوا بأصواتهم كانوا من الذكور ، بينما كان ٥٨٪ ممن لم يدلوا بأصواتهم من النساء ، وهو ما يثير التساؤل حول تفعيل دور المرأة وحثها على المشاركة السياسية .

وبالنسبة للمشاركة بالتصويت فى انتخابات ٢٠٠٥، كشفت النتائج عن أن ٦ر٤٧٪ من العينة شاركوا فيها ، بينما أحجم ٤ر٥٢٪ عن هذه المشاركة ، وربما يمكن تفسير هذه النتائج - التى تعكس ارتفاعاً فى درجة المشاركة مقارنة بالمشاركة فى انتخابات ٢٠٠٠- بوصول صغار السن الذين لم يكونوا قد وصلوا إلى سن الانتخاب فى عام ٢٠٠٠ ، بوصولهم إلى هذه السن فى انتخابات ٢٠٠٥، مع ما صاحبها من حالة من الحراك السياسى متمثلة فى تعديل المادة ٧٦ من الدستور ، والحديث عن الإشراف القضائى الكامل على جميع مراحل

الانتخاب ، وكلها أمور ربما تكون قد دفعت فى اتجاه إقدام هذه المجموعات - على حداثة عهدها- نحو المشاركة ، مما أدى إلى ارتفاع نسبتها .

وربما تتأكد التفسيرات السابقة عندما نتبين الأسباب التى وقفت وراء المشاركة فى انتخابات ٢٠٠٥ ، حيث نجد أن السبب الخاص "باستعمال حقى فى اختيار من يمثلونى" فى الصدارة بنسبة ٨٨٪ ، وجاء بعده - بفارق كبير - السبب الخاص "بعدم الموافقة على سلبية الجمهور" بنسبة ٤ر١٥٪ ، بينما اقترب منه السبب الخاص "بالإشراف القضائى ساهم فى ازدياد الثقة فى الانتخابات" بنسبة ٧ر١٣٪ ، بينما جاء السبب الخاص بأنه "أمل ورغبة فى التغيير" بنسبة ٤٪ ، وتراجع السبب الخاص بأن "الناخب قدم خدمات للدائرة" ليحوز نسبة ٣ر٢٪ فقط .

وحول أسباب عدم المشاركة فى انتخابات ٢٠٠٥ ، كشفت النتائج عن أن "عدم الاهتمام باستخراج بطاقة الانتخاب" هو السبب الأول فى عدم المشاركة ، وبلغت نسبته ١ر٦٨٪ ، بينما جاء بعده - بفارق كبير - السبب الخاص "بوجود ظروف خاصة "لدى أفراد العينة ، وذلك بنسبة ٧ر١١٪ ، وجاء المتغير الخاص بعدم الثقة فى نزاهة الانتخابات فى المرتبة الثالثة بنسبة ٦ر٩٪ ، واقترب منه السبب الخاص بأن "المرشحين لا يخدمون الناس" بنسبة ٦ر٨٪ ، وجاء بعده السبب الخاص بأن "صوتى لن يؤدى إلى إحداث فارق فى الانتخابات" بنسبة ٦٪ ، وتساوى السببان "صوتى غير مقيد بالدائرة" ، "وعدم معرفتى بالمرشحين فى دائرتى" بنسبة ١ر٣٪، وجاء السبب الخاص "بعدم الاهتمام بالسياسة" ، والسبب الخاص" بأعمال عنف شابت اللجان" فى مرتبتين تاليتين بنسبة ٨ر١٪ و ٥ر٪ على الترتيب .

وحول ارتباط المشاركة فى الانتخابات بمستوى التعليم ، كشفت النتائج عن تركز أعلى نسبة لمن قالوا بأنهم شاركوا فى انتخابات ٢٠٠٥ بين ذوى التعليم المتوسط (فنى وعام) ، وبلغت نسبته ١ر٤٧٪ ، وتوزعت النسب الباقية على

مستويات التعليم المختلفة ، حيث تدنت نسب المشاركة حتى وصلت إلى أدنى حد لها بين فئة الأميين ، بينما ارتفعت نسبيا بين فئة الجامعيين وفئة الحاصلين على الشهادة الابتدائية . ويلاحظ ارتفاع نسبة المشاركة بين فئة التعليم فوق الجامعى والتعليم الابتدائى والتعليم الجامعى .

وعلى الرغم من التحفظ الذى يبديه الباحث حول مدى صحة الأخذ بمستوى التعليم كمؤشر على التصويت ، إذ يجب التحوط عند الحديث بشأنه ، فإن كثيرا من الدراسات النظرية حول التصويت تربط بين ارتفاع مستوى التعليم وارتفاع درجة المشاركة الانتخابية ، وهو ما كشفت بعض النتائج عن عكسه .

ويمكن تفسير هذه النتائج - جزئيا - بأن ارتفاع مستوى التعليم وازدياد درجة المعرفة يمكن أن يعمق لدى المتعلمين تعليما عاليا الإحساس بعدم القدرة على التأثير فى السياسات ، خاصة إذا خالط هذا الإحساس وقائع سابقة لتدخل حكومى أو قصور فى الحياة الحزبية ، وهو ما يزيد اقتناع المتعلمين بعدم جدوى مشاركتهم فى الانتخابات[١٣] .

وفى إجابتهم عن سؤال حول الوسائل التى يمكن أن تؤدى إلى ارتفاع نسبة مشاركة المواطنين بالتصويت فى الانتخابات ، ذكر ١ر٣٤٪ من العينة وسيلة "توعية الناس بحقوقها السياسية" كمصدر أول لحثهم على المشاركة ، واقترب منه طرح وسيلة مشابهة وهى "إحساس المواطن بقيمة صوته" ، وذكرها ٤ر٢٨٪ من العينة ، وجاء فى المرتبة الثالثة "أن يكون التصويت بالرقم القومى" بنسبة ٢ر٢٧٪، وبعده "تفاعل المرشحين مع الجماهير"بنسبة ٤ر٢٠٪ . أما السبب الخاص "بتسهيل عملية استخراج بطاقة الانتخاب" فجاء بنسبة ٢ر٢٠٪ ، وبعده "الإشراف القضائى على الانتخابات" بنسبة ٩ر١٣٪ ، وبعده "إمكانية عمل بطاقة الانتخاب فى أى وقت من السنة" بنسبة ٣ر٧٪ ، بينما طرح فردان من العينة فقط فكرة "المراقبة الخارجية على الانتخابات" كوسيلة لتدعيم مشاركة المواطنين .

بالنظر لكون هذا الاستطلاع موجها إلى الجمهور العام ، فقد مثل ذلك – فى حد ذاته – حائلا دون تناول عدة قضايا ذات طابع قانونى أو دستورى يمكن التعرف على مواقف الأحزاب منها وتقييم الأفراد لها ، وتم الأخذ بعدة قضايا ترتبط بتقييم دور الأحزاب ، ومنها : إدراك الجمهور للوجود الحزبى ومظاهره ، فقد تساوت النسبة تقريبا بين من يدركون الوجود الحزبى (٥٠٪) ومن لا يدركون هذا الوجود ٤٩٫٥٪ . وقد تمثلت مظاهر هذا الوجود الحزبى فى "تقديم هذا الحزب خدمات فى الدائرة" بنسبة ٤٩٫٧٪ ، "ووجود اتصال بين أعضاء الحزب وقياداته والجمهور فى الدائرة" بنسبة ٢٨٫٣٪ ، "ووجود الحزب كوسيط بين الجمهور والحكومة" بنسبة ١٨٫٨٪ ، "وقيام الحزب بتنظيم ندوات توعية" بنسبة ١٢٫٢٪ ، "ووجود الصحف الحزبية" بنسبة ١٠٫٩٪ . وتراجعت المظاهر الأخرى كالانتخابات والدعاية ووسائل الإعلام وذلك بنسب ضئيلة .

ويبدو من الأهمية بمكان التطرق إلى أحد معايير جماهيرية الأحزاب ، وهو أسلوب الخدمات الشخصية أو الخدمات العامة لأبناء الدائرة التى وردت كأولوية فى التعبير عن مظاهر وجود الأحزاب . فالواقع يشهد بأن أغلب القوى التصويتية فى المجتمع المصرى تميل إلى إعطاء أصواتها للمرشحين الأقدر على تقديم خدماتهم لأبناء الدائرة ، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الحزبية ، وهذا الأمر ليس الوظيفة الأولى أو الوحيدة للحزب السياسى .

أما أسباب عدم إدراك العينة للوجود الحزبى ، فتأتى فى مقدمتها أن هذه الأحزاب لا تعبر عن الجماهير ، حيث ذكرها ٣٥٫٤٪ من أفراد العينة ، وجاء بعده – فارق بسيط – أن "هذه الأحزاب ليس لها دور فعال فى حياة الجماهير" ، حيث ذكره ٣٤٫٩٪ من أفراد العينة ، بينما تساوى السبب الخاص بأن "الأحزاب لا تهتم إلا بمصالح أعضائها" بنسبة ٣٤٫٩٪ مع السبب السابق ، وتلا ذلك أن "الجمهور لا يحس بالأحزاب إلا وقت الانتخابات" ، حيث ذكره ١٥٪ من أفراد

العينة .

ولعل تواضع النتائج التى حازتها الأحزاب السياسية فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة تشير إلى أزمة غياب الأحزاب عن الشارع السياسى . ويبدو هذا الأمر أكثر وضوحا لدى أحزاب المعارضة التى ارتبطت قياداتها بعلاقات مع الحزب الحاكم أكثر من اهتمامها بالتواصل مع الجماهير ، فانصرفت هذه الجماهير عنها وعن برامجها وأفكارها - إن وجدت - فى حين استطاعت بعض القوى السياسية غير الحزبية أن تتواجد فى الشارع المصرى وقامت بمخاطبة الأفراد مباشرة فى حدود وعيهم مع دراية فى ذات الوقت بقناعاتهم واختياراتهم .

وأشار ٧٦٪ من أفراد العينة إلى أن وجود هذه الأحزاب مفيد ، بينما رأى ١٧ر٧٪ من أفراد العينة أن هذه الأحزاب غير مفيدة ، بينما ذكر ٤ر٦٪ أنهم لا يعرفون مدى فائدة الأحزاب .

وحول الأسباب التى يراها من قالوا بفائدة الأحزاب ، كشفت النتائج عن أن السبب الأول يتمثل فى أن هذه الأحزاب "تقوم بحل مشاكل الناس" وذلك بنسبة ٦٦٪ ، وجاء بعده أن "وجودها تعبير عن الديمقراطية" بنسبة ٤ر٣٩٪ ، تلاه أنها تكشف الفساد بنسبة ١ر١٤٪ ، وأنها إحدى أدوات التنشئة السياسية بنسبة ١ر١١٪ ، وأنها تراقب الحكومة بنسبة ٩ر٪ .

فى المقابل ، وحول الأسباب التى يراها من ذكروا بأن الأحزاب غير مفيدة، رأى هؤلاء أنها لا تهتم بحل مشاكل الجماهير (٨ر٦٠٪) ، وأنها غير فعالة (٧ر٢٧٪) ، أو أحزاب ضعيفة (٥ر٢١٪) ، أو كمظهر شكلى للديمقراطية (٦ر١٤٪) ، بينما جاء السبب الخاص بعدم تمثيلها فى البرلمان فى مرتبة تالية بنسبة ٧ر٧٪ ، وبعده جاء السبب الخاص بأن حزب الحكومة يسيطر عليها بنسبة ٣ر٢٪ .

وفى إجابات أفراد العينة عن سؤال حول الآليات التى يمكن أن تساهم فى

جذب الجماهير إلى الأحزاب ، تمثلت الأولوية فى "تقديم الأحزاب خدمات اقتصادية واجتماعية للجماهير" ، وذلك بنسبة ٥ر٦٧٪ ، يليها "تفاعل القيادات الحزبية مع الجماهير" بنسبة ٨ر٢٥٪ ، ثم "عقد الأحزاب لمؤتمرات وندوات تتناول مناقشة القضايا السياسية والحزبية" بنسبة ١٦٪ . وجاء بعدها مسألة "اعتماد الحزب على القيادات الشابة" بنسبة ٩ر٦٪ ، ويليها أن "تمتد تنظيمات الحزب إلى داخل الأقاليم" بنسبة ٤ر٦٪ ، وأشارت نسبة ٦ر١٪ إلى أنها لا تعرف ما الذى يجب أن تفعله الأحزاب ، بينما أشار ستة أفراد من العينة إلى ضرورة أن تظهر بشكل أكبر فى الإعلام ، ورأى ستة أفراد آخرون أن تستقل عن الحكومة .

المصالح التى تعبر عنها الأحزاب

يرى أكثر من نصف العينة أن الأحزاب تعبر عن مصالح أعضائها فقط وذلك بنسبة ٧ر٥٥٪، وتهبط هذه النسبة لتصل إلى ٨ر١٧٪ لمن ذكروا أنها تعبر عن مصالح الجماهير ، كما يرى ٢ر٧٪ من العينة أن الأحزاب تعبر عن مصالح الدولة والحكومة ، بينما يرى ٦ر١٠٪ من العينة أن الأحزاب تعبر عن مصالح الأعضاء ومصالح الجماهير معا .

رؤية العينة للممارسة السياسية داخل الأحزاب

كشفت النتائج عن أن غالبية مفردات العينة يطالبون بأن يكون أسلوب اتخاذ القرار داخل الحزب بالأغلبية ، ويلغت نسبتهم ٧ر٨٧٪ . وتراجعت هذه النسبة كثيرا لمن يدعون إلى الأخذ برأى رئيس الحزب ، ويلغت ٩ر٧٪ . أما من رأوا الأخذ برأى الأعضاء الأكبر سنا فبلغت نسبتهم ٨ر٥٪ ، وكان ١٣ فرداً من العينة لا يعرفون طريقة معينة لاتخاذ القرار داخل الحزب .

وبالنسبة لأسلوب التعامل الأمثل ، رأت الأغلبية من أفراد العينة (٤ر٧٧٪) ضرورة احترام رأى كل عضو ، وإن جاء بعده - بفارق كبير - الالتزام بلغة مهذبة فى الحوار بين الأعضاء ، وبلغت نسبته ٢٢٪ ، ويليه حل الخلافات بين الأعضاء بهدوء .

وحول طريقة اختيار القيادات ، رأت غالبية العينة ضرورة أن تكون رئاسة الحزب من خلال الانتخاب وباختيار الأغلبية ، وبلغت نسبة المؤيدين لذلك ٧ر٦٧٪، جاء بعدها – بفارق كبير – "الدعوة لإعطاء الفرصة لقيادات شابة" بنسبة ١٣٪، تلاها "الأكثر علما وكفاءة "بنسبة ١ر١٢٪ ، وبعدها "الأكبر سنا" بنسبة ١ر١٠٪. واقترح ٨ر٦٪ من العينة تحديد مدة زمنية لرئاسة الحزب لضمان دورية الرئاسة بدلا من استمرار قيادات طاعنة فى السن قد لا تتواءم مع مقتضيات العصر ، حيث شهد بعض الأحزاب السياسية المصرية استمرار قياداتها فترات زمنية طويلة ، بحيث لا يباعد بينها وبين كرسى رئاسة الحزب إلا حالات الوفاة فى بعض الأحيان .

وقد تقاربت نسبة من يعرفون بوجود خلافات داخل الأحزاب (٦ر٤٩٪) ، ومن لا يعرفون (٤ر٥٠٪) ، وأرجع معظم من عرفوا بهذه الخلافات سببها إلى الصراع على رئاسة الحزب (٧ر٧٦٪) . بينما أشار ٤ر١٨٪ منهم إلى أن هذه الخلافات سببها عدم وجود ديمقراطية داخل الحزب ، بينما ذكر ٤ر١٠٪ أن السبب يكمن فى الصراع على المصالح الشخصية ، بينما أشار ٨ر٥٪ إلى أن اختلاف الآراء هو السبب . أما الصراع نتيجة التمويل الخارجى ، فجاء فى مرتبة متأخرة بنسبة ١ر١٪ ، وكان هناك ست مفردات من العينة لا يعرفون سبب هذه الخلافات .

ورأت العينة أن أحد أساليب تفعيل الأداء الحزبى هو عقد مؤتمر سنوى ، حيث وافق على ذلك ٤ر٨٦٪ ، فى حين عارضه ٢ر١٢٪ ، وأكد ٤ر١٪ أنهم لا يعرفون . ورأى من وافقوا على عقد مؤتمر للحزب أن هناك مبررات عديدة لذلك ، منها : العمل على حل مشاكل الجماهير (٦ر٤٧٪) ، ومراجعة الإنجازات ومناقشة المستجدات (٢ر٣٨٪) ، والإعلام عن برامجها (٤ر١٢٪) ، وفضل ٣ر٣٪ من العينة عقد المؤتمر أكثر من مرة خلال السنة لمتابعة الإنجازات ، ومناقشة المشاكل .

وجاءت قضية البطالة فى صدارة القضايا التى يتعين الاهتمام بها - من وجهة نظر أفراد العينة - وذلك بنسبة ٩١٫٢٪ ، ويليها قضية ارتفاع الأسعار بنسبة ٥٨٫٧٪ ، وبعدها قضية الإسكان بنسبة ٣٢٫٩٪ ، ثم الصحة بنسبة ٢٥٫٧٪ ، وجاءت الديمقراطية وحقوق الإنسان فى مرتبة متأخرة بنسبة ٩٫١٪ .

وحول تأثير انتخابات الرئاسة وما سبقها من إجراءات تعديل الدستور والحملات الانتخابية على اهتمام الجماهير بالأحزاب والحياة الحزبية ، أشار أكثر من ٨٠٪ من العينة إلى أن هذا التأثير كان إيجابيا ، بينما رأى ١٢٫٨٪ أن التأثير كان سلبيا ، فى حين لم يعرف ٦٫٨٪ منهم أى تقييم لهذا التأثير .

وجاء فى صدارة الأسباب - التى طرحها من رأوا أن هناك تأثيرا إيجابيا لانتخابات الرئاسة على اهتمام الناس بالأحزاب والممارسة الحزبية - السبب الخاص بأن التليفزيون كان يعرض الكثير عن المرشحين وبرامجهم بنسبة ٧٩٫٧٪ . وجاء بعده السبب الخاص بوجود إعلانات فى الشوارع عن المرشحين وأحزابهم بنسبة ٢٩٫٩٪ ، ويليه السبب الخاص بأن الصحافة كتبت عن الانتخابات بنسبة ٢٨٫٥٪ . ويمكن تفسير هذه النتائج فى ضوء التأثير الكبير للتليفزيون كوسيلة إعلام ذات انتشار واسع ، وتراجع دور الصحافة فى ضوء نسبة الأمية التى يعانى منها المجتمع . وهبطت النسب لتصل إلى ٤٫٩٪ للسبب الخاص بزيادة وعى الأفراد ، ووصلت إلى ٤٫٢٪ للسبب الخاص بالرغبة فى حدوث تغيير حقيقى .

أما عن الأسباب التى أوردها من رأوا تأثيرا سلبيا لانتخابات الرئاسة على اهتمام الناس بالأحزاب والحياة الحزبية ، فجاء السبب الخاص "بانشغال الناس بهمومها" فى الصدارة بنسبة ٥٩٫٦٪ ، وبعده أن "الأحزاب ليس لها أى دور" بنسبة ٢٧٫٧٪ ، ويليه فقدان الثقة فى الأحزاب بنسبة ١٧٪ ، وبعده مباشرة سبب عدم وجود وعى سياسى لدى الأفراد بنسبة ١٦٪ ، وأخيرا الاقتناع بعدم وجود ديمقراطية حقيقية بنسبة ١١٫٧٪ .

التحالف بين أحزاب المعارضة فى الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥

اعترض ٤٠٪ من العينة على قيام هذا التحالف ، بينما أيده ٣٧٪ ، وأشار ٢٣٪ من العينة إلى أنهم لا يعرفون عنه شيئا. وجاء فى صدارة أسباب الموافقة على قيام هذا التحالف السبب الخاص بأن التحالف يضمن للأحزاب الداخلة فيه أماكن فى مجلس الشعب ، وذلك بنسبة ٤٦٫١٪ ، يليه السبب الخاص بأن "التحالف يسمح للقوى غير الممثلة فى أحزاب بالمشاركة" ، وذلك بنسبة ٤٢٫٨٪، وجاء بعده سبب أن الحزب الوطنى هو الأقوى بما يستدعى قيام تحالف حزبى ضده ، وذلك بنسبة ١٧٫٧٪ ، وأخيرا جاء السبب أن التجمع يحمى من الفساد والاستئثار بالمكاسب المنتظرة بنسبة ٦٫٦٪ .

بينما جاء السبب الخاص باستحالة منافسة الحزب الوطنى فى صدارة أسباب عدم الموافقة على قيام هذا التحالف بنسبة ٤٤٫٧٪ . وجاء بعده – بنسب متقاربة – الرأى بوجود خلافات أساسية بين هذه الأحزاب الداخلة فى التحالف ، وبأن مثل هذا التحالف مؤقت بنسبة ٣٦٫٣٪، و٣١٫٩٪ على التوالى .

مستقبل النظام الحزبى

رأى أكثر من نصف العينة أن الحزب الوطنى سيظل هو الحزب الحاكم بنسبة ٥٨٫٨٪ ، بينما رأى ٣٦٫٨٪ من العينة أنه من الممكن وصول أحزاب أخرى إلى الحكم ، بينما كانت النسبة الباقية لا تعرف .

وقد تعددت أسباب من يرون أن الحزب الوطنى سيظل هو الحزب الحاكم، ومنها: أنه الحزب الأقوى (٦٩٫٧٪) ، وأنه حزب الحكومة (٤٨٫٤٪) ، وأن الأحزاب الأخرى ضعيفة بنسبة ١٥٪ ، وأن أحزاب المعارضة لا تعبر عن الجماهير بنسبة ٧٫١٪ ، وأن هناك قيودا مفروضة على حركة الأحزاب الأخرى بنسبة ٦٪ . أما أسباب من وافقوا على إمكانية حدوث تداول للسلطة يحل بمقتضاه حزب آخر محل الحزب الوطنى فى الحكم ، فقد تعددت هى الأخرى ، وكانت الأولوية للسبب الخاص بحتمية حدوث تغيير بنسبة ٣٧٫٦٪ ، ويليه "ظهور

أحزاب جديدة قوية" بنسبة ٣ر٣٤٪ ، "وصعوبة استمرار حزب واحد إلى الأبد" بنسبة ٦ر٣٣٪ ، وجاء بعده "أن ذلك ممكن بعد تعديل المادة ٧٦ من الدستور" بنسبة ٢ر٢٦٪ . وجاء فى المرتبة الأخيرة" إمكانية حدوث ذلك بعد فصل الحزب عن الحكومة" بنسبة ٤ر٤٪ .

خاتمة

أظهرت نتائج الاستطلاع أن الإقبال على التصويت فى الانتخابات مايزال محدوداً، على الرغم من الارتفاع النسبى فى انتخابات ٢٠٠٥ مقارنة بانتخابات ٢٠٠٠ السابقة عليها . وهو يجد تفسيره - جزئيا - فى الإجراءات المصاحبة لانتخابات ٢٠٠٥ ، والتكثيف الإعلامى الخاص بالإشراف القضائى الكامل على كافة مراحل الانتخاب ، واستخدام الحبر الفسفورى ، وغيرها من الأمور التى تضمن نزاهة الانتخابات . وإن بقيت - رغم كل ذلك - عقبة عدم استخراج بطاقة انتخاب هى العامل الأكثر أهمية وراء إحجام نسبة عالية من الشباب عن المشاركة بأصواتهم ، وهو ما دفع إلى اقتراح إجراء التصويت بالرقم القومى ، كأحد البدائل الأولى المطروحة لرفع نسبة المشاركة جنباً إلى جنب مع ضرورة نشر برامج توعية الأفراد بحقوقهم السياسية ، وإشعارهم بأهمية الصوت الانتخابى فى إحداث التغيير المنشود .

كذلك أظهرت النتائج أيضاً أن نسبة يعتد بها من عينة الشباب ترى أنه لا إمكانية لحدوث تداول للسلطة ، معتبرة أن الحزب الوطنى هو الحزب الذى سيظل فى السلطة بوصفه الحزب الأقوى ، ونتيجة تداخل الحزب مع الدولة ومؤسساتها .

ويبقى أن نشير إلى أن هذه الرؤية للنظام الحزبى من جانب الشباب تستلزم المزيد من العمل لاجتذابهم إلى أطر العمل السياسى المشروع ، من خلال تفعيل آليات عمل الأحزاب ، حتى لا يتركوا - فى ظل البطالة المتزايدة - عرضة

للاجتذاب فى أنشطة أخرى غير مشروعة ، لا تفيد فى مسار الإصلاح الديمقراطى المنشود .

المراجع والهوامش

١ - قام بتحكيم الاستمارة كل من :

الأستاذة الدكتورة ناهد صالح ، مستشار، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

الأستاذ الدكتور أحمد زايد ، عميد كلية الآداب ، جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور على ليلة ، أستاذ علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس

الأستاذة الدكتورة نجوى خليل ، رئيس شعبة بحوث مؤسسات وقوى التنمية الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢ - حرب ، أسامة الغزالى ، الأجيال والسياسة فى مصر المعاصرة ، *الديمقراطية* ، العدد السادس، ربيع ٢٠٠٢ ، ص ص ٦٥-٧٢ .

٣ - عبد المجيد ، وحيد ،"موقع الأحزاب السياسية فى التطور الديمقراطى : الأزمة وإمكانات تجاوزها فى : وحيد عبد المجيد (محرر) ، *التطور الديمقراطى فى مصر : البرلمان والأحزاب والمجتمع المدنى فى الميزان* ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية بالأهرام ، ص ص ١٢٥-١٤٧ .

٤ - زرنوقة ، صلاح سالم ، *المنافسة الحزبية فى مصر* ١٩٧٦ - ١٩٩٠ ، القاهرة : مركز المحروسة للنشر ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٢٨-٢٢٩ .

٥ - شومان ، محمد ، "أزمة المشاركة من خلال الأحزاب المصرية" ، فى مصطفى كامل السيد ، وكمال المنوفى (محرران) ، *حقيقة التعددية السياسية فى مصر* ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٦ ، ص ٣٨٥ .

٦ - فرج ، إيمان ، *الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب والمراهقة* ، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية - سيداج - موجودة على :
www . anf.org.ig/pancr-09htm 31/3/2006 .

٧ - عبد الجواد ، جمال ، "أزمة الثقافة المصرية : الطبقة الوسطى والنزعة الإصلاحية والموقف من الغرب" ، *أحوال مصرية* ، السنة ٢ ، عدد (٦) ، خريف ١٩٩٩ ، ص ٥٤ ومابعدها .

٨ - حول الدعاية الانتخابية لمرشحى الرئاسة انظر :

منيسى ، أحمد ، "الدعاية الانتخابية" فى د . عمرو هاشم ربيع (محرراً) ، *التعديل الدستورى وانتخابات الرئاسة* ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية بالأهرام ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٣١٧ -٣٥٧ .

٩ - لمزيد من التفاصيل انظر :

الشوبكى ، عمرو ، "موقف الأحزاب والقوى السياسية من المشاركة فى انتخابات الرئاسة"، فى ربيع ، عمرو هاشم (محرراً) ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .

١٠- علام ، دعاء حسنى ، أحزاب المعارضة وانحسار الدور فى وقت الاستحقاقات ، *الديمقراطية*، عدد ٢١ ، يناير ٢٠٠٦ .

١١ - ربيع ، عمرو هاشم ، "نتائج انتخابات الرئاسة ٢٠٠٥" ، فى ربيع عمرو هاشم (محرر) ، مرجع سابق ، ص ص ٢-٤ ، ص ٤٠٠ .

١٢- جمعة ، سلوى شعراوى ، دراسة السلوك الانتخابى ، مع الإشارة إلى السلوك الانتخابى للمرأة المصرية ، فى مصطفى كامل السيد ، مرجع سابق ، ص ٤١٠ .

١٣ - هلال ، على الدين (مشرفا) ، *انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤* ، دراسة وتحليل ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٢٩ -٢٣٢ .

١٤- عبد الله ، ثناء فؤاد ، *مستقبل الديمقراطية فى مصر* ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٠٠ .

Abstract

THE EGYPTIAN POLITICAL PARTY SYSTEM
YOUTH OPINION POLL

Hassan Salama

This paper examines the political opinion of youth towards the Egyptian party system. The opinion poll examines three dimensions: The knowledge, participation and party system's evaluation.

The sample consists of 820 respondents aged between 18-30 years, in all the Egyptian governorates.

The main results indicate that politics is not a major concern of youth. So, their information and political awareness of party system, as well as political participation are very limited.

الدعم الحكومى للسلع والخدمات

استطلاع رأى الجمهور العام*

هبة جمال الدين **

أجرى هذا الاستطلاع عن قضية الدعم الحكومى للسلع والخدمات ، حيث يسلط الضوء على أبرز النتائج فى إطار الهدف الأساسى للدراسة ، وهو الوقوف على مدى معرفة المواطن المصرى بدور الدولة فى دعم احتياجاته الأساسية من سلع وخدمات ، ومعرفته بتوزيع هذا الدعم على السلع والخدمات المختلفة ، ثم مدى اعتماده على تلك السلع والخدمات المدعمة ، ومدى رضاه عنها ومناسبتها لظروفه واحتياجاته ، وأخيرا مقترحات الجمهور العام فيما يتصل بالبدائل المطروحة بغرض توظيف أمثل للدعم الحكومى ، وقد بلغ حجم العينة ٢٤٢١ مبحوثا ، موزعا على جميع محافظات الجمهورية دون المحافظات الحدودية .

مقدمة

على مدى يزيد على النصف قرن من عمر الحكومات المصرية ، استحوذ مبدأ تخصيص جزء من الموازنة العامة للدولة لدعم بعض السلع والخدمات على الاهتمام ، وإن كان ذلك قد اتخذ درجات وصورا متعددة .

فعلى الرغم من أن إقرار سياسة دعم الحكومة لبعض السلع والخدمات قد سبق قيام ثورة يوليو - حيث كان ذلك فى عام ١٩٤٥- والتى أخذت بالنهج

* موجز لاستطلاع رأى الجمهور العام الذى أجراه قسم وبحوث وقياسات الرأى العام بإشراف الأستاذة الدكتورة نجوى الفوال والأستاذة الدكتورة نجوى خليل ، والدكتورة هبة جمال الدين باحثا رئيسيا ، وعضوية الدكتور حسن سلامة ، وهويدا الدر ، وهند نبيل ، وهبة عاطف ، وعزيزة عبدالعزيز، وأحمد كساب .

** خبير أول ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الاشتراكى وسياسات القطاع العام ، فإن الأحداث السياسية ، مثل : قيام الثورة ودخول مصر باقتصادها سلسلة من المواجهات التنموية والعسكرية ، الأمر الذى تطلب الاعتماد على التخطيط الموجه ، ولا سيما فى الجانب الاقتصادى ، ومن ثم فقد مثلت بطاقات توزيع السلع الغذائية - أو ما جرى العرف على تسميته ببطاقات التموين - وسيلة منضبطة للحصول على الاحتياجات الأساسية للمواطنين ، والتى امتدت - فى بعض الأحيان - لتشمل الكساء (قماش الكستور) والأغطية (البطاطين) ، ذلك بالإضافة إلى السلع الغذائية ، وهو الأمر الذى امتد طوال السنوات التى شابتها أجواء الصراع بين مصر وإسرائيل . وقد أسفر ذلك عن تصور لمسألة الدعم باعتبارها إحدى آليات الفكر الاشتراكى ، وقيداً على سياسات حرية السوق من خلال التسعير وتوفير البديل المدعم . وبالتالى فإنه مع تخلى الحكومة المصرية عن ذلك التوجه ، وتبنى سياسات الانفتاح الاقتصادى وسياسات السوق ، فقد مال البعض إلى الهجوم على مبدأ تخصيص جزء من الموازنة العامة للدولة لهذا الهدف باعتباره ميراثا للحقبة الاشتراكية ، وعبئاً غير مثمر يجب التخلص منه . ولتأكيد وجهة النظر تلك ، سيقت العديد من الحجج ، منها : أن هذا الدعم لا يصل إلى مستحقيه الحقيقيين ، وأن هذا الدعم لا يوجه إلى الاحتياجات الحقيقية للمواطن المصرى ، أو أن باب دعم السلع بالخصوص هو أحد أبواب الفساد والتربح ، ومن ثم فقد عاد الجدل حول بدائل الدعم ليشغل بال الحكومة المصرية ، وليتزامن مع أوسع عمليات بيع للقطاع العام ، الأمر الذى يعكس تصورا عاما حول مستقبل النهج الاقتصادى المصرى .

وحيث تعاقبت التغطية الصحفية لهذا الموضوع منذ تشكلت حكومة الأستاذ الدكتور أحمد نظيف الثانية ، فقد اهتم قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بدراسته - أولاً - لأنه إحدى أهم القضايا الاجتماعية المثارة حالياً والتى تشكل جدلاً واسعاً ، وثانيا لأن المركز قد سبق له دراسة موضوع الدعم منذ فترة بعيدة ، وملاحظة الاختلاف فى

نتائج الاستطلاعين يمثل إثراءً للعملية العلمية وتراكماً بحثياً مفيداً ، وثالثاً – وهو الأهم – لمحاولة ترشيد عملية صنع القرار فى هذا الموضوع الهام ، وهو النهج الذى أخذ به المركز منذ قيامه .

الهدف من استطلاع الرأى

اتجهت هذه الدراسة إلى السعى للتعرف على وعى الجمهور العام بمسألة دعم الحكومة لبعض السلع والخدمات ، ثم إقبال الجمهور العام على السلع والخدمات المدعمة ومدى كفايتها وكفاءتها . بالإضافة إلى معرفة رأى الجمهور فى الشكل الحالى لسياسة الدعم والفئات التى يغطيها والمجالات التى يشملها . وكذلك رأيه فى التوقعات حول استمرارية هذا الدعم وبدائله المقترحة .

تصميم الأداة

تم تصميم استمارة استبيار شملت المحاور التالية :

- البعد المعرفى : ويتضمن معرفة الجمهور العام بجهود الحكومة لدعم بعض السلع والخدمات .
- معرفة الجمهور العام بالقطاعات الخدمية والسلع الغذائية المدعمة .

البعد التقييمى

- إدراك الجمهور العام لوجود تميز أو اختلاف ما بين السلع والخدمات المدعمة ونظائرها غير المدعمة .
- رأى الجمهور العام فى السلع والخدمات المدعمة من حيث الكفاية والكفاءة .
- رأى الجمهور العام فى مدى توافق الدعم مع احتياجات المواطنين الفعلية .
- رأى الجمهور العام فى الفئات التى يتوجه لها الدعم والفئات التى تستحقه بالفعل .

البعد الاستشرافى

- توقعات الجمهور العام حول استمرارية الدعم والمجالات التى يغطيها .

- رأى الجمهور العام فى البدائل المطروحة للدعم .

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من أرباب الأسر المصرية على مستوى الجمهورية دون المحافظات الحدودية ، وقد تمثل إطار العينة فى الأسر المعيشية . وقد تم تصميم عينة طبقية تتكون من خمس طبقات ، وتم اختيار وحدات المعاينة الأساسية المختارة عشوائيا من داخل هذه الطبقات باستخدام الطريقة العشوائية المنتظمة البسيطة .

وقد بلغ حجم العينة الكلية ٢٤٢١ أسرة ، بواقع ٤٤ أسرة من كل وحدة من الوحدات البالغ عددها ٥٥ وحدة على مستوى الجمهورية .

وقد انقسمت العينة ما بين ريف وحضر ، بحيث شكلت عينة الريف ١١٨٩ مفردة ، بينما بلغت عينة الحضر ١٢٣٢ مفردة ، وتراوحت فئات السن داخل العينة ابتداء من عمر أقل من ٢٥ سنة ، وهى فئة لم تتجاوز ٧ر١٪ من إجمالى العينة ، وحتى فئة عمر ٧٥ فأكثر ، وهى أيضاً لم تتجاوز ٧ر٣٪ من العينة الكلية ، بينما شكلت الفئة العمرية ٤٥ وحتى أقل من ٥٥ عاماً أعلى نسبة فى العينة إذ بلغت ٧ر٢٨٪ ، تليها فئة ٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة بنسبة ٣ر٢٥٪ ، وهو الأمر الذى يدعم من الاعتداد بنتائج الاستطلاع ؛ نظراً لكون الفئتين العمريتين الأغلب على عينة الاستطلاع هما الأقرب إلى صفة عائلى الأسرة .

وفيما يتعلق بالنوع ، فإن عدد الإناث فى العينة قد بلغ ٨٤٤ مبحوثة ، فى مقابل الذكور وقد بلغ عددهم ١٥٧٧ مبحوثاً من أرباب الأسر .

وقد توزعت العينة على مستويات التعليم المختلفة من أمى وحتى ذوى التعليم فوق العالى ، ولعل النسبة الأكبر كانت من الأميين وقد بلغت ٥ر٣٥٪ ، تليها نسبة الحاصلين على شهادات متوسطة وقد بلغت ٣ر٢٣٪، ثم ذوى التعليم العالى ونسبتهم ٨ر١٠٪ .

من حيث الحالة الزواجية ، غلب على أفراد العينة صفة المتزوجين بنسبة

٧ر٨١٪ ، ثم الأرامل وعددهم ٣٤٣ مبحوثا بنسبة ٢ر١٤٪ ، مع وجود عدد ٧٢ مبحوثا من غير المتزوجين ، و ٢٢ مبحوثا تحت صفة مطلق . أما بالنسبة للمهن ، فقد اقتربت العينة من التنصيص ما بين الذين يعملون ونسبتهم ١ر٥٣٪ ، فى مقابل من لا يعملون بنسبة ٩ر٤٦٪ . وقد تنوعت مهن الذين يعملون ، وإن كان أغلبها من المهن التى لا تحتاج إلى مهارة والبائعون الجائلون ونسبتهم ٦ر٣٨٪ من العينة يليهم العاملون فى المهن الكتابية أو الفنية المساعدة بنسبة ٤ر٢١٪ ، أما من لا يعملون فقد تعددت أسباب ذلك ما بين ربات منازل بنسبة ٥ر٥٤٪ ، ومن هم على المعاش بنسبة ١ر٥٣٪ .

نتائج الاستطلاع

انصب الاستطلاع على ثلاثة اهتمامات أساسية ، وهى : المعرفة بموضوع الدراسة ، ثم القضايا المتصلة بدعم السلع ، وثالثا القضايا المرتبطة بدعم الخدمات . وسنضم فى هذا العرض الملخص أهم النتائج فى تلك الاهتمامات الأساسية الثلاث على النحو التالى :

أولا : المعرفة بموضوع استطلاع الرأى

شمل هذا الجانب أربعة جوانب تتصل بمعرفة المبحوث بقضية الدعم الحكومى ، وقد تطرقت إلى النقاط الآتية :

١ - معرفة المبحوث بقضية الدعم الحكومى

فى هذا الخصوص غلبت المعرفة بموضوع الدعم بنسبة ٢ر٧٩٪ من المبحوثين على نسبة من أجابوا بعدم معرفتهم وقد بلغت ٨ر٢٠٪ .

جدول رقم (١)

المعرفة بقضية الدعم الحكومى

الاستجابة	ك	٪
أعرف	١٩١٨	٢ر٧٩
لا أعرف	٥٠٣	٨ر٢٠
الإجمالى	٢٤٢١	١٠٠

٢ – معرفة المبحوثين بماهية السلع والخدمات المدعومة

أجابت نسبة ٣ر٩٤٪ من المبحوثين بأنهم يعرفون السلع والخدمات المدعمة حكومياً ، بينما ذكر عدد ١٠٩ مبحوثين بنسبة ٧ر٥٪ أنهم لا يعرفون تلك السلع والخدمات المدعمة .

٣ – معرفة المبحوثين بتوزيع الدعم ما بين سلع وخدمات

انقسمت العينة بالنصف تقريبا ما بين الذين أجابوا بأنهم يعرفون شمول الدعم الحكومى للسلع والخدمات وقد بلغ عددهم ٩٢٢ مبحوثاً بنسبة ٥١٪ ، فى مقابل الذين ذكروا أن الدعم يشمل السلع فقط وعددهم ٨٨٤ مبحوثا بنسبة ٩ر٤٨٪ ، أما المبحوثون الذين ذكروا الخدمات فقط فلم يتجاوز عددهم ثلاثة مبحوثين .

٤ – معرفة المبحوثين بماهية السلع والخدمات المدعمة حكومية

طرح استطلاع الرأى على المبحوثين سؤالا مفتوحا لسرد السلع والخدمات التى يعرفون أنها مدعمة ، وفى هذا السياق الذى انقسمت فيه المعرفة ما بين السلع والخدمات اتجهت النتائج إلى أنه بالنسبة للسلع حصل السكر على أعلى معدل ذكر بنسبة ٨ر٧٦٪ يليه الزيت وقد حصل على نسبة ٨ر٦٧٪ ، ومن بعده الشاى بنسبة ١ر٤٣٪.

ويوضح الجدول التالى النسب التى حصلت عليها السلع المختلفة والتى تعكس معرفة المبحوثين بتوزيع الدعم على السلع .

جدول رقم (٢)

معرفة المبحوثين بالسلع المدعمة (ن = ١٨٠٦)

الاستجابة	ك	٪
عيش	٢٠٧	٥ر١١
فول	٣٤٠	٨ر١٨
شاى	٧٧٨	١ر٤٣
سكر	١٣٨٧	٨ر٧٦
زيت	١٢٢٤	٨ر٦٧
مكرونة	٥٥٩	٠ر٣١
أرز	٧٨٨	٦ر٤٣
سمنة	٢٦١	٥ر١٤
عدس	٤١٧	٦ر٢٣

وأما بالنسبة للخدمات المدعمة ، حيث اعتلى بند الخدمات الصحية قائمة الخدمات المدعمة بنسبة ٤٦٫٣٪ ، ثم التعليم وقد حصل على نسبة ٤٤٫٦٪ ، ثم المواصلات بنسبة ٢٦٫٦٪ كما هو موضح بالجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

معرفة المبحوثين بالخدمات المدعمة (ن = ٩٢٥)

الاستجابة	ك	٪
تعليم	٤١٣	٤٤٫٦
صحة	٤٢٨	٤٦٫٣
مواصلات	٢٤٦	٢٦٫٦
غاز	٤٤	٤٫٨
مياه	٧٣	٧٫٩
كهرباء	١٢٠	١٣٫٠
إسكان	٩	١٫٠
مرافق	٥١	٥٫٥
معاشات وتأمينات	٢١	٢٫٣

ثانيا: السلع المدعمة حكوميا

توزع هذا الاهتمام ما بين بطاقة التموين ورغيف الخبز ، بحيث تمت تغطية كل البعدين تفصيلياً على النحو التالى :

١ – بطاقة التموين

تم تناول قضية بطاقات التموين تفصيلياً من خلال التطرق بالأسئلة إلى ٢٩ نقطة تفصيلية ، تبدأ بالتمييز بين من يمتلكون بطاقات تموينية فى محور يختص بالحيازة وعددهم ١٨٥٥ بنسبة ٧٦٫٦٪ ، ومن لايمتلكون بطاقات تموينية وعددهم ٥٦٦ مبحوثاً بنسبة ٢٣٫٤٪ من العينة الإجمالية .

جدول رقم (٤)

حيازة بطاقة تموينية

الاستجابة	ك	٪
نعم	١٨٥٥	٧٦٫٦
لا	٥٦٦	٢٣٫٤
الإجمالى	٢٤٢١	١٠٠

ومن هذه النقطة تتفرع الأسئلة لتخص المبحوثين الذين يحوزون البطاقات التموينية لتوجه لهم أسئلة حول قدم حيازتهم لبطاقات التموين ، حيث تراوحت المدد الزمنية التى ذكرها المبحوثون لتصل إلى أكثر من عشر سنوات لعدد ١٥٣٦ مبحوثا بنسبة ٨ر٨٢٪ من إجمالى العينة . أما باقى العينة ونسبتهم ٢ر١٧٪ فيتوزع على فئات زمنية من سنة وحتى عشر سنوات . ومن إجمالى العينة أيضا نسبة ٦ر٥٩٪ لديهم دعم كلى ، فى مقابل نسبة ٤ر٤٠٪ بطاقات دعم جزئى .

كما تبلغ نسبة البطاقات المسجل بها عدد من ١ إلى أربعة أفراد ٤ر٦٥٪ من إجمالى العينة ، أما البطاقات التى يبلغ عدد المسجلين بها من خمسة أفراد حتى ٨ أفراد فتصل نسبتها ٥ر٢٨٪ ، ولا يتجاوز عدد البطاقات المسجل بها ٩ أفراد فأكثر ٢٢ بطاقة بنسبة ٢ر١٪ من إجمالى العينة ، أما بقية النسب فقد توزعت على تدرج أعداد الحيازات المختلفة والأقل عددا ونسبة .

وقد ذكر ١٤٣٧ مبحوثا بنسبة ٥ر٧٧٪ أن جميع المسجلين بالبطاقة متواجدون معهم ، فى مقابل ٤١٨ ذكروا عدم تواجد كل المسجلين وذلك لأسباب متعددة ، منها خروج بعض أفراد الأسرة بالزواج وذلك بنسبة ٦ر٨٦٪ ، والوفاة بنسبة ٣ر١٥٪ .

وقد أشارت نسبة تبلغ ٦ر٨٨٪ إلى أن حصولهم على بطاقة التموين كان عن طريق التسجيل فى مكتب التموين ، بينما ذكرت نسبة لا تتجاوز ٣ر١١٪ أن حصولهم على بطاقة التموين جاء بعده وفاة رب الأسرة .

وفيما يتعلق بالمبحوثين الذين أجابوا بعدم حيازتهم لبطاقات تموين ، فقد ذكر العدد الأكبر منهم والبالغ ٣١٣ مبحوثا بنسبة ٣ر٥٥٪ أنهم لم يسجلوا أنفسهم فى مكتب التموين ، بينما ذكر ١١٧ مبحوثا بنسبة ٧ر٢٠٪ أنهم لايعرفون كيفية استخراج بطاقة تموين ، فى حين رأى ٤٦ مبحوثا أنهم فى غير احتياج لبطاقة التموين . وعن الرغبة عند الحائزين لبطاقات تموين فى حصولهم عليها ، فقد أبدت نسبة ٣ر٨٢٪ منهم الرغبة فى ذلك ، فى حين ذكرت نسبة تبلغ ٧ر١٧٪ عدم رغبتها فى بطاقات للتموين .

وقد ذكر المبحوثون الذين ليس لديهم بطاقات تموين ويرغبون فيها أن أسبابهم فى ذلك ترجع فى المقام الأول وبنسبة ٨ر٥٢٪ إلى رخص أسعار السلع بها والمساعدة فى المعيشة ، ثم يأتى بعد ذلك سبب - وبنسبة ٥ر١٣٪ - الحصول على السلع المدعمة ، وبنسبة ٧ر٢١٪ ذكرت الاستفادة من الدعم ، وأما الاحتياج للبطاقة فقد ذكرته نسبة ٣ر٧٪ ، كما وردت أسباب أخرى ، منها : ضمان توافر السلع ، ولأنه حق .

أما المبحوثون الذين ليس لديهم بطاقات تموين ولايرغبون فيها ذكروا أنهم لايحتاجون لها وذلك بنسبة تبلغ ٤٢٪ ، وكذلك ذكرت نسبة ٢٥٪ أن أسعار السلع فى التموين قريبة من سعر السوق ، كذلك ذكرت نسبة تبلغ ١٩٪ عدم جودة السلع فى التموين ، إلى جانب أسباب أخرى ، منها : عدم القدرة على تحمل جهد الحصول على التموين ، وأن هناك من هو أولى ، أو أنهم مسجلون على بطاقات أخرى .

وعلى محور استخدام بطاقة التموين ، فقد اسفرت النتائج فيه عن ذكر ١٨٣١ مبحوثا بنسبة ٧ر٩٨٪ أنهم يستخدمون بطاقات التموين الخاصة بهم ، وذلك فى مقابل ٢٤ مبحوثاً ذكروا عدم استخدام بطاقات التموين ، وذلك لأسباب متعددة ، منها : بعد المسافة عن تاجر التموين ، ورداءة السلع ، وتوافرها بنفس السعر فى السوق .

أما الذين يستخدمون بطاقاتهم ، فقد ذكر ٨٢٧ مبحوثا منهم بنسبة ٢ر٤٥٪ أنهم يأخذون كل السلع المثبتة على البطاقة وذلك فى مقابل ١٠٠٤ مبحوثين أجابوا بأنهم يأخذون بعض السلع فقط وذلك بنسبة ٨ر٥٤٪ . وقد حصل السكر على أعلى معدل إقبال من المبحوثين حيث ذكره ٩٩٢ مبحوثا بنسبة ٨ر٩٨٪ ، يليه الزيت الذى ذكره ٩٨٢ مبحوثاً بنسبة ٨ر٩٧٪ ، ثم الأرز بنسبة ٦ر٧٥٪ ، ومن بعده الشاى بنسبة ٤ر٧٠٪ .

وقد ذكر المبحوثون احتياجهم للمكرونة بنسبة ٢ر٦٠٪ من إجمالى المبحوثين .

كما قد طرح المبحوثون أسباباً لعدم اقبالهم على كل سلع التموين كان أهمها : رداءة تلك السلع وذلك بنسبة ٦١ر١٪ ، ثم عدم الاحتياج لها وذلك بنسبة ٢٩ر٧٪ ، أما ما يتعلق بعدم مناسبة السعر فقد جاء ذكره بنسبة ٢٠ر١٪ .

وفيما يخص المبحوثين الذين أجابوا بحصولهم على كل سلع التموين ، فقد أرجعوا السبب الأول فى ذلك إلى أن سعرها مناسب لدخولهم ، وهو ما ذكرته نسبة تبلغ ٦٩ر٠٪ ، فى حين رأت نسبة تبلغ ٤٥ر٥٪ من المبحوثين الذين يحصلون على كل سلع التموين أن سببهم فى ذلك يرجع إلى أن هذا حقهم . أما نوع السلع كسبب للحصول عليها ، فلم يذكر إلا بنسبة ١٥٪ .

وعند سؤال المبحوثين عن مدى كفاية سلع التموين لاحتياجاتهم الشهرية أجابت نسبة تبلغ ٨٦ر٩٪ بعدم كفايتها ، فى مقابل من أجابوا بكفايتها، ولم تزد نسبتهم على ١٣ر١٪ . وقد رأت نسبة تبلغ ٥٤ر١٪ أن المقابل المالى للحصول على سلع التموين مناسب لدخولهم ، بينما أجابت نسبة تصل إلى ٤٥ر٩٪ بعدم مناسبة ذلك المقابل المالى لدخولهم .

وعن مناسبة المقابل المالى لجودة سلع التموين ، رأت نسبة تبلغ ٦٢ر٣٪ أنها جيدة ، ونسبة ٣٢ر٨٪ أجابوا بأنها متوسطة الجودة ، بينما بلغ عدد من ذكروا أنها سيئة ٨٩ مبحوثا بنسبة ٤ر٩٪ فقط من العينة .

وقد أجاب ٩٧ر٥٪ من المبحوثين فى سؤال عن مقارنة سلع التموين بمثيلاتها الحرة من حيث السعر بأن سلع التموين أرخص من مثيلاتها الحرة ، بينما رأى ٤ مبحوثين فقط بنسبة ٢ر٢٪ أن السعر واحد .

وكمحور فرعى ثالث فى نطاق قضية بطاقة التموين انصب على تطوير العمل بها ومقترحات المبحوثين فى سبيل ذلك ، حيث ذكر ٤٦٪ منهم تحسين نوعية السلع ، فى مقابل ٤٤ر٤٪ اقترحوا تخفيض أسعار السلع ، و٣٨ر١٪ رأوا تسجيل باقى أفراد الأسرة غير المسجلين على البطاقة ، وذكر ٣١ر٨٪ من المبحوثين إضافة سلع جديدة لبطاقة التموين .

ويلاحظ أن نسبة تبلغ ٥ر٨٥٪ من المبحوثين فضلوا استمرار نظام البطاقات الحالى فى مقابل ٩ر٧٪ فقط الذين أجابوا بتفضيل الدعم المالى ، و٦ر٦٪ أشاروا إلى نظام البطاقة الذكية .

والذين يفضلون استمرار نظام البطاقات الحالى ذكرت النسبة الأكبر منهم والبالغة ٧ر٦٤٪ سببا لذلك ارتفاع أسعار السلع فى السوق ، بينما ذكرت نسبة ٤ر٤١٪ ضمان الحصول على السلع ولو بجودة أقل ، فى حين ذكرت نسبة ٢٨٪ أن الأسعار فى التموين ثابتة ومناسبة لدخولهم .

والذين فضلوا الدعم المالى غلبت على أسبابهم فى ذلك بنسبة ٢ر٥٤٪ عدم الرغبة فى فرض سلع معينة على المواطنين ، ثم من أجابوا بضمان وصول الدعم إلى مستحقيه ونسبتهم ٤ر٤٧٪ .

فى حين ذكرت نسبة ٨ر١٩٪ من المبحوثين أن الدعم المالى يمنع التسرب واستفادة الوسطاء . وقد أشار القائلون بتفضيل الدعم المالى إلى أن الوسيلة فى ذلك تكون بزيادة المرتبات والمعاشات ، وهو ما ذكره ٦ر٦٥٪ من المبحوثين ، فى مقابل ٨ر٣١٪ رأوا استخدام نظام الكوبونات .

٢ – رغيف الخبز المدعم

يمثل رغيف العيش أحد أهم بنود الدعم الذى يستقطع وحده نصيب الأسد ويشكل قضية أمن قومى ، وقد تناول استطلاع الرأى هذه المسألة من خلال سبعة أسئلة ، بدأت بتحديد نسبة المقبلين على شراء الخبز البلدى المدعوم من بين أفراد العينة حيث بلغت ٦ر٧٢٪ ، فى مقابل الذين يشترونه أحياناً وقد بلغت نسبتهم ٦ر١٠٪ من إجمالى العينة ، أما قطاع العينة الذى لايشترى الخبز المدعوم فقد وصلت نسبته إلى ٨ر١٦٪ من العينة الإجمالية .

جدول رقم (٥)

الإقبال على شراء الخبز المدعم

الاستجابة	ك	٪
نعم	١٧٥٨	٧٢ر٦
أحيانا	٢٥٦	١٠ر٦
لا	٤٠٧	١٦ر٨
الإجمالى	٢٤٢١	١٠٠

وفيما يتعلق بقطاع العينة الذى يشترى الخبز البلدى المدعم ، فإن ما يقرب من نصفهم بنسبة ٨ر٤١٪ يشترون كمية تتراوح بين٢٠- أقل من ٣٠ رغيفاً يومياً ، يليهم من يشترون كمية تتراوح من١٠- أقل من ٢٠ رغيفا وتبلغ نسبتهم ٢٧٪ ، ومن بعدهم من يشترون كمية تتراوح بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ رغيفا ونسبتهم تصل إلى ١٣٪، وذلك إضافة لمن يشترون كميات تتجاوز ذلك ، ولكنهم فى مجموعهم لاتزيد نسبتهم على ٢ر٤٪ من إجمالى عينة مستهلكى الخبز البلدى المدعم .

وعن أسباب الإقبال على هذا الخبز المدعم ، فإن السبب الرئيسى فى ذلك وقد ذكر بنسبة ٤ر٩١٪ هو سعره الرخيص ، أما السبب الثانى والذى ذكر بنسبة ٥ر١٩٪ فهو توافره باستمرار .

وبالنسبة للذين لا يقبلون على شراء الخبز البلدى المدعم ، فقد كان السبب الأول فى ذلك وبنسبة ٤ر٦٤٪ أنهم يقومون بالخبز فى المنزل ، ثم يلى ذلك سبب - بنسبة ٣ر٢٩٪ - أنه ردىء ، ويأتى كسبب ثالث بنسبة ٧ر٢٣٪ الزحام الشديد على منافذ البيع .

وأما استجابات المبحوثين إزاء اقتراح استبدال الرغيف المدعوم بحصة من الدقيق تضاف لبطاقة التموين ، فقد انقسمت الآراء بالنصف تقريباً بين من وافقوا على الاقتراح بنسبة ٥ر٥٢٪ ، ومن رفضوه بنسبة ٥ر٤٧٪ . وأرجع الموافقون أسباب موافقتهم فى المقام الأول وبنسبة ٤ر٧١٪ إلى ضمان جودة

الخبز ، ثم ثانياً وبنسبة ٥ر٦٠٪ إلى ضمان توافره بالكمية التى يريدونها ، أما من رفضوا الاقتراح فقد كان سببهم الأول فى ذلك وبنسبة ٦ر٦٧٪ أنه مجهود لايستحق العناء ، ثم ثانيا وبنسبة ٢ر٥٣٪ أنهم يفضلون الخبز المدعوم الجاهز .

ثالثا : الخدمات المدعمة حكوميا

وقد شمل هذا المحور خمسة بنود للخدمات المدعمة حكومياً ، تم رصد اتجاهات العينة إزاءها على النحو التالى :

١ – المواصلات

غطى استطلاع الرأى خدمة المواصلات المدعمة حكومياً بالتمييز – أولاً – ما بين الذين يمتلكون وسيلة انتقال خاصة ، وقد شكلوا نسبة لا تتجاوز ٩ر٨٪ من إجمالى العينة ، فى مقابل من لا يمتلكون وسيلة مواصلات خاصة وقد بلغت نسبتهم ١ر٩١٪ .

جدول رقم (٦)

وجود وسيلة انتقال خاصة لدى المبحوث

الاستجابة	ك	٪
يوجد	٢١٥	٩ر٨
لا يوجد	٢٢٠٦	١ر٩١
الإجمالى	٢٤٢١	١٠٠

ومن بين من يمتلكون وسيلة مواصلات خاصة ، فإن الأغلبية ذكروا امتلاكهم لسيارات وذلك بنسبة ٨ر٦٢٪ ، يليها الدراجات البخارية بنسبة ١٤٪ ، وقد توزعت النسبة الباقية ما بين امتلاك ميكروباص وسيارة نصف نقل وسيارة نقل وأجرة . وبالنسبة للوقود المستخدم فى وسيلة المواصلات الخاصة ، فقد جاء البنزين ٩٠ فى صدارة الوقود المستخدم بنسبة ١ر٥٨٪ (تم إجراء هذه الدراسة قبل زيادة سعر البنزين ٩٠) . أما البنزين ٨٠ فلم يذكر إلا بنسبة ٧ر١٧٪ ، ومن بعده السولار بنسبة ٧ر١٦٪ ، ولم يحز البنزين ٩٢ إلا على نسبة استخدام تبلغ ٧ر٤٪ ، والغاز الطبيعى بنسبة ٩ر١٪ .

جدول رقم (٧)

الوقود المستخدم فى وسيلة المواصلات الخاصة بالمبحوثين (ن = ٢١٥)

الاستجابة	ك	٪
بنزين ٩٢	١٠	٤ر٧
بنزين ٩٠	١٢٥	٥٨ر١
بنزين ٨٠	٣٨	١٧ر٧
سولار	٣٦	١٦ر٧
غاز طبيعى	٤	١ر٩
لايستخدم وقودا	٧	٣ر٣

وبالنسبة لأسعار الوقود المستخدم فى وسيلة الانتقال الخاصة مقارنة بدخل المبحوث ، فقد انقسمت الآراء بالنصف تقريباً ، حيث رأى ٥٣ر٥٪ من عينة اصحاب وسائل الانتقال الخاصة أن سعر الوقود مناسب لدخولهم ، بينما أجابت نسبة تبلغ ٤٦ر٥٪ أن سعر الوقود المستخدم لا يناسب دخولهم . وهذا الأمر الذى يفسر كون ٦٧٪ ممن يمتلكون وسائل انتقال خاصة قد أشاروا إلى استخدامهم وسائل انتقال أخرى إضافة لوسيلتهم الخاصة . وقد بلغ أعلى معدلات استخدام الوسائل الإضافية الميكروباص وذلك بنسبة ٦١ر٨٪ ، يليه الأتوبيس العام بنسبة ٢٨ر٥٪ ، ثم المترو بنسبة ٢٢ر٩٪ ، ومن بعده يأتى استخدام السيارات الأجرة بنسبة ٤ر٢٪ ، ولم تتعد نسبة من ذكروا وسيلة مواصلات يوفرها العمل سوى ٣ر٥٪ . ومن بين المبحوثين الذين يمتلكون وسيلة مواصلات خاصة ويستخدمون إضافة لها وسيلة مواصلات أخرى رأت نسبة تبلغ ٦٣ر٢٪ أن تكلفة المواصلة الأخرى مناسبة لدخولهم ، فى حين أجابت نسبة تبلغ ٣٦ر٨٪ أن المواصلة الأخرى تكلفتها مرتفعة بالنسبة لدخولهم .

وفيما يتصل بالمبحوثين الذين لا يمتلكون وسيلة مواصلات خاصة ، فقد بلغ أعلى اعتماد على الميكروباص وذلك بنسبة ٧٧ر٢٪ ، ثم الأتوبيس العام وذلك بنسبة ٢٢ر٩٪ ، ومن بعده التاكسى بنسبة ١٥ر٣٪ ، ثم التوك توك بنسبة ١٣ر٣٪ يليه سيارات المشروع وذلك بنسبة ١١ر٧٪ . وقد ذكر أولئك المبحوثون

بنسبة ٦٥٪ أن تكلفة المواصلات مناسبة لدخولهم ، فى حين رأى ٣٥٪ منهم أن التكلفة غير مناسبة لدخولهم .

٢ - وقود الطهى

تمت تغطية هذه الخدمة فى استطلاع الرأى من خلال تحديد - أولا - نسبة المبحوثين الذين يمتلكون أجهزة طهى غازية ، وقد بلغت نسبتهم إلى إجمالى العينة ٩٥٫٥٪ . بينما من ذكروا عدم حيازة أجهزة طهى غازية بلغت نسبتهم ٤٫٥٪ ، وتبلغ نسبة الاعتماد على أنابيب البوتاجاز ٨٢٫٧٪ ، مقابل ١٣٫٣٪ يعتمدون على الغاز الطبيعى .

جدول رقم (٨)

امتلاك موقد طهى غاز

الاستجابة	ك	٪
نعم	٢٣١١	٩٥٫٥
لا	١١٠	٤٫٥
الإجمالى	٢٤٢١	١٠٠

إضافة لوجود نسبة ٤٫٩٪ من المبحوثين يعتمدون فى الطهى على الكيروسين .

جدول رقم (٩)

نوع الوقود المستخدم فى الطهى (ن = ١٤٢١)

الاستجابة *	ك	٪
أنابيب البوتاجاز	٢٠٠٤	٨٢٫٨
غاز طبيعى	٣٢٣	١٣٫٣
كهرباء	٢	٫١
كيروسين (جاز)	١١٨	٤٫٩
حطب	٣	٠٫١

* توجد إمكانية اختيار أكثر من بديل .

وبالنسبة لتكلفة وقود الطهى ، فقد ذكرت نسبة ٤٩٫٥٪ أنهم ينفقون من عشرة جنيهات إلى ما دون العشرين ، أما من ينفقون أقل من عشرة جنيهات

على وقود الطهى فقد بلغت نسبتهم ٣٨٫٤٪ ، والذين ينفقون ما يتراوح بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ جنيها فقد بلغت نسبتهم ٧٫٩٪ ، أما من أجابوا بإنفاقهم لأكبر من ذلك فلم تزد نسبتهم مجتمعين على ٤٫١٪ موزعين على فئات المتصاعدة الإنفاق المختلفة حتى ٩٠ جنيها .

وقد قدرت نسبة ٥٥٫٦٪ من العينة الإجمالية تكلفة وقود الطهى بأنها مناسبة لدخولهم ، فى حين رأت نسبة ٤٤٫٤٪ أن التكلفة غير مناسبة لدخولهم .

٣ – التعليم

ميز استطلاع الرأى – فى بداية تغطيته لمحور التعليم – ما بين المبحوثين الذين لديهم أبناء فى مراحل التعليم المختلفة وقد وصلت نسبتهم إلى ٦١٪ من إجمالى العينة ، وبين المبحوثين الذين ليس لديهم أبناء فى مراحل التعليم المختلفة وقد بلغت نسبتهم ٣٩٪ . وقد توزع أبناء المبحوثين على مراحل التعليم المختلفة ، بحيث شكلت المرحلة الابتدائية أعلى معدل بنسبة ٦٤٫٨٪ ، يليها الأبناء فى المرحلة الثانوية بنسبة ٤١٫٥٪ ، ثم الأبناء فى المرحلة الإعدادية بنسبة ٣٥٫٨٪ ، والتعليم العالى بنسبة ٢٣٫٤٪ .

وفيما بين المبحوثين الذين لديهم أبناء فى مراحل التعليم المختلفة بلغت النسبة الأعلى من الاعتماد على التعليم الحكومى وهى ٨٩٫٦٪ ، فى مقابل الاعتماد على التعليم الخاص بنسبة لم تتجاوز ٦٫٤٪ ، أما من يجمعون بين النوعين فإن نسبتهم لم تتجاوز ٣٫٩٪ .

جدول رقم (١٠)

الاعتماد على التعليم الحكومى والخاص

الاستجابة	ك	٪
حكومى	١٣٢٣	٨٩٫٦
خاص	٩٥	٦٫٤
يجمع بين الحكومى والخاص	١٥٨	٣٫٩
الإجمالى	١٤٧٦	١٠٠

وقد رأى المبحوثون الذين لديهم أبناء فى مراحل التعليم المختلفة بنسبة ٩ر٩٢٪ أن هناك فارقا ما بين التعليم الحكومى والتعليم الخاص ، ومن بين الذين ذكروا ذلك ارتأت نسبة تبلغ ٧ر٧١٪ أن الأفضلية للتعليم الحكومى ، وأرجعوا أسبابهم فى ذلك - فى المقام الأول - إلى قلة المصروفات وذلك بنسبة ٦ر٩٦٪ ، وثانيا بسبب كفاءة المدرسين ، أما نسبة ٣ر٢٨٪ من المبحوثين الذين رأوا بأفضلية التعليم الخاص فقد كانت أولى أسبابهم بنسبة ٣ر٦٩٪ تتمثل فى أن المعاملة فى المدارس الخاصة أفضل ، ثم يليه بنسبة ٢ر٧٢٪ أن المدرسين أفضل ، بينما لم يذكر عدم الاحتياج لدروس خصوصية إلا بنسبة ٤ر١٣٪ .

وحول مصروفات العملية التعليمية ، فقد بلغت أعلى معدلاتها عند ٥٠٠٠ جنيه فأكثر ، ولم يذكرها إلا ١٨ مبحوثاً ، والنسبة الأعلى من المبحوثين وتبلغ ٨ر٢٢٪ ذكروا تكلفة تتراوح بين ٥٠ جنيها إلى أقل من ١٠٠جنيها ، يليهم بنسبة ٨ر١٧٪ من ذكروا تكلفة تقع فى فئة ١٠٠جنيه إلى أقل من ١٥٠جنيها ، والنسبة الأقل والبالغة ١ر١٦٪ وقعوا فى فئة ١٥٠جنيها إلى أقل من ٢٥٠ جنيها ، ثم أخذت النسبة فى التراجع مع ارتفاع المصروفات المذكورة للعملية التعليمية وفقاً للفئات المحددة بالسؤال . وقد انقسمت العينة مناصفة تقريباً بين من ذكروا أن التكلفة مناسبة لدخولهم وقد بلغت نسبتهم ٥ر٤٢٪ ، مقابل من ذكروا عدم مناسبة التكلفة لدخولهم وقد بلغت نسبتهم ٥ر٥٧٪ من إجمالى المبحوثين الذين لديهم أبناء فى مراحل التعليم المختلفة .

٤ - الخدمات الصحية

شمل هذا المحور القضايا المتعلقة بالتأمين الصحى والعلاج على نفقة الدولة والدواء باعتباره من الخدمات المدعمة حكومياً .

أ - التأمين الصحى

ميز استطلاع الرأى ما بين المبحوثين الخاضعين للتأمين الصحى بنظمه المختلفة ، وقد بلغت نسبتهم إلى إجمالى المبحوثين ٦ر٤٨٪ ، وغير الخاضعين

للتأمين الصحى وقد بلغت نسبتهم ٤ر٥١٪ .

جدول رقم (١١)

اشتراك المبحوثين فى نظم التأمين الصحى

الاستجابة	ك	٪
نعم	١١٧٦	٦ر٤٨
لا	١٢٤٥	٤ر٥١
الإجمالى	٢٤٢١	١٠٠

وبالنسبة للخاضعين للتأمين الصحى فقد توزعوا ما بين تأمين صحى حكومى بنسبة ٧ر٧٠٪ ، وتأمين صحى لطلاب المدارس بنسبة ٩ر٣٤٪ ، والتأمين الصحى التابع للنقابات وذلك بنسبة ٣ر٤٪ . ومن بين المبحوثين الخاضعين للتأمين الصحى ذكرت نسبة ٦٨٪ منهم استخدامهم لهذه الخدمة ، بينما ذكرت نسبة ٣٢٪ منهم عدم إقبالهم على خدمة التأمين الصحى . وأما عن مستوى الرضا عن التأمين الصحى ، فقد رأت نسبة لا تتجاوز ٧ر٣٠٪ من عينة الخاضعين لنظام التأمين الصحى أنهم راضون عنه ، بينما ذكرت نسبة ٨ر٣٤٪ أنهم غير راضين عن التأمين الصحى ، وأشارت نسبة ٥ر٣٤٪ إلى أنهم راضون عنه إلى حد ما .

وتجاوزاً عن خدمة التأمين الصحى طرح استطلاع الرأى على المبحوثين جميعاً سؤالاً استفساريا عن الجهة التى يلجأ لها المبحوث طلباً للرعاية الصحية ، فاتجهت النسبة الغالبية منهم وتبلغ ٣ر٦٥٪ إلى ذكر الطبيب الخاص ، يليهم من ذكروا المستشفى العام وذلك بنسبة ٤ر٣٩٪ ، ولم تتجاوز نسبة من ذكروا الوحدة الصحية ٤ر٨٪ ، والمستوصف ٢ر٥٪ ، والمستشفى الخاص ٧ر٣٪ ، أما الصيدلية فلم تحصل إلا على ٣ر٢٪ .

ب – الدواء

اتجه استطلاع الرأى إلى التمييز ما بين المبحوثين الذين هم فى احتياج دائم للدواء وبلغت نسبتهم ٢ر٥٤٪ ، والذين ذكروا عدم احتياجهم للدواء بشكل دائم

والذين بلغت نسبتهم ٤٥٫٨٪ من العينة الكلية . وقد غلبت على آراء المبحوثين الذين يحتاجون للدواء بشكل دائم الاستجابة القائلة بعدم مناسبة سعر الدواء بالنسبة لدخولهم وذلك بنسبة ٨١٪ ، فى حين شكلت نسبة من ذكروا مناسبة سعر الدواء ١٩٪ .

جـ – العلاج على نفقة الدولة

من بين إجمالى المبحوثين لم تتعد نسبة الذين ذكروا لجوءهم للعلاج على نفقة الدولة ١١٫٢٪ ، بينما من لم يخبروا هذه الخدمة بلغت نسبتهم ٨٨٫٨٪ . وبالنسبة للذين مروا بخبرة العلاج على نفقة الدولة انقسمت رؤيتهم لكفاية ذلك العلاج ما بين الذين رأوه كافياً بنسبة ٥٥٫٥٪ ، ومن رأوه غير كاف بنسبة ٤٤٫٥٪ ، كذلك فإن من وجدوه مفيداً كانت نسبتهم ٧٧٫٩٪ ، فى حين من رأوا أن العلاج على نفقة الدولة غير مفيد لم تتجاوز نسبتهم ٢٢٫١٪ .

جدول رقم (١٢)

الرأى فى فائدة العلاج على نفقة الدولة

الاستجابة	ك	٪
مفيد	٢١٢	٧٧٫٩
غير مفيد	٦٠	٢٢٫١
الإجمالى	٢٧٢	١٠٠

٥ – الإسكان

من بين إجمالى المبحوثين البالغ عددهم ٢٤٢١ مبحوثا لم تتعد نسبة الذين حصلوا على إسكان مدعم من قبل الدولة ٣٫٧٪ ، بينما بلغت نسبة الذين لم يستفيدوا من هذه الخدمة ٩٦٫٣٪ .

جدول رقم (١٣)

الاستفادة من مشروعات الإسكان الحكومية

الاستجابة	ك	٪
نعم	٩٠	٣٫٧
لا	٢٣٣١	٩٦٫٣
الإجمالى	٢٤٢١	١٠٠

وبالنسبة للذين ذكروا حصولهم على مساكن مدعمة حكومياً ، توزعت هذه المساكن ما بين المشروعات الحكومية المختلفة بحيث كان أعلاها تكراراً المساكن الشعبية وهو ما ذكره ٧٣ مبحوثاً ، وقد توزعت أيضاً هذه المساكن ما بين التمليك والإيجار ، وبحيث ذكر المبحوثون الذين حصلوا على هذه الخدمة أن تكلفة المسكن الحكومى مناسبة لهم وذلك بنسبة ٥٨٫٩٪ ، فى حين أن من ذكروا عدم مناسبة التكلفة بلغت نسبتهم ١٧٫٨٪ ، ومن رأوا أنها مناسبة إلى حد ما بلغت نسبتهم ١٦٫٧٪ .

وحول الرضا عن المسكن الحكومى ، أتت الاستجابات لتشير إلى ارتفاع معدل الرضا عن المسكن الحكومى ليبلغ نسبة ٧٢٫٢٪ ، فى مقابل غير الراضين ونسبتهم ١٥٫٦٪ ، والراضين إلى حد ما ونسبتهم ١٢٫٢٪ .

وبذلك يكون استطلاع الرأى حول الدعم الحكومى للسلع والخدمات قد غطى قضية دعم السلع التموينية وبطاقة التموين ورغيف الخبز ، إلى جانب تغطية قضية دعم الخدمات ممثلة فى المواصلات والتعليم والصحة والوقود والإسكان ، فى محاولة لتوضيح الصورة حول مدى اعتماد المواطن المصرى على بند هام من بنود الموازنة العامة للدولة واتجاهاته إزاء توظيف ذلك البند .

Abstract

GOVERNMENTAL SUBSIDY OF GOODS AND SERVICES

A public opinion poll

Heba Gamal

This paper presents the results of an opinion poll conducted on a representative sample of 2421 householders, on the issue of governmental subsidy which is a controversial social and economic issue in recent time.

In order to achieve its goal the poll tackled the issues of public knowledge, people information on the distribution of the subsidy on different goods and services, such as: transportation, health, education, energy and housing, besides the extent of people reliability on subsidised goods and services, and people assessment and suggestions on governmental subsidy.

التدخل "واسع النطاق" لتعديل السلوكيات المرتبطة بالصحة

سمير الغباشى *

يهدف هذا المقال إلى جذب الانتباه إلى أحد مناحى التدخل لتعديل السلوكيات المهددة للصحة لدى أفراد المجتمع ، وهو "التدخل واسع النطاق" الذى يشمل أعدادا كبيرة من الأفراد لتعديل سلوكيات خطرة على الصحة العامة ، تأخذ صفة الانتشار فيما بينهم . ولإيضاح هذه الرؤية ، ركز المقال على نقطتين رئيسيتين : أولاهما عن معالم أهمية هذا النمط من التدخل وضرورته فى ظل ظروف الانتشار المتزايد للعادات المهددة للصحة بين أفراد المجتمع . والنقطة الثانية تدور حول أهم السياقات المنوط بها شمول هذه التدخلات واسعة النطاق ، وحددناها فى جماعات المساعدة الذاتية ، والمدارس ، وأماكن العمل ، ووسائل الإعلام . وخلصنا من ذلك إلى أن شيوع العادات المهددة للصحة بين الناس ، وحاجة الناس ورغبتهم فى التغيير تقتضى تفعيل المجتمع لآلياته المعطلة فى هذا الأمر ، والتى تتوافر فى سياقات متعددة تسمح – دون غيرها – بالوصول إلى أعداد كبيرة من الأفراد ، وتمتلك مزايا تبدو متفردة تعينها على تحقيق هذا الهدف .

تعيش إنجريد ناتسن Ingrid Kuntsen فى واحدة من البلدان الريفية ، وهى أم لثلاثة أبناء ، واعتادت إنجريد أن تستمتع بممارسة التزحلج على الجليد عبر طرقات القرية شتاء ، وركوب الدراجة فى حديقة البلدة صيفا . وظلت مفعمة النشاط على هذا النحو لسنوات عديدة ، لكنها اتجهت مؤخرا للعمل جاهدة من أجل تغيير النظام الغذائى لديها ولدى أسرتها . لقد سمعت الكثير من المعلومات عن الآثار الضارة التى يخلفها الطعام الغنى بالدهون . وهى تبغى لأطفالها أن

* أستاذ علم النفس المساعد ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

المجلة القومية الاجتماعية ، المجلد الرابع والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٧ .

ينشئوا على الغذاء الذى يحفظهم أصحاء . فى وجبة العشاء قدمت لأسرتها حليب الزبادى منزوع الدسم ، والذى حصلت عليه مجانا كهدية على أحد كوبونات مشترواتها من قسم الأغذية بأحد المتاجر .

وفى المساء سألها ابنها ذو العشرة أعوام أن تساعده فى عمل واجبه المدرسى ، وكانت المهمة التى كلفه المدرس بها هى أن يعد قائمة يدون فيها كل الأدوات والوسائل المتوافرة فى بيته ، والتى يمكن أن تستخدم فى النشاط والرياضة البدنية . وفى الأسبوع الماضى تحدث زوجها معها حول تسجيل اسمه فى أحد فصول تعليم كيفية إدارة المشقة فى الحياة ، والذى تنظمه الشركة التى يعمل بها فى وقت الغذاء .

وفى الأسبوع السابق على هذا ، دعتها سيدة من الكنيسة التى تتردد عليها، وسألتها أن تتطوع للمساعدة فى تنظيم برنامج للوقاية من الكوليسترول Cholesterol Screening program ، والذى يعقد فى أحد أيام الآحاد بالشهر القادم . وبعد مشاهدتها إعلانا فى التليفزيون لبرنامج يقدمه مستشفى البلدة عن الإقلاع عن التدخين ، بدأت تتساءل إنجريد عما إذا كان كل هذه المعلومات والإجراءات عن الصحة أمرا معتادا ، أم أن هناك شيئا ما جديدا خلف كل هذا ؟

لقد كان هناك بالفعل جديد فى الأمر ، وكانت عائلة إنجريد هى أول من شعر بذلك ؛ إذ كانت بلدتهم جزءا من دراسة كبيرة لاكتشاف ما إذا كان من الممكن تحسين الصحة من خلال برامج توجه للمجتمع ككل (برامج واسعة النطاق) ، والهدف من هذه البرامج هو رفع دافعية الأفراد لتبنى أساليب حياة أكثر دعما للصحة ، كما كان الهدف منها أيضا إدخال تغييرات على البيئة التى يعيش بها الأفراد لتيسير استمرار أساليب الحياة الجديدة والحفاظ عليها . من هنا كانت أسرة إنجريد - كما لاحظنا - محاطة بأنواع من التشجيع لعمل تغييرات سلوكية صحية من خلال طرق وسياقات عديدة . فكما رأينا أنه من التشجيع كان يأتى من موقع العمل ، ومن الكنيسة (أماكن العبادة) ، ومن

المدرسة ، ومن المستشفى ، ومن المتجر ، وحتى من التليفزيون (وسائل الإعلام) [1].

تلك هى إحدى صور التدخل واسع النطاق ، وهو التدخل على النطاق المجتمعى Community Wide intervention بهدف تعديل سلوك الصحة . وربما يشكل هذا النمط من التدخل جزءا من منظومة الرعاية الصحية . فالرعاية الصحية – وفقا لهذا المنظور– يمكن أن تأخذ مكانها ليس فقط فى العيادات والمستشفيات ، ولكن أيضا فى سياقات أخرى معاونة . فالعاملون بمجال الصحة والمشرعون وأصحاب الأعمال والإعلاميون ، والمعلمون ، وآخرون ، عليهم أن يعملوا معا لتشجيع الناس على السلوك بطرق تجعلهم أصحاء ، وأن يتجنبوا الكثير من الأمراض المزمنة التى نملك طرق تجنبها بالفعل ، وهى طرق تغيير السلوك فى الاتجاه الذى يدعم الصحة ويبتعد عن المرض . وإذا كانت البيئة تملك التأثير على مانفعله ، فالأمر إذن سيكون فى حاجة لا إلى تغييرات فى سلوك الأفراد فحسب ، وإنما إلى تغييرات فى البيئة أيضا . من أجل هذا تدعم منظمة الصحة العالمية كثيرا من البرامج المصممة لخلق بيئات صحية فى أنحاء شتى من العالم ، من ذلك – على سبيل المثال – الحملات الكبرى التى تنظم لجعل مناطق بل بلدان بأكملها خالية من التدخين ، وأخرى لخلق مدارس صحية ومجتمعات صحية .

من هنا تتحدد فاعلية قاعدة انطلاق حديثنا . فإذا شئت أن أوضح أكثر المعالم التى تقف عليها تلك القاعدة ، ومن ثم موضوع الحديث ، أبدأ بالقول بأن موضوعنا هذا ينتمى لواحد من مجالات الاهتمام المجتمعى العالمى الراهن ، والذى يشارك فى حل قضاياه متخصصون فى فروع علمية ومجالات تطبيقية متعددة ، وهو مايمكن أن نشير إليه بمجال "الارتقاء بالصحة والوقاية من المرض" .

أما موضوع الحديث ذاته فهو يخص إحدى القضايا المهمة فى هذا

المجال ، والتى أرى أنها تفرض نفسها - وبقوة - فى مجتمعنا على ساحة "الارتقاء بالصحة العامة والوقاية من المرض" ، ألا وهى قضية "التدخل لتعديل السلوكيات المرتبطة بالصحة العامة" .

وأقصد بتعبير التدخل لتعديل السلوكيات المرتبطة بالصحة الإجراءات والتدابير التى يخطط لها ويقوم على تنفيذها متخصصون ؛ بهدف مساعدة الأفراد على خفض التعرض للعوامل المهددة للصحة ، ورفع رصيدهم من العوامل المدعمة لها . والمقصود هنا "بالعوامل المهددة للصحة" ، أى العوامل التى تعرف باسم "عوامل الخطر" أو "عوامل الاستهداف" risk factors ، وهى عوامل تسهم فى تهيئة الفرد أو دفعه فى اتجاه المرض والإصابة به . ومن أكثر عوامل الاستهداف شيوعا عوامل الاستهداف السلوكية ، والتى من أشهر أمثلتها : التدخين ، وعادات الأكل السيئة . أما "العوامل المدعمة للصحة" فهى عكس السابقة ، أى عوامل سلوكية تعمل على الحفاظ على صحة الفرد ، كما تعمل أيضا على تقدمها باستمرار ، ومن أمثلتها : ممارسة النشاط الرياضى ، وسلوكيات العناية بالأسنان .

والتدخل لتعديل السلوكيات المرتبطة بالصحة يمكن أن يتحقق من خلال منحيين :

أ - المنحى الأول يمثله نموذج التدخل على المستوى الفردى ، والذى يهدف لتعديل سلوكيات الصحة لدى فرد واحد ، وهو النموذج الذى نراه مطبقا فى العيادات ، سواء عيادة المعالج النفسى ، أو عيادة الطبيب .

ب - أما المنحى الثانى فهو التدخل واسع النطاق ، والذى يتضمن برامج تهدف لتعديل سلوكيات الصحة لدى أعداد كبيرة من الأفراد فى وقت واحد . وهذا النموذج من التدخل يمكن تطبيقه فى مواقع العمل أو فى المدارس أو فى أى كيان مجتمعى ينتمى له أعداد كبيرة من الأفراد .

وما من شك فى أن لكل من المنحيين أهميته وسماته المتميزة التى لا غنى

عنها فى تحقيق الهدف من التعديل السلوكى . على أننى أرى أن أحدهما لايزال متواريا ، غير آخذ حقه من الاهتمام الكافى منا (كمجتمع) ، رغم أنه فى الواقع يستحق أن نوجه له عناية خاصة فى وقتنا هذا بالذات ؛ لتفعيله ونشره ربما أكثر من أى وقت مضى ؛ وذلك لمواجهة الانتشار السريع والمتزايد للسلوكيات المهددة للصحة عبر الأعمار المختلفة ، ألا وهو منحى "التدخل واسع النطاق" . ومقتضيات هذه الرؤية وسياقات تطبيقها هى محور حديثى الذى أطرحه الآن فى السطور التالية ، والذى يجيب هذا المنحى عن سؤالين هما : لماذا يكون التدخل واسع النطاق ؟ وما أكثر السياقات ملاءمة لتحقيق هذا المنحى فى التدخل ؟

لقد أدى تركيز الأبحاث وبعض المواد الإعلامية – فى السنوات الأخيرة – على عوامل الاستهداف المهددة للصحة – لاسيما السلوكية منها والتى تسهم بنصيب كبير فى تحديد المستوى الصحى للفرد ، كالتدخين أو الغذاء مثلا – أدى التركيز على تلك العوامل وعلى آثارها على الصحة إلى دفع كثير من الأفراد إلى بذل محاولات ذاتية متكررة لتعديل سلوكياتهم المهددة للصحة . وواقع الأمر أن بعضا من هذه المحاولات يكتب له النجاح أحيانا ، وكثير منها لايُفلح ، فهناك من نجح فى التوقف عن التدخين أو الإقلاع عنه تماما ، وهناك من تمكن من الإقلال من الغذاء المشتمل على الدهون أو الكوليسترول cholesterol [٢] ، إلى آخر هذه المحاولات . هذا معناه أن كثيرا من الناس يعرفون أنهم فى حاجة لممارسة السلوك الصحى الجيد ، وأن بعضهم يحاولون عمل ذلك بأنفسهم ، ومع ذلك ليس بمقدور كل واحد منا عمل ذلك بنجاح ؛ وهنا تظهر الحاجة لجهود التدخل لمساعدة جموع الأفراد الذين لديهم الدافع والاستعداد ، لكنهم يفتقدون القدرة على عمل هذه التغييرات بأنفسهم لأسباب قد تكون مختلفة ، وسيكون الحل المناسب فى هذه الحالة هو "التدخل واسع النطاق" الذى نقصده .

ومما يزيد من قيمة "التدخل واسع النطاق" للارتقاء بالصحة العامة فى مجتمعاتنا الراهنة ، أنه على الرغم من انتشار وسائل نشر المعلومات والمعرفة

وتنوعها فى وقتنا هذا ، فإنه لايزال هناك من الناس من يجهلون خطورة سلوكيات يعتادونها فى الحياة على صحتهم . وحتى إذا أدركوا تلك الخطورة فهم لايعرفون كيف يتخلصون منها أو يعدلونها بسلوكيات أكثر حماية ودعما للصحة . والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها - على سبيل المثال - شيوع العادات الغذائية الخاطئة ، ومنها أيضا أسلوب الحياة المعتمد على الجلوس وقلة النشاط والحركة ، إلى غير ذلك من العادات الخاطئة .

إذن ، فالارتقاء بصحة هذه الفئات من الناس وغيرهم يقتضى جهودا لاتقتصر بالقطع على الجهود الذاتية للأفراد ، وإنما تتضمن جهودا تتم على المستوى المجتمعى community level ، أى بتنظيم برامج تدخل من النمط الذى يناسب الأعداد الكبيرة ، أقصد مما يصلح لأن يصل إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد فى وقت واحد ، كأن تكون هناك برامج تدخل تطبق فى أماكن العمل ، وأخرى فى المدارس ، وفى مختلف المؤسسات المجتمعية .

ولاشك أنه بالوصول إلى الأفراد من خلال المؤسسات التى يعملون بها أو التى يتعلمون فيها ، أو ينتمون لها بأى شكل من أشكال الانتماء الجماعى ، وعن طريق ربط عناصر التغيير السلوكى بالإمكانات أو الموارد المتاحة فى بيئتهم ، نستطيع أن نقترب من الهدف ، وهو تعديل سلوك أغلب الناس فى الاتجاه الذى يدعم الصحة ، ويقى من المرض أو الإصابة ، بأفضل الطرق تكلفة فى الجهد والوقت والمال[٢] .

ثمة اعتبار آخر يزيد من أهمية العناية بنمط التدخلات واسعة النطاق هو الحاجة الماسة له لدى فئات غير محدودة من الناس ممن يعرفون "بالفئات الهشة" أو "الأفراد المستهدفين" at risk people ، أى الأفراد الواقعين فى منطقة الخطر الصحى ، وهؤلاء يمكن اكتشافهم مبكرا بوصفهم يمتلكون شيئا من عوامل الاستهداف المهددة للصحة ، والتى تهيئهم - أكثر من غيرهم - لاحتمال الإصابة بأمراض أو إصابات مزمنة فى وقت ما ، وفى ظل توفر ظروف معينة . ومن أشهر

هذه الفئات – على سبيل المثال لا الحصر – فئة المدخنين المنتظمين ، وفئة أصحاب ضغط الدم المرتفع . فمثل هؤلاء الأفراد يكونون فى حاجة لتعلم كيف يتعاملون مع مستوى الخطر الذى يتهددهم ، وكيف يغيرون من سلوكيات الخطر القابلة للتعديل لديهم . وهنا يبرز دور المختصين فى علم النفس ، والذين يستطيعون تقديم المساعدة الحقيقية لهؤلاء من خلال أنماط التدخل المختلفة ، ومنها التدخل على نطاق واسع[٤] .

ربما تكون من أكثر المشكلات طلبا للمواجهة من خلال طراز "التدخل واسع النطاق "للارتقاء بالصحة والوقاية من المرض ، تلك المشكلة التى تخلقها مرحلة المراهقة التى يعيشها قطاع عريض من أفراد المجتمع من الشباب . فالمراهقة تمثل نافذة قابلة لأن ينفذ منها غالبية العادات السيئة المهددة للصحة .

ولاشك أن سدَّ هذا الجانب من النافذة يمثل أهمية مجتمعية لايستهان بها. إن مواجهة تلك المشكلة يمكن تحقيقها عن طريق تطبيق برامج مما يمكن تسميتها "ببرامج المناعة السلوكية" behavioral immunization programs لمواجهة التدخين ، أو تعاطى المخدرات ، أو اضطرابات ومشكلات سلوك الأكل والغذاء . وهى برامج تصلح لطراز "التدخل واسع النطاق"، ومن ثم يمكن تطبيقها فى المدارس والجامعات ، وفى أماكن عمل هؤلاء الشباب . إن تعريض قطاعات عريضة من هذه المرحلة العمرية لتلك البرامج فى المدارس والجامعات ، وقبل أن يبدأ أفرادها التورط فى تلك العادات المهددة للصحة ، لهو من الأمور الواعدة فى الارتقاء بالصحة والوقاية من المرض[٥] .

وحقيقة الأمر أن المشكلة الأخيرة الخاصة بالتدخل الوقائى فى مرحلة المراهقة لا تمثل نهاية المطاف ؛ لأن هناك من العادات الصحية مايحتاج منا أن نواجهه فى أوقات أكثر تبكيرا من ذلك ؛ ذلك أننا فى حاجة لتصميم برامج سلوكية من أجل حماية الأطفال . وهى برامج يتم توجيهها للآباء ، تعلمهم كيف يقللون من مخاطر الحوادث فى المنزل ، وكيف يمارسون العادات الآمنة عند

ركوب السيارات ، وكيف يغرسون فى أطفالهم عادات صحية جيدة ، مثل : عادات ممارسة الرياضة ، والغذاء المتوازن ، والعناية المنتظمة بالأسنان ، والمراجعة الطبية الدورية .

خلاصة القول فى هذا الشأن إن هناك مقتضيات ضرورية تستدعى العناية بتوجيه جهود التدخل – من أجل الارتقاء بالصحة وتجنب المرض أو الإصابة به – نحو قطاعات وفئات عريضة من المجتمع هى فى أمس الحاجة إليها .

هذه المقتضيات تتلخص فى الآتى :

* مساعدة الأفراد الذين لديهم ميل حقيقى واستعداد للتعديل ، والعاجزين عن القيام بذلك بمفردهم .
* استقطاب أفراد الفئات التى تقع فى منطقة الخطر الصحى بسبب عوامل الخطر السلوكية التى تلازمهم ، وشمولهم بعناية التدخل الوقائى واسع النطاق .
* التحسب لاحتمال تطور عادات صحية خاطئة بين جمهور المراهقين .
* حاجة الآباء لتعليمهم السلوكيات التى تسهم فى حماية أطفالهم من الخطر ، وفى غرس العادات التى ترتقى بالصحة .

وبعد ... إذا كان للتدخل واسع النطاق كل هذه الأهمية ، فهل من سياقات تبدو ملائمة أكثر من غيرها للتدخل واسع النطاق ؟ كأن يكون السياق الإعلامى أفضل من سياق مكان العمل ، أو يكون السياق المدرسى أكثر تأثيرا من السياق الإعلامى ، أو من سياق مايسمى بجماعات المساعدة الذاتية self-help groups ؟ لاشك أن ملاءمة السياق للتدخل من أجل تعديل سلوك ما يحكمه عوامل متعددة ، من بينها : طبيعة السلوك المستهدف بالتعديل ، وخصائص الجمهور الخاضع لبرنامج التعديل ، وغير ذلك من العوامل التى تزيد من فرص التغيير أو تقلله . على أية حال ، فإنه من أجل أن تكتمل لدى القارئ صورة التدخل المقصود، نقدم فى السطور الباقية من هذا الحديث فكرة سريعة عن أشهر تلك السياقات ومزايا

كل منها وعيوبه .

جماعات المساعدة الذاتية

يلجأ بعض الناس إلى تعديل عاداتهم الصحية من خلال مايسمى "بجماعات المساعدة الذاتية" بدلا من اللجوء إلى عيادة المعالج . وجماعات المساعدة الذاتية هذه تجمع بين عدد من الأفراد معا ممن لديهم نفس مشكلة العادة الصحية المطلوب تغييرها (مجموعة من المدخنين ، أو مجموعة من ذوى الوزن الزائد، أو مجموعة من متعاطى المخدرات ... إلخ) ، وهم يجتمعون – فى الغالب – فى وجود مرشد counselor ، وهم يحاولون معا حل مشكلتهم جماعيا، ويساعدهم على ذلك المرشد مستعينا ببعض المبادئ المعرفية السلوكية على النحو الذى يمكنهم من الوصول إلى الحل بأنفسهم . وأكثر ما يميز هذا السياق وضوحا المساندة الاجتماعية social support ، والتفهم المتبادل للمعاناة فيما بين أفراد الجماعة بعضهم البعض ، وهذا فى حد ذاته يعد من المعالم المهمة للحصول على نتائج ناجحة ، وربما لهذا السبب تشكل جماعات المساعدة الذاتية السياق الرئيسى لتعديل العادات السلوكية فى بعض بلدان العالم[٦] .

المدارس

تتيح المدارس فرصة الوصول إلى كل أفراد المجتمع – تقريبا – فى الأعمار المبكرة ، والتى ربما تمثل أكثر سنوات العمر حرجا فى السلوك المرتبط بالصحة. فالتعليم الصحى الفعال المرتكز على المدرسة يعلم الأطفال ماهى السلوكيات الصحية وماهى السلوكيات غيرالصحية ، ونتائج ممارسة هذه الأفعال على الصحة العامة ، وهذا السياق يمكن أن ينطوى على مزايا من أهمها :

أولا : إن أغلب الأطفال يذهبون إلى المدارس ، بالتالى يمكن الوصول إلى كل أفراد الجمهور – على الأقل – فى سنوات عمرهم المبكرة .

ثانيا : إن جمهور المدرسة صغير السن ، وبالتالى يمكن التدخل قبل أن

ينمى الأطفال عادات سيئة . أى التدخل فى الوقت الذى يكونون فيه عُرضة لأن تتمكن منهم تلك السلوكيات غير الصحية . على سبيل المثال ، تطبيق برامج لتجنب عادة التدخين .

ثالثا: إنه عندما يتم تعليم الأفراد فى السن الصغيرة سلوكيات صحية مبكرا ، فإن هذه السلوكيات يمكن أن تصبح عادات ، وتبقى معهم طوال الحياة .

رابعا : إن المدارس بها سياقات تدخل طبيعية ، خاصة الفصول التى تستغرق الساعة تقريبا ، فالكثير من التدخلات الصحية يناسبها هذا النمط [٧] .

التدخل فى أماكن العمل

إن التفكير فى الوصول إلى جمهور الراشدين لتعديل سلوكياتهم الصحية لهو أمر يتعذر تحقيقه ، لاسيما وأن الغالبية العظمى منهم لايستعينون بالخدمات الصحية بانتظام . ومع ذلك إذا تصورنا أن حوالى ٧٠٪ من جمهور الراشدين يلتحقون بالعمل ، فإنه من الممكن الإفادة من مكان العمل فى الوصول إلى هذه النسبة الكبيرة من الجمهور[٨] أو مايقترب منها . فترصد – مثلا – جوائز لفقدان الوزن ، أو يمنح العمال مكافآت مالية من أجل إيقاف التدخين ، أو تضاف لهم درجات عند الترقى فى حالة الحفاظ على اللياقة البدنية . وبهذا يمكن لأصحاب الأعمال أن يساعدوا العمال لديهم على التعديل السلوكى فى الاتجاه الذى يخدم الصحة . بل إنهم بهذه السياسة يوفرون الكثير من الأموال أيضا؛ ذلك أن العمال أصحاب العادات السيئة يكلفون أصحاب العمل الكثير بسبب متاعبهم الصحية ، فضلا عن التكاليف المترتبة على الغياب عن العمل ، وذلك عند مقارنتهم بالعمال ذوى العادات الجيدة ، وهذه النفقات الزائدة غالبا ما تتجاوز تكلفة إدارة برنامج يهدف إلى الصحة [٩] .

وهناك ثلاث طرق على الأقل يمكن بها لمكان العمل أن يتعامل مع العادات المرتبطة بالصحة لدى العاملين به :

الطريقة الأولى : تتمثل فى تقديم برامج للارتقاء بالسلوك الصحى لمساعدة العاملين على ممارسة سلوكيات صحية أفضل من قبيل البرامج التى تُصمم لمساعدة العاملين على : إيقاف التدخين ، أوالإقلال من المشقة[١٠] ، أو تغيير نظام الأكل ، أو ممارسة الرياضة بانتظام ، أو خفض الوزن ، أو التحكم فى ضغط الدم [١١] .

الطريقة الثانية : يمكن بها أن يرتقى المصنع – مثلا – بالعادات الصحية الجيدة لأفراده ، تتمثل فى العمل على جعل بنية بيئة العمل على النحو الذى يساعد الأفراد على المشاركة فى الأنشطة الصحية ، وهذا يتم عند وضع تصميم لبيئة العمل أو عند إدخال تعديلات عليها . على سبيل المثال ، نجد كثيرا من الشركات تمنع التدخين فى مكان العمل ، ومن الممكن أيضا توفير نواد صحية للموظفين ، أو توفير تسهيلات للتردد على المطاعم التى تقدم وجبات منخفضة الدهون والسكريات والكوليسترول .

الطريقة الثالثة : يمكن لبعض أماكن العمل اللجوء إليها للحث على الارتقاء بالسلوك الصحى لدى العاملين فيها، وهى تتمثل فى إدخال نظم الحوافز أو البواعث التى تقدم مقابل أشياء معينة ، من قبيل خفض الأقساط المستحقة السداد لدى الأفراد الذين ينجحون فى تعديل عاداتهم المهددة للصحة العامة ، مثل الإقلاع عن التدخين مثلا . ومن الأساليب الواعدة فى ذلك أسلوب تنظيم المسابقات أو المباريات لتعديل سلوكيات الصحة ، والتى يمكن أن تعقد بين مجموعة من الشركات أو بين عدد من الأقسام داخل الشركة الواحدة ، وهو أسلوب يمكنا أستخدامه لرفع دافعية الأفراد لعمل التعديل السلوكى المستهدف . وهناك اعتقاد بين هذا النمط من البرامج يمكن أن يكون أكثر تأثيرا من غيره . والأسباب وراء هذا الاعتقاد [١٢] متعددة :

فالمباراة التى تقدم بشكل جيد فى سياق ما تكون من الأحداث المنظورة ، بل تكون مدعاة للفت الأنظار إلى الدرجة التى يمكن أن تقود إلى إثارة

المزيد من المشاركة فيها على نحو قد يفوق ما يحققه النمط التقليدى من البرامج فى ذلك .

ومن ناحية أخرى ، أنه من الجوانب المهمة التى تقوم عليها المسابقات عموما رصدها الجوائز للفائزين ؛ والجوائز فى حد ذاتهايمكن أن تعمل كمدعمات للتغيير السلوكى المستهدف . وفوق كل هذا نجد أن تنافس المجموعات ضد بعضها البعض فى بلوغ أعلى نسبة من فقدان الوزن ، أو من التوقف عن التدخين مثلا ، سوف يولد مزيدا من التعاون والمساندة الاجتماعية بين أفراد الفريق الواحد بعضهم البعض [١٣] .

هذه الفكرة فى شحذ دافعية الأفراد لتعديل السلوكيات المرتبطة بالصحة تبنتها ثلاثة من البنوك ، نسوقها هناك كمثال يمكن أن يوضح مدى تأثير هذه الطرق رغم بساطة التطبيق . البنوك الثلاثة أعلنت للعاملين بها عن تنظيم مباراة فى فقدان الوزن [١٤] . لم يتطلب الأمر بعد هذا الإعلان والتقدم للتسجيل فيها سوى أن أعطى كل متسابق مهلة ١٢ أسبوعا لبلوغ الهدف . أما عن المطلوب من المتسابق عمله ، فكان يتم معرفته عن طريق تزويد كل واحد من المتسابقين بدليل يوضح له كيفية فقدان الوزن بطريقة سلوكية . كان رسم التسجيل فى المسابقة والذى يدفعه كل مشارك فيها يتم تجميعه ليكافأ به الفائز كجائزة فى نهاية المسابقة ، وكان يتم الإعلان عن النتائج فى ملصقات تعلق فى ردهة كل بنك . بلغ عدد المشاركين فى المسابقة من البنوك الثلاثة مانسبته ٣١٪ من مجموع العاملين فيها . وكشفت نتائج المسابقة عن أن متوسط الفاقد فى الوزن كان يقدر بـ ١٣ رطلا ، وهو المقدار الذى تبين أنه يماثل ماتحققه نتائج البرامج العادية المكثفة . وعند نهاية مرحلة المتابعة – التى امتدت لستة شهور بعد توقف البرنامج – تبين أن ٨٠٪ من الوزن الذى أمكن التخلص منه بواسطة البرنامج ظل كما هو ، والجدير بالملاحظة أن البرنامج لم يكن فقط متاحا لعامة الأفراد ، كما أنه لم يكن فقط مؤثرا ، بل إنه كان أيضا منخفض التكلفة [١٥] .

وعلى نفس النسق ، أجريت مباريات لإيقاف التدخين فى بعض المؤسسات كجزء من مشروعات كبرى تستهدف السلوك الصحى [١٦] . وبلغت معدلات التوقف عن التدخين فى فترة المتابعة فى بعض هذه البرامج مايقدر بـ ١٥٪ . عموما يمكن القول بأن المسابقات تحظى – فى أغلب الدراسات – بمعدلات مشاركة عالية ، كما تحظى بمعدلات نجاح معقولة وتكلفة منخفضة ، وهى أيضا تحفل بالإثارة لدى المشاركين ، بل إنها قادرة على أن تحول عملية الارتقاء بالصحة إلى نوع من المرح . وعلى الرغم من أن المسابقات لا تكون مناسبة لكل برامج الارتقاء بالصحة ، فإنها تعتبر طريقة واعدة ، لاشك أنها تدعو لتفعيلها فى كثير من البرامج المجتمعية [١٧] .

وإذا كان مكان العمل عموما يتميز بكونه السياق الرئيسى الذى يمكن فى إطاره الاتصال بجمهور الراشدين ، فإننا نعود لنؤكد أنه يتمتع بمزايا أخرى فى التدخل للارتقاء بالسلوك الصحى :

أولاهـــا : أن عددا كبيرا من الأفراد يمكنهم أن يتعلموا فى وقت واحد .

ثانيتها : أن سياق العمل بإمكانه أن يقدم مكافآت على المشاركة فى البرامج ، من أبسطها أن يحصل العمال على وقت راحة إضافى فى حال موافقتهم على المشاركة .

ثالثتها : أن مكان العمل يتميز فى تكوينه بأنه يوفر نظام المساندة support بين زملاء العمل الذين يكون بإمكانهم تقديم التشجيع على تعديل عادات الصحة العامة [١٨] ، وهذه المزايا توحى بأن برامج أماكن العمل يمكن أن تجتذب مستويات مرتفعة من المشاركة ، وأن الأفراد الذين يختارون المشاركة فيها يحتمل تحقيقهم النجاح فى تحسين سلوك الصحة لديهم .

وسائل الإعلام

أحد أهداف جهود الارتقاء بالصحة هو الوصول إلى العديد من الناس قدر الإمكان ، من هنا تبدو وسائل الإعلام مالكة لإمكانية عظيمة على ذلك . وعلى

الرغم من تلك الإمكانية الواعدة ، فإن دراسات تقييم التأثير الإعلامى على الإقناع فى مجال الصحة توحى نتائجها بمحدودية التأثير الإعلامى فى هذا الأمر؛ فالحملات الإعلامية – بوجه عام – قد تؤدى إلى تغير محدود فى الاتجاه ، وتؤدى إلى القليل من التغير فى السلوك [١٩] .

على أنه يبدو أن وسائل الإعلام أكثر تأثيرا فى تنبيه الناس إلى مخاطر الصحة التى لاسبيل لهم لمعرفتها إلا عن طريقها [٢٠] ، فمن الممكن – مثلا – أن يؤدى التركيز الإعلامى على تقارير كبار الأطباء حول مخاطر التدخين أو زيادة الوزن على الصحة إلى تنبيه الملايين من الناس لحجم خطورة المشكلة أسرع من أى شكل آخر من أشكال التواصل معهم .

ومن الممكن لوسائل الإعلام أن تحدث تأثيرا تراكميا فى تغيير القيم المرتبطة بالممارسات الصحية عن طريق تقديم رسائل إعلامية متسقة عبر الوقت . على سبيل المثال ، نجد أن الآثار التراكمية للرسائل الإعلامية المضادة للتدخين تبدو جوهرية ، بحيث إننا نلاحظ أن اتجاه الرأى العام ينحو الآن – بوضوح – إلى جانب غير المدخن .

وبمصاحبة تكنيكات أخرى لتغيير السلوك – من قبيل ما يتم فى التدخلات المجتمعية – يمكن لوسائل الإعلام أن تدعم وتؤكد عناصر معينة فى برامج تغيير السلوك القائمة . على أن وسائل الإعلام ذاتها تستطيع تدريجيا أن تغرس المعرفة المرتبطة بتغيير العادات المهددة للصحة . وإن كانت لاتستطيع بالضرورة غرس الدوافع أو المهارات السلوكية المرغوبة [٢١] .

خلاصة هذه النقطة أن اختيار سياق ما لتغيير عادات الصحة لهو قضية مهمة ؛ فنحن فى حاجة لفهم المزايا الفعلية والمشكلات المرتبطة بكل سياق ، كما أننا فى حاجة لمواصلة البحث عن الطرق التى توصل معظم الناس إلى الهدف بأقل الإمكانات تكلفة ، وعن طريق الإفادة من المزايا الخاصة بكل سياق ، يمكننا أن نحقق تعديلا فى العادات المرتبطة بالصحة بنجاح .

وتنقلنا النقطة الأخيرة من أهمية اختيار السياق الجمعى المناسب لدفع الأفراد وتعليمهم وكيف يحسنون من سلوكيات الصحة إلى نقطة أخرى لا تقل عنها أهمية كان قد سبق الإشارة لها فى عجالة ، وإن كانت تستحق منا الآن إلقاء مزيد من الضوء عليها ، وهى عن الدور المجتمعى فى إجراء تعديلات بيئية تتكامل مع التعديلات السلوكية المنشودة لدى الأفراد . هذه الإجراءات للتعديل البيئى تهيئ للفرد الظروف المواتية لإتيان السلوك الصحى ، ليس هذا فحسب ، وإنما تكفل له الاستمرار فيه والمواظبة عليه . هذا الدور المجتمعى هو مايشار إليه أحيانا بالهندسة الاجتماعية Social engineering ، أى تعديل البيئة بطرق تؤثر فى قدرة الأفراد على ممارسة سلوك صحى معين [٢٢] . بعبارة أخرى أكثر إجمالا لما سبق ، نقول إنه لكى تكون تدخلات واسعة النطاق – التى تستهدف التعديل السلوكى للأفراد – فعالة ومؤثرة ، لابد وأن يتضافر معها جهود مجتمعية ، تتمثل فى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لعمل تغييرات بيئية تشجع على استمرار التغيير السلوكى وتدعمه وتجنبه الانتكاس .

وهناك أنماط عديدة لتلك التدابير والإجراءات فى مجال الصحة العامة ، من ذلك مثلا : رفع الضرائب على منتجات التبغ الذى يمكن أن يقلل من استهلاك الأفراد للدخان ، ومنح خصومات على فواتير مستحقة الدفع لدى البدناء فى حال إنقاصهم الوزن ، وفرض الضرائب على الأغذية الغنية بالدهون ، وفرض الضرائب على الإعلانات المروجة للسلع المشجعة على السلوك الضار بالصحة عموما . هذا النمط من التدخل بأشكاله المختلفة يبدو مقبولا من أفراد المجتمع ؛ لأنه لايحرم الفرد الحق فى الاختيار بين أن يفعل أو لايفعل السلوك .

وهناك طراز آخر مختلف من إجراءات التدخل يعتمد على التشريع ، كأن توضح أو تفعل القوانين التى تجرم تداول أو تعاطى المخدرات ، أو التى تعاقب على مخالفة السرعة القصوى المقررة على الطرق السريعة ، أو الامتناع عن ارتداء حزام الأمان بالسيارة ، وهى كلها إجراءات ملزمة ، لايملك الفرد فى

مواجهتها إلا أن يلتزم بالسلوك الآمن الذى يبعده عن الخطر ، وإلا سيعرض نفسه للعقاب بأشكال مختلفة يقررها القانون .

وثمة نمط ثالث من إجراءات التدخل لا يقنن بشكل مباشر سلوكيات الصحة والسلامة العامة للفرد كالأمثلة السابقة ، وإنما يلجأ إلى هذا التقنين بشكل غير مباشر ، وهو عن طريق إدخال تعديلات فى البيئة المادية ، تساعد الفرد وتشجعه على الامتثال وإتيان السلوك المستهدف ، من ذلك على سبيل المثال : التخطيط العلمى السليم للطرق والذى يضمن سلوكا مروريا سليما ، وإتاحة مساحات من الأرض مناسبة لممارسة الأفراد سلوك المشى ، وتطهير المياه ، وتغليف وتعبئة الدواء فى عبوات صحية آمنة ، إلى غير ذلك من التدابير الوقائية للصحة العامة . إذن ، لكى يتحقق التغيير السلوكى فى الاتجاه الصحى بشكل فعال ، يلزم عادة توافر كل من الاستراتيجيتين معا : الفردية ومنها ماتحققه التدخلات واسعة النطاق ، والعامة . وفى هذا يقرر جيفرى Jeffery (١٩٨٩) أن استراتيجيات تغيير سلوك الأفراد تتحقق جيدا عندما تتوافر الظروف الآتية بعضها أو كلها :

١ - إذا كانت الفوائد التى تعود على الفرد من تغيير السلوك أساسية ومضمونة إلى حد ما .

٢ - عندما يتم الحصول على الفوائد أو على العائد سريعا (خلال أيام أو أسابيع) .

٣ - عندما تكون التكاليف المطلوبة قليلة .

أما استراتيجية الصحة العامة (التدابير البيئية) فتعمل جيدا عندما :

١ - يؤدى تغيير البيئة المحددة إلى تأثير بشدة فى الجمهور .

٢ - تكون السيطرة على البيئة من قبل الحكومات لا من قبل قطاع الأعمال .

٣ - أن يتاح التدخل اقتصاديا وسياسيا [٢٣] .

ولعله من الملائم فى هذا الموضع - وقبل أن نصل إلى ختام حديثنا - أن

نسوق واحدا من نماذج التدخل واسع النطاق لتعديل سلوكيات الصحة العامة ، وهو ماعرف بمشروع كاريليا الشمالية The North Karelia Project . فقد سجلت ولاية كاريليا الشمالية فى فنلندا فى إحدى السنوات أعلى معدل للوفيات فى العالم الناجم عن أمراض القلب والأوعية الدموية CVD . وبالطبع أدى هذاإلى شغل العناوين الكبرى بالصحف العالمية بهذا الخبر ، وتم تنبيه الجمهور إلى هذا الخطر ، وأهابت الحكومة بالناس الاتصال بها لتدبير مايلزم عمله لتحسين الصحة العامة فى ولايتهم . وتقرر أن يجرى اختيار البرنامج فى كاريليا الشمالية ، فإذا حالفه النجاح فإنه سيتم الامتداد به على المستوى الشعبى . هذا عن كيف ولد المشروع (٢٤) . أما عن مضمون البرنامج ، فقد اشتمل على كل شرائح المجتمع ، على سبيل المثال : نشر فصول تعليم الطهى منخفض الدهون ، ودعوة صناع الأغذية لتطوير منتجات منخفضة الدهون ، و تعليم أطفال المدارس كيف يعيشون "أسلوب حياة صحى للقلب" ، وبدء تنظيم برامج إيقاف التدخين فى مواقع العمل . وبعد مرور خمس سنوات تمت مقارنة نتائج كاريليا الشمالية بنتائج ولاية أخرى مجاورة لم تخضع للبرنامج المكثف ، فاتضح منها انخفاض خطر مرض القلب والأوعية الدموية فى كاريليا الشمالية بمعدل ١٧٪ من الرجال ، و ١١٪ من السيدات ، واستمرت معالم التحسن هذه على امتداد عشر سنوات من المتابعة ، على أنه لم يكن ممكنا بعد ذلك مقارنة النتائج بنتائج ولاية أخرى لم تخض التجربة (كعينة ضابطة) ؛ لأن تطبيق البرنامج على المستوى الشعبى كان قد بدأ بالفعل .

الخلاصة

يتضح لنا من كل ماسبق أن هناك مقتضيات ضرورية تستدعى العناية

بتوجيه جهود التدخل – من أجل الارتقاء بالصحة وتجنب المرض أو الإصابة – نحو قطاعات وفئات عريضة من المجتمع ، يعجز أفرادها عن تحقيق هذا الهدف بمفردهم . كما يتضح أيضا أن المجتمع يملك من السياقات الفريدة التى تسمح له بأنماط من التدخل واسع النطاق مايفرض عليه القيام بهذا الدور المهم . من حيث إن هذه السياقات تسمح بالوصول – بل بالنفاذ – إلى قطاعات عريضة من الأفراد فى وقت واحد ، وتملك من إمكانات الحفز على التغيير ما لا نجده فى سياقات أخرى، ويأتى فى مقدمة هذه السياقات : جماعات المساعدة الذاتية ، والمدارس ، وأماكن العمل ، ووسائل الإعلام . ويتكامل مع هذه التعديلات السلوكية التى تتم فى تلك السياقات مناحى أخرى فى الصحة العامة تعمل على تحقيق التعديلات البيئية الضرورية لدعم التغير السلوكى وحمايته من الانتكاس .

المراجع

١ – Kaplan, R. M., Sallis, J. F., Patterson, T. L. *Health and Human Behavior*. New York: Mc Graw-Hill. 1993. pp. 437-438.

٢ – Taylor, S. E. *Health Psychology,* (4th. edition), New York: Mc Graw-Hill. 1999. pp. 470-471, pp. 86-91.

٣ – Taylor, S. E. op. cit.

٤ – Ibid.

٥ – Ibid.

٦ – Ibid

٧ – Ibid.

٨ – Haynes, S. G., Odenkirchen, J., & Heimendinger, J. Work site health promotion for cancer control, *Seminars in Oncology, 1990, 17,* pp. 463-484.

٩ – Fielding, J. E., Effectiveness of employee health improvement programs, *Journal of Occupational Medicine. 1982, 24.* pp. 907-916.

١٠- Roskies, E., Spevack, M., Surkis, A., Cohen, C., & Gilman, S., Changing the Coronary- prone (Type A) Behavior pattern in a nonclinical population, *Journal of Behavioral Medicine. 1978, 1,* pp. 201-216.

١١- Adlerman, M. H., & Schoenbaum, B. A. Detection and Treatment of hypertention at worksite, New England, *Journal of Medicine.* 1975, 2, pp. 65-68.

١٢- Brownell, K. D., & Felix, M. R. J. Compitians to Facilitate health promation: Review and conceptual analysis. American Journal of Health Promotion. 1987, 7, pp. 28-36.

١٣- Brownell, K. D., & Felix, M. R. J., op.cit.

١٤- Kaplan, R. M. Sallis, J. F. Patterson, T.L., op. cit.

١٥- Ibid.

١٦- King, A. C., Flora, J. A., Fortmann, S. P. & Taylor, C. B. Smokers, challenge: immediate and long-term findings of a community smoking cessation contest, *American Journal of Public Health. 1987, 77.* pp. 1340-1341.

١٧- Kaplan, R. M. Sallis, J. F. Patterson, T. L. op. cit.

١٨- Taylor, S. E., op. cit.

١٩- Lau, R. R. Kane, R., Berry, S., Ware, J.E., J.r. & Roy, D, Channelling health: A Review of televised health Campaigns. *Health Education Quarterly. 1980.* 7, pp. 56-89.

٢٠- Lau, R. R., et al., op. cit.

٢١- Taylor, S. E., op. cit.

٢٢- Ibid.

٢٣- Jeffery, R.W., Risk Behaviors and health: Contrasting individual and population perspectives, *American Psychologist, 1989, 44,* pp. 1194-1202.

٢٤- Puska, P., Community-based prevention of cardiovascular disease: the North Karelia project. In J. D. Matarazzo, S. M. Weiss, J. A.Herd & N. E., Miller (Eds.) *Behavioral Health: A handbook of health enhancement and disease prevention,* New York: Wiley, pp. 1140-1147.

Abstract

LARGE-SCALE INTERVENTION TO IMPROVE
HEALTH-RELATED BEHAVIOR

Sohair El Ghobashi

This article aims at drawing the attention to an approach of a"group based" or "large scale" intervention to work on modifying the spreading of health threatening habits in our society. To eludicate this approach the article concentrates on two main points: the first one is on the importance and urgency of such intervention under the increasing health threatening habits among people. The second one is the identification of the responsibles for this intervention: schools, mass media, work sites, and self-help groups.

Finally the article concludes that in order to meet the current community demands and needs concerning health, it is crucial to activate the ideal mechanisms in society, which have unique and specific capabilities to fulfill this task.

إصلاح التعليم
عملية ضرورية لبناء مجتمع أفضل

سعيد فرح *

تطرح هذه الدراسة رؤية نقدية لواقع التعليم فى مصر فى وقتنا الراهن . وتهتم أساسا بإبراز ضرورة إصلاح التعليم اعتمادا على مداخل مستقاة من الواقع الداخلى ، ممثلة فى معالجة قضايا : التسرب ، والمنهج الدراسى ، والمدرس ، والدروس الخصوصية .

طرحت على المسرح العالمى مسألة الإصلاح ، ومن أين نبدأ الإصلاح ؟ وما المقصود بالإصلاح ؟ وكيفية الإصلاح ؟ وهل يأتى الإصلاح من الداخل أم يفرض من الخارج ؟ وما نموذج الإصلاح ؟ وما الهدف منه ؟

ونحن عندما نتصدى لعرض قضية إصلاح المجتمع لا نعرض أونناقش نظرية عامة فى علم الاجتماع ، ولا نختبر فروضاً مستقاة من نظرية أو نجيب على تساؤلات تستوحى من نظرية غربية ، بل ننطلق من رؤية نقدية ، ترفض التخبط والارتجال ، وتؤمن بالعلم والانطلاق من الواقع .

أولا : المقصود بالإصلاح

يقصد لغوياً بالفعل "صلح" : زال عنه الفساد ، وصلَّح الشىء : أى أزال فساده [1] .

* أستاذ علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة طنطا .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٧ .

أما المعنى الاجتماعى للإصلاح فيعنى التغيير إلى الأحسن ، وتحقيق التقدم ، وتحديث المجتمع ، وهذا التغيير نابع من احتياجات المواطنين ، ولا تمليه الصفوة ، ومن ثم يصعب تحقيقه فى الواقع .

ويرى هنرى بارت فيرشيلد أن حركة الإصلاح تحاول إبعاد مظاهر الفساد أوالتخفيف منها ، تلك المظاهر التى تنجم عن الإحباط الوظيفى للنسق الاجتماعى ، وإزالة المعوقات التى تعوق النسق كله عن أداء وظائفه ، أوتعوق أى نسيق من النسيقات التى تكون هذا النسق الاجتماعى ، فالإصلاح أقرب إلى ما نطلق عليه العمل الاجتماعى أوالهندسة الاجتماعية ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم الاجتماعى [٢] .

وهناك من يرى أن حركة الإصلاح الاجتماعى تحاول تحسين الأحوال والأوضاع داخل النسق الاجتماعى ، دون إحداث تغيير فى الطابع الأساسى المميز للنسق نفسه ، وتقف حركات الإصلاح موقفاً رافضاً ضد الحركات الثورية ، بل تتناقض معها تناقضاً حاداً [٣] .

ويرى حسن شحاتة سعفان فى معجم العلوم الاجتماعية أن مفهوم الإصلاح يعنى إحداث تغير فى نموذج من النماذج الاجتماعية أملا فى الوصول إلى تحسين ذلك النموذج . وتعنى حركات الإصلاح بتخفيف مساوئ النظام الاجتماعى ، وتصحيح الأوضاع الفاسدة ، ذلك عن طريق تعديل فى بعض النظم الاجتماعية دون أن يؤدى ذلك إلى تغيير البناء الأساسى للمجتمع ، فالإصلاح حركة تحاول تخفيف الآلام الاجتماعية الناجمة عن إحباطات تعوق النسق الاجتماعى عن أداء وظائفه ، والتاريخ مملوء بحركات الإصلاح [٤] .

وقد فرق إبراهيم عامر بين الإصلاح والثورة ، فرأى أن الإصلاح تعديل غير جذرى فى النظام دون مساس بالقواعد والأسس . فالإصلاح أشبه بالدعائم التى تحاول منع إنهيار المبنى[٥] .

وللإصلاح أساليب ومظاهر أهمها :

- توفير مناخ يسمح بالتعبير الحر .
- نشر ثقافة الديمقراطية .
- تزايد حجم المشاركة المجتمعية عامة ، والسياسية خاصة .
- إزالة القيود على حرية تكوين وحركة جمعيات النشاط الأهلى والمجتمع المدنى والأحزاب السياسية .
- ضمان حرية الصحافة ، واستقلال السلطات الثلاث وعدم التداخل بينها ، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والوعى بها .
- الاهتمام برفع مستوى التعليم وتوفيره ، واستخدام التكنولوجيا لتسهيله .
- تغيير طريقة الحصول على المعلومات بأسلوب يعزز التفكير الديمقراطى .
- تضمين المناهج الدراسية دروساً عن حقوق الإنسان والعدالة ، ورفض التعصب والتسامح واحترام الآخر .
- عدم التفرقة بين أهل الخبرة وأهل الثقة ، فالكل مواطنون يشتركون فى الحقوق والواجبات .
- المساواة بين الجميع أمام القانون .
- تشجيع التفكير العلمى والنقدى ، ونبذ التفكير الخرافى .
- الارتباط بين سوق العمل والمعرفة .
- الإيمان بأن المعرفة قوة اجتماعية ، تلك المظاهر التى يسعى المصلحون إلى تحقيقها ، لا يعرفها ، ويسعى إليها إلاّ الإنسان المتعلم الذى يعرف قدر التعليم .

وثمة ملمحان يميزان حركة الإصلاح فى منطقتنا [٦] ، وهما :

- أصبح الإصلاح موضوع اهتمام قادة الفكر والصفوة المثقفة والصفوة السياسية فى البلاد ، ومطلباً أساسياً من مطالب المواطنين .
- تعدد أشكال وأساليب خطاب الإصلاح ، فالكل يدلو بدلوه ، ويبدى رأيا .

والحقيقة أن المتابع لحركة الإصلاح فى مجتمعنا يرى أن ثمة أربعة مداخل

تحكم حركة الإصلاح فى مجتمعنا [٧] .

المدخل الأول : رؤية التنويريين من قادة الرأى الذين يعترفون بأن الإصلاح عملية ضرورية لتحقيق المجتمع العلمانى لا العَلمانى وفقاً لاحتياجات المواطنين ولمصالحهم .

المدخل الثانى : رؤية الإسلاميين المعتدلين ، وهم غير الإصلاحيين المتشددين الأصوليين ، وتلك شريحة هامة فى ظل تمادى الحركة الإسلامية ، والتى ترفع شعارات دينيه مثل "الإسلام هوالحل" .

المدخل الثالث : أنصار التغريب ، وبعضهم يرفع شعارا مثل بناء مجتمع يجعل بلدنا قطعة من أوربا .

المدخل الرابع : مدخل التنفيذيين .

ومن الصعب علينا تحديد رؤية مستقبلية لنتائج حركة الإصلاح ، لكن المناخ مهيأ ومستعد لقبول إصلاحات تحسن من أحوالنا المعيشية ، وتطور واقعنا إلى الأحسن ، فهناك بذور صالحة تساعد على صنع مستقبل أفضل ، يجب عدم إهمالها [٨] ؛ لكى لا يتراجع المجتمع إلى الخلف .

وفى حقل التعليم تتحسن فرص إنجاز الإصلاحات بقدر ما يؤكد الإصلاحيون ويحسبون الخطوات التالية :

- إن تكاليف الإصلاحات أقل من الفوائد ، وإن العائد من الإصلاحات أكبر وأهم من التكاليف ،
- تزايد أعداد أنصار الإصلاح .
- الرد على خطاب معارضى الإصلاح بقوة وموضوعية .
- القدرة على مواجهة أعداء الإصلاح وخصومه ومعارضيه .
- القدرة على مواجهة نقاط الضعف فى خطاب المصلحين التى يكشف عنها الواقع وحل المشكلات التى تعوق عمليه الإصلاح [٩] وإعادة ترتيب الخطاب .

ثانيا: مكانة التعليم فى سلم أولويات عملية الإصلاح الجارية

نظرا لأهمية الإصلاح عقد فى مكتبة الإسكندرية ثلاثة مؤتمرات سنوية منذ عام ٢٠٠٤ على التوالى . وفى المؤتمر الثالث الذى عقد فى مارس ٢٠٠٦ تم الاتفاق على ضرورة إصلاح التعليم ومفهومه [١٠] .

إلا أن أعضاء مؤتمر قضايا الإصلاح العربى المنعقد بمكتبة الإسكندرية عندما رتبوا أولويات الإصلاح وضعوا الإصلاح السياسى فى البداية ، يليه الإصلاح الاقتصادى ، وأخيرا الإصلاح الاجتماعى . وقد صنف هذا المؤتمر إصلاح التعليم – باعتباره عملية فرعية ضمن عمليات الإصلاح الاجتماعى ، أوباعتباره بنداً من بنود الإصلاح الاجتماعى ، ويأتى الإصلاح الثقافى فى الترتيب الرابع [١١].

ونحن نختلف مع هذا الترتيب لبنود برنامج الإصلاح ، فإصلاح التعليم هوالقاطرة التى تدفع عجلة التنمية ، وهو المحرك الأول للحياة الراكدة ، والقاطرة الرئيسية لعملية الإصلاح . ونرى أن إصلاح التعليم يسبق الإصلاح السياسى والاقتصادى والتشريعى ، ونحن نتفق مع منى مكرم عبيد على أن إصلاح التعليم شرط ضرورى للنهضة [١٢] . فالتعليم قضية مجتمع ومستقبل أمة ، وتطوير التعليم مطلب ضرورى وملح يتفق مع متطلبات العصر [١٣] .

ونحن عندما نهتم بدراسة حال التعليم فى مجتمعنا لسنا أصحاب بدعة . فعلم الاجتماع أعطى اهتماماً للتعليم ، منذ دوركايم حتى بورديو ، وخصص مجالاً مستقلاً تحت عنوان علم الاجتماع التربوى ، يهتم هذا المجال بالمدرس والتلميذ ، وما يدرس ، ومتى يدرس ، ولمن يدرس ، وما فائدة التعليم ، وما مظاهر وآثار عدم المساواة فى التعليم ، وهل ينقل التعليم ثقافة وقيم المجتمع إلى الصغار ، وهل يعمل التعليم على إعادة إنتاج النظام الطبقى ، وهل يعرف النشء بالتاريخ الاجتماعى الحقيقى أم تاريخ الحكام ، وهل وظيفته إعداد الأفراد للحياة فى المستقبل وتكوين قوة العمل المدربة للمساهمة فى التنمية الاقتصادية ؟

وقد عبر كثيرون – منذ كتب طه حسين كتابه "مستقبل الثقافة" فى مصر – عن أفكارهم ، وأدلوا بدلوهم فى قضية إصلاح التعليم فى مصر وكيفيه إصلاحه ، فحال التعليم لا يُرْضى التربويين قبل المثقفين .

ولكن لماذا يعد الإصلاح فى مجال التعليم أمراً ضرورياً ؟

يرى شافيير كورال أن تحسين أداء النظم التعليمية مطلب ضرورى لتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [١٤] . بل تعالت صيحة من الداخل ترى أن أمن مصر يبدأ من التعليم [١٥] . فإصلاح التعليم يقلل من فرص الظلم الاجتماعى ، ويقرب المسافات الاجتماعية ، ويحقق العدل الاجتماعى ويؤكد التنافس فى مجال الاقتصاد ، ويفتح قنوات الحراك الاجتماعى ، ويزيد من فرص المشاركة فى الحياة السياسية والمساهمة الجادة الحقيقية غير الشكلية فى العملية الانتخابية ، ويكثر من فرص العمل .

يؤكد تقرير صدر عن البنك الدولى عام ١٩٩٣ أن العامل الحاسم فى النجاح الاقتصادى فى دول شرق آسيا كان الاستثمار فى رأس المال الإنسانى ، خاصة الاستثمار فى المجال التعليمى الذى يوجه توجيها صحيحاً . فثمة اتفاق بين الباحثين على الرابطة القوية بين إصلاح التعليم والمصالح القومية للدول[١٦] .

لقد أصبحت قضية إصلاح التعليم وتشكيل نظام تعليمى جديد قضية ملحة تساير التغيرات التى ترتبت على هيمنة العلوم التجريبية ، ابتداء من سيطرة العلوم التكنولوجية وسطوة العلوم البيولوجية . إن إعادة تشكيل نظام تعليمى جديد مطلب لا يستجيب لدعوات باطلة تدعى أن نظم التعليم فى بعض بلدان المنطقة تشجع على الإرهاب ، ولكنه مطلب ضرورى كى لا نعيش عصور الأمية التكنولوجية والثقافية والمعلوماتية .

إن الهدف من إصلاح نظام التعليم رفض ثقافة الاستغلال ورفض للعنصرية والطائفية والإرهاب ، وتعريف التلاميذ أن ثمة معايير للسلوك مرفوضة

يتعين التمرد عليها ، وتأصيل المعايير الاجتماعية المقبولة وتعويد الطالب عليها مثلما يعود على أهمية الانفتاح والتجديد ، ولكن التجديد لا يعنى الانفلات ، وليس عملية نقل بسيطة للعادات ، بل يعتمد على الانضباط والمنهج العلمى .

وبالتعليم يدخل الشخص إلى عوالم جديدة مختلفة عن عوالم عايشها فى المنزل . فالتعليم قد يكون الرافعة إلى وضع اجتماعى جديد ، أوجسرا يؤدى إلى تحول اجتماعى فى السلوك والقيم والأفكار والاتجاهات ، ووسيلة المجتمع للانتقال من المرحلة التقليدية إلى المجتمع الحديث .

ويقصد بالتعليم المدرسى إعادة تنشئة الطفل ، وأن يتعلم "كيف يحيا حياة العصر" ، ويتعلم ما هوالعيش وما الحياة الجديدة [١٧] . لقد أصبح المواطن فى الزمن المعاصر مثلما أصبحت الدولة يعتمدان على المؤسسة التعليمية ، واحتلت مكانة تشبه دور العبادة ، وهو موقع – وفقاً لماكس فيبر – يجب أن يؤسس على نحو نسقى . وأن يدافع عن القيم وأنماط السلوك فى مواجهة الهجمات الوافدة ، مثل التطرف والإرهاب والتمرد والانسحاب والتكفير والسلبية ، وأن يشرع الأشياء التى لها قيمة القداسة ، وما الذى لا تكون له قيمة ، ومن خلال تحديد الحدود بين ما يستحق أن ينقل ويورث اجتماعياً ويدمج فى شخصيات الأفراد وما لا يستحق . تعيد المدرسة إنتاج التمييز بين الأعمال والأفعال الشرعية وغير الشرعية [١٨] .

ولقد قال رجل من كبار رجال الصناعة فى شمال أوربا مرة : "أنا أكرر كل يوم لأبنائى أن الشهادة المدرسية لن تعطيهم أبداً قطعة من الخبز يقضمونها ، وأننى أدخلتهم الكلية لكى أتيح لهم تذوق المناهج العقلية والروحية ، وأجعلهم يحترسون من كل المذاهب الزائفة ، سواء فى الأدب أوالفلسفة أو التاريخ" [١٩] . فالتعليم الجيد يكسبهم القدرة والمهارة على حل المشكلات الشخصية والمجتمعية ، كما أن النظام التعليمى يعكس توقعات المجتمع من ناحية أولى ، ويعكس التعامل بين التعليم والبيئة والتعليم والسياسة من ناحية ثانية ،

والتعليم والاقتصاد من ناحية ثالثة .

وتعنى إتاحة فرص التعليم أمام الجميع فى المجتمع ، وعدم التفرقة بين التلاميذ على أساس الدخل أوالجنس أوالملكية أوالمكانة المتوارثة ، أن المدرسة تمهد الطريق أمام الحراك الاجتماعى ، ويهرب الطفل من خلاله إلى بيئة جديدة تتحقق فيها العدالة والمساواة والإنصاف ، ويساعد على تصحيح رؤاهم عن الحياة . إن بداية الإصلاح الإجتماعى تبدأ من إصلاح التعليم ، وإصلاح التعليم يعنى إصلاح المجتمع كله ، وأشبه بالسلم الذى يصعد به المجتمع إلى المستوى الأحسن والأرقى ، مثلما يرتقى الشخص إلى وضع اجتماعى أحسن .

ويؤدى تزايد أعداد المتعلمين إلى تزايد أعداد الموظفين الإداريين والفنيين فى الجهاز الحكومى والشركات المساهمين فى عمليات التنمية ، مثلما يعنى تزايد أعداد الجامعات الإقليمية إصلاح حال المجتمع القروى وتغييره[٢٠].

ثالثا : واقع التعليم فى مصر

يصف أستاذ التربية – سعيد إسماعيل – حال التعليم بأنه يمر بمحنة [٢١] ، وهو يرى أن التعليم ليس حلية ، فالتعليم فى مصر يفتقد الفكر التربوى مثلما يفتقد التخطيط فى السياسة التعليمية ، ويؤكد انحيازا نحو المدينة ضد الريف ، وانحيازاً للذكور ضد الإناث . والتعليم لا يستوعب كل المتقدمين فى مرحلة الطفولة الأولى ، وهناك درجات وأنوا ع للتعليم : هناك التعليم الحكومى ، والتعليم الخاص ، ومدارس اللغات ، والمدارس الأجنبية ، والدروس الخصوصية ، وكلها لها آثارها السلبية ، مثلما يعانى المدرس الملتزم من وطأة الظروف المعيشية . إن التعليم مثل رجل مريض يمر بأزمة ونُقِل إلى غرفة الإنعاش . ويؤكد هذه الحالة المَرضية قيادة من قيادات أقدم الجامعات المصرية [٢٢] . إذ يرى التطاوى أن التعليم فى مصر له مظاهر سلبية ، ويؤكد إن التحديات التى تواجه التعليم كثيرة ، فالدروس الخصوصية جريمة كبرى ، إذ تبدأ من المدرسة الابتدائية وتنتهى فى الجامعات . وهناك مأزق الكتاب الجامعى ، وأيضا هناك عيوب فى

تدريس اللغة العربية ، مثلما تفتقد الوسائل الحديثة فى العملية التعليمية [٢٣] .

ويرى التطاوى أن الواقع المتردى فى العملية التعليمية يبدو فى الصور التالية : "حال المدرسة المتدنى وزحام الفصل ، وعدم وجود أماكن لممارسة الأنشطة ، وافتقاد الحوار والمناقشة والتفكير داخل الفصل ، وخلو المدارس من المكتبات ، وافتقاد أخلاقيات العمل فى مجال التعليم [٢٤]. ويرى التطاوى أن إصلاح التعليم يعنى تحديثه وتطويره ، وأن الإصلاح يبدأ من نقد الواقع .

أما رجل الصحافة محمد حسنين هيكل ، فيرى أن التعليم فى مصر كارثة ، وأن التعليم من أكثر الأشياء "التى تقلق فى هذا البلد" ، وما يحدث فى حقل التعليم يمس ويؤثر على الأجيال القادمة . ويرى هيكل أن التعليم الأجنبى الخاص قد استشرى ، وهذا معناه أن أى جهة تضع المناهج الدراسية الموائمة لها والتى تريدها وتتفق مع سياستها . ولقد تعددت جنسيات المدارس والجامعات ، وتتباين جهات تمويل كل منها ، وهذا ينعكس سلباً على الطلاب ، ويرى ضرورة وضع منهج وبرنامج تعليمى واحد لا يسمح بانتهاكه . ولقد فجر هيكل قضية التعليم الخاص ، وكيف تحول إلى مشروع استثمارى يهدف إلى الربح بدلاً من الخدمة العامة ، وتدهور اللغة العربية ، وكيف يتدهور حالها وحال جزء من الثقافة الوطنية ، وقدر كبير من الانتماء لهذا البلد [٢٥] . وإذا كان هذا هو حال التعليم القائم فى بداية القرن الحادى والعشرين ، فالتعليم فى مصر فى بداية القرن العشرين أخرج بعضاً من أفضل العقول وصنع الصفوة المثقفة ، ابتداء من طه حسين والحكيم ومشرفة . ولكن مكانة الجامعات تراجعت . ويؤكد الصحفى المتمرس أن التعليم هوالادخار الحقيقى للإنسان ، وإهداره يعنى إهدار الإنسان المصرى وتبديدا الثروة البشرية ، وأن إصلاح التعليم ليس مستحيلا ، بل ضروريا ، ولكن نقطة البداية رؤية واضحة ، أى فكر واضح .

وإذا كان لمصر فضل السبق فى بناء المدرسة العصرية فى منطقتنا ، وإعداد المعلم العصرى منذ عصر محمد على ، وتسويق التعليم فى بلدان المنطقة

وبلا مقابل ، فإن الوضع الحالى مترد ويزداد سوءاً ، وهذا التردى يبين لنا أن التعليم فى مصر يمر بأزمة أهم مظاهرها .

- هناك مدارس تقدم خدمات تعليمية متدنية ، ولا تقدم خدمات تعليمية على المستوى المطلوب .
- التعليم وطرق التدريب لا يؤهل التلاميذ لأن يكونوا أعضاء منتجين .
- ساهم نظام التعليم بوضعه المتردى فى تكوين ظاهرة البطالة ، وهذه الظاهرة تحرك الشعور بعدم الانتماء ، وعدم المساواة ، والسعى إلى الهجرة - فالبطالة فى مصر ابن شرعى لنظام تعليمى فاسد ، يكون مواطنا لا يشارك ولا ينتمى - وإذا أضفنا إلى هذه الشهادات والاعترافات بأحوال التعليم ، ما نلاحظه داخل جدران المدرسة وما نقرؤه فى الصحف ، نجد أن حال العملية التعليمية داخل الفصل فى مصر ليس بأسوأ من حال مبنى المدرسة ،
- العجز فى عدد المدارس .
- تكدس الفصول ، وهذا التكدس الذى انعكس على أخلاق بعض المدرسين ، وأصبحوا يطالبون التلاميذ "بالتزويغ" من المدرسة .
- زيادة الكثافة داخل الفصول ، مما يعوق العملية التعليمية .
- عدم بناء دورات مياه فى بعض المدارس .
- عدم بناء أسوار تفصل المدرسة عن البيئة المحيطة بها فى بعض المناطق السكنية .
- تدنى أوضاع المعلمين المادية
- نقص التكنولوجيا فى مدارس كثيرة .
- الدروس الخصوصية ، وتلك علامة من علامات هدر مبدأ تكافؤ الفرص فى مجال التعليم .
- التسرب من المدرسة ، ومعنى التسرب إعادة إنتاج الأمية . رغم أن المادة ٢٣ من الدستور المصرى تجعل محوالأمية واجباً وطنياً .

- عدم ارتباط التعليم بسوق العمل .
- بعض المدارس تعمل ثلاث فترات .
- مشكلة الغش ، وخاصة الغش الجماعى .
- عدم ملاءمة نظام التقويم الشامل الذى فرض على المدارس مع الواقع المصرى ، إذ إن المناهج والأبنية التعليمية غير صالحين للتقويم حسب المقياس المفروض .
- تحول الطلاب من شعبة الدراسات العلمية إلى شعبة الدراسات الأدبية .

وليس أفضل من البيانات الإحصائية لوصف حال التعليم فى مصر . ونحن نستعين بالأرقام لنصف دلالة ظاهرة الأمية وخطورتها باعتبارها ظاهرة اجتماعية تسهم فى إفساد المجتمع ، وتعويق انطلاقه ، ولنلقى الضوء على قضية أمن قومى من أجل إتاحة الفرصة ، قبل أن تفوت لإجراء إصلاح للعملية التعليمية ، ومن ثم إصلاح المجتمع كله . ولنلقى الضوء أيضاً على أن عدم إتاحة الفرص فى مجال التعليم فى مجتمعنا يعنى الانحراف عن العدالة والمساواة .

وتبين لنا البيانات المبينة فى دليل التنمية البشرية [٢٦] أن الإناث فى مصر يعانين من عدم الإنصاف فى مجال التعليم ، فأهل الحضر يواظبون على التعليم لمدة ٨ر٦ سنوات فى المتوسط ، أما فى الريف فيواظبون لمدة ٨ر٤ سنوات فى المتوسط .

– إن حظوظ الذكور أفضل ، فهم يواظبون فى التعليم لمدة ٩ر٧ سنوات فى المتوسط ، أما الإناث فيواظبن على الدراسة لمدة ٢٨ر٥ سنوات فى المتوسط[٢٧]. فالإناث أكثر معاناة من الظلم وعدم الإنصاف فى مجال التعليم سواء فى الريف أوالحضر .

– إن نسبة الأطفال الذين يدرسون حتى الصف الخامس فى الفترة ٩٠ – ٩٥ بلغت ٩٨٪ .

– تؤكد البيانات أن ظاهرة التسرب من التعليم ، وظاهرة عدم الاستمرار

فى التعليم ، ظاهرة عامة ، إذ تنخفض نسبة الذين يلتحقون بالتعليم الثانوى بين الذكور إلى ٨٢ ، وإلى ٧١٪ بين الإناث .

– إن نسبة التكافؤ بين الجنسين فى التعليم الابتدائى واضحة ، ففى عام ١٩٩٠ كانت نسبة التكافؤ ٨١٪ ، ارتفعت إلى ٩٤٪ عام ٢٠٠٢ .

– عدم المساواة بين الذكور والإناث فى الحصول على فرص التعليم ، سواء فى الريف أوالحضر ، وهذا يولد لدى النساء الشعور بعدم المساواة فى فرص الحياة ، ومن ثم يؤثر على مشاركتهن الفعلية فى أمور حياتهن وأمور المجتمع . فالأنثى الأمية تفتقد الحق فى إبداء الرأى فى اختيار زوجها ، حسب التقاليد ولوصفها بالجهل ، ومن ثم فمشاركتها السياسية سلبية أو مملاة عليها .

وتقدم لنا الإحصاءات المتاحة صورة صادقة لا تدعو إلى التفاؤل عن حال التعليم فى مصر ، فالبيانات الإحصائية تبين لنا أنواع التعليم المختلفة التى تقدم للأطفال والكبار من الجنسين ، وتعرفنا إلى أى مدى فتحت المدرسة الطريق أمام الحراك الاجتماعى ، ومهدت الطريق أمام الطفل للخروج من بيئته أوتوريثه الوضع الطبقى للوالدين ، ومدى تحقيق الإنصاف الاجتماعى بين الإناث والذكور من جانب ، وبين أبناء الريف وأبناء المدينة من جانب آخر ، إذ تبين لنا البيانات الحكومية المنشورة أن هناك فئة حرمت من التعليم ولم تلتحق بالمدرسة ، وفئة انضمت إليها تسربت من المدرسة ، وتأكد لنا أن ثمة علامات على عدم المساواة بين الجنسين بسبب تفاوت الدخول أوالعادات والتقاليد ، أوعدم عدالة التوزيع .

وإذا ما طرحنا السؤال التالى : ماذا يعنى تعدد الأنواع المختلفة من التعليم بسبب تفاوت الدخل أوالجنس أو الملكية ، وهل لتعدد هذه الأنواع أثره على الارتقاء للمجتمع ، وتبنى اتجاهات وأيديولوجيات مختلفة [٢٨] ؟

ليس هذا مجال مناقشة ماذا تعنى الأنواع المختلفة من التعليم ، وأثرها على التلميذ ، إذ يفترض أن المدرسة الابتدائية توفر للتلميذ بيئة يتحقق فيها الشعور بالعدالة والإنصاف ، وتصحح له معلوماته عن الحياة ، ويتعلم الفتى

والفتاة فى المدرسة الإعدادية والثانوية أدواره الاجتماعية التى تؤهله لأداء أدواره فى المجتمع الأكبر .

رابعا : المداخل المختلفة لعملية إصلاح التعليم

أ- معالجة قضية التسرب

إذا كانت المادة ٢٨ من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل [٢٩] تعترف بحق الطفل فى التعليم ، وأن التعليم إلزامى ومتاح مجاناً للجميع ، وإذا كانت المادة ٥٤ من قانون الطفل المصرى الصادر فى ١٩٩٦ المتضمنة فى الباب الرابع الخاص بتعليم الطفل [٣٠] تنص على حق جميع الأطفال فى التعليم فى مدارس الدولة ، وتنص المادة ٥٩ من هذا القانون على أن التعليم إلزامى طوال فترة المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، أى طوال ٩ سنوات تقريباً ، حتى يبلغ الصبى سن الخامسة عشرة ، فالواقع غير ذلك ، فالفرص المتاحة فى المدارس لا تستوعب الجميع ، إذ لا يزيد عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية الحكومية والخاصة على ٩٠٪ من الأطفال ويحرم الباقون . ورغم النص على مجانية التعليم ، فإن هذه المجانية اسمية وشكلية ، فالتلميذ محروم من النشاط المدرسى ، والقاعات المناسبة للتعليم قليلة ، وأفنية المدارس تحولت إلى فصول ، أما أماكن الجلوس فغير مريحة وغير ملائمة ، ويكلف الصغار بشراء الزى والكتب والكراريس . وبجانب التعليم الحكومى هناك تعليم خاص بمصروفات يهرب المقتدرون إليه ؛ لأن التعليم فى مدارس الحكومة هوالأسوأ ، وتتفاوت مصروفات الدراسة فى المدارس الخاصة تفاوتاً شديداً ، وكل حسب قدرته المالية . ورغم إتاحة الفرصة للتعليم لحوالى ٩٠٪ من الأطفال ، فبعض الأطفال لا يثابرون ولا يواظبون على التعليم ، فهناك نسبة تتسرب من هؤلاء تبلغ حوالى ٣٠٪ [٣١] ؛ بسبب ضعف مستوى التعليم وعدم ارتباطه بواقع حياتهم فى المستقبل ، أوعدم القدرة على الإنفاق ، أو أن العائد من تشغيل الأطفال أكثر من العائد من تعليمهم ، وتُحْرَم البنات قسراً فى الريف وقرى الوجه القبلى – وخاصة فى سيناء والصحراء

الغربية – من التعليم بسبب العادات والتقاليد ، ابتداء من سن التاسعة . وأكثر المتسربين والمتسربات من أبناء الريف والأطفال المقيمين فى الأحياء السكنية الفقيرة .

ولكن لماذا يتسرب أبناء الفقراء من المدرسة ؟ قد يرجع ذلك إلى عدم القدرة على دفع الرسوم الدراسية رغم قلتها ، ذلك أن الالتحاق بالمدرسة يعنى تحمل الأسرة نفقات شراء كتب إضافية ، وكراسات والزى المدرسى ، وتغذية الصغير ، وهذه النفقات قد تمنع البعض من الاستمرار فى التعليم . كما أن تسرب هؤلاء الصغار قبل استكمال التعليم يعنى الدفع بهم إلى سوق العمل مبكراً ، وممارسة أعمال يدوية ، أو إلى حقل الجريمة والتشرد .

غير أن استثمار التلاميذ والطلاب فى مراحل التعليم يحقق فوائد اجتماعية وشخصية كثيرة أهمها :

- تعزيز الديمقراطية من خلال النشاط المدرسى ، فالطفل فى المدرسة يتعلم السلوك الديموقراطى والفرق بينه وبين السلوك الاستبدادى ، ومن خلال المناهج يعرف الديمقراطية والديكتاتورية والليبرالية والوعى الحقيقى ، وتاريخ ثورات الشعوب ضد الاستبداد .
- يساعد استمرار البنات فى التعليم على نقص فترة الإنجاب بالنسبة للبنات .
- يمكن النساء من امتلاك أسباب القوة .
- الإسهام فى رفاه الأطفال فى الأسرة .
- يتيح لأفراد المجتمع التمتع بفرص حياة أفضل .
- تقليل الجريمة .
- يساعد التعليم الجيد على نبذ الطائفية ورفض الإرهاب .
- يعرف الصغار أن العدالة فى حقل التعليم تعنى ضمان استمرار الصغار الأكثر موهبة وإنتاجية فى التعليم .
- شعور المواطن بالعدالة يبدأ من المدرسة ، فلم يعد التعليم قاصراً على القادر

مالياً ، بل الأكفأ والأقدر على التحصيل الدراسى ، وهذا يدعم لديه الشعور بأن المساهمة فى الإنتاج والعمل تدعم وضعه الاجتماعى ، وتعطيه حقه .

إن تناقص نسبة الأميين ، وتزايد أعداد المتعلمين هو- دون جدال - التغير الأكثر حسماً فى حركة المجتمع من التقليدية إلى المعاصرة ، ولكنه تغير دون المأمول ، وهذا الجمهور المتعلم المتزايد عاماً بعد عام هوأساس بضع عمليات متوازية :

- زيادة التطلعات الوالدية نحوتعليم الأبناء .
- الاقتناع بأن التكنولوجيا أصبحت تحتل مكانة عالية .
- وعى الآباء بحق الأبناء فى التعليم .
- الحاجة المتزايدة إلى أعداد كبيرة من الفنيين والمنتجين [٣٢] ، وتوفير القوى العاملة اللازمة للتغير والتنمية والتعمير . ولقد أدى التغير الضخم فى نظام الإنتاج والحاجة المتزايدة إلى المعرفة المتخصصة فى الإنتاج إلى نموالطلب على القوى البشرية المؤهلة ، فإصلاح التعليم يؤدى حتما إلى إصلاح الاقتصاد ، وعدم وجود مسافة أوهوة ثقافية بينهما .
- زيادة الوعى بالعلم ، وانكسار وطأة الخرافة .
- إن ما يعلم وما يدرس يعكس التعريف السائد للثقافة فى المجتمع ، ونوع المعارف المطلوب توصيلها .
- إعادة إعداد الجيل الجديد لأداء أدواره فى المستقبل .

ولكن الفروق فى التعليم بين الريف والحضر ، والذكور والإناث ، وتلاميذ المدارس الحكومية والأزهرية ، والمدارس الخاصة ، ومدارس اللغات ، والمدارس الأجنبية ، تبدو غير منصفة ، وتكرس ظاهرة عدم الإنصاف فى المجتمع ، وتؤدى إلى هدر الإمكانات ، وإجهاض القدرات البشرية ، وتعويق فرص التنمية .

ب - قضية المنهج الدراسى والمدرس

ويتطلب التعليم الحديث تغيير المناهج الدراسية التقليدية ، وإصلاح طريقة إعداد المدرس ، وتحسين أساليب تقويم التلاميذ . فإذا كان التعليم هو الجسر الذى يسمح بالحراك الاجتماعى ، يصبح من الضرورى إتاحة الفرصة لأبناء الشرائح الاجتماعية المختلفة للحصول على قسط كافٍ من التعليم العصرى ، لتأهيلهم لسوق العمل ، والحصول على شهادة دراسية باعتبارها الدليل على النجاح المدرسى . فالأمر الذى لا يقبل الجدل أن التعليم يعد عاملاً ضمن عوامل كثيرة تحدد إنجازات المهن الفنية والإدارية والعليا [٣٣] .

وما المنهج إلا مجموعة معارف ينقلها المدرس إلى الطالب ، بغية توزيع المعرفة توزيعاً اجتماعياً عادلاً بين التلاميذ ، فالمناهج الدراسية لا توضع عبثاً ، فهناك أيديولوجية واضحة وراء تحديد المناهج الدراسية .

والمعلم النشط له أهميته وخطورته فى تشكيل المعرفة والمعتقدات والمعايير لدى التلاميذ ، والمعلم هوالذى يدعم السلطة الديكتاتورية أوالسلطة الديمقراطية ، وهوالذى يصنع ويشكل العقول ، وهوالذى يخربها ويفسدها ، ومن ثم يبدولنا أن الأمر يبدومشوهاً ومشوشاً أن نتحدث عن إصلاح التعليم ونتجاهل المدرس والمنهج الدراسى ، وجميع من يتحمل مسئولية العملية التعليمية كلها ، فما يدرس يرتبط بالتعريف السائد فى المجتمع عن الثقافة ، والغرض من التعليم وأهدافه ومن نعلم ، ولمن نوصل المعرفة ، وما نوع المعرفة المطلوب توصيلها ، ومن يوصلها ، وما مؤهلاته ؟

إن ما يدرس فى المدرسة والجامعة يلعب دوراً مهماً فى تشييد الطريقة التى يرى بها التلاميذ والطلاب العالم ، وإعداد الصغار والمراهقين والشباب لأداء أدوارهم فى المستقبل ، ومساعدتهم على فهم العالم من حولهم ، مثلما يساعدهم على إعادة تشكيل الحقيقة ، ويعرفهم بمعانى الأشياء ، ومدى الشرعية .

ولذلك هناك حاجة ملحة لوضع معايير قومية لقياس جودة التعليم ، ولا

تترك العملية التعليمية تسير سيراً اعتباطياً أواجتهادياً أوتحكمها الأهواء . ويرى وزير التعليم الأسبق – حسين كامل بهاء الدين – أنه يتعين أن تضع المعايير القومية فى اعتبارها خمسة محاور لقياس جودة التعليم ، "وهى : المدرسة الفعالة ، والإدارة المتميزة ، والمشاركة المجتمعية ، والمنهج المتطور ، والمعلم النشط" (٣٤) .

إن عملية إعداد المناهج ليست عملية اعتباطية ، بل لابد من وجود أيديولوجية وراء تحديد وإعداد المناهج ، فهدف المدرسة كنسق اجتماعى له قوانينه الخاصة يكمن فى إعداد المواطن لأداء أدواره . ويبين لنا تعدد المهن والتخصصات تزايد أعداد الفنيين ، وأثر التعليم فى إعداد هؤلاء .

جـ - قضية البيئة المدرسية

يرى بورديو أن للمدرسة وظيفة واحدة هى الالتزام بالثقافة المهيمنة ، واحترامها وترسيخ أيديولوجية وشرعية الطبقات المسيطرة ، وتكريس واحترام العبادات والثقافة والطقوس ، ومن ثم يصبح رأس المال الرمزى شرعياً ، وتفرض المدرسة هذه الثقافة بلطف ، وهذه الوظيفة تطمس الأيديولوجية التقليدية لتكافؤ الفرص التى تؤكد على أن المدرسة تعمل تحديداً على توفير المساواة بين الجميع ، ولا تعطى النجاح إلا لمستحقيه (٣٥) .

وفى المدرسة يعرف الطالب معايير السلوك المقبولة وأنماط السلوك المرفوضة ، وماذا يعنى التمرد على المعايير المقبولة . وفى المدرسة يتعلم التلميذ أهمية تأصيل المعايير الاجتماعية ، ولا يعنى ذلك عملية نقل بسيطة للعادات والتقاليد والعقائد ، بل احترام هذه العادات ، وتقديس المعتقدات ، ويتيح النشاط المدرسى للطالب القدرة على التجديد ، والانفتاح على الآخر . فالتعليم ابتداء من الطفولة المبكرة استثمار بشرى ، يساعد على تطور المعارف ، واكتساب المهارات ، ونمو الانتماء والتعود على المشاركة والتسامح ، ويوفر عوائده الاقتصادية والسياسية للمستقبل .

وتلعب المدرسة دوراً مهماً فى عملية التنشئة وتوجيه السلوك وتكوين الشخصية الاجتماعية . والمدرسة ليست مبنى وفصولاً ، بل يساهم المدرسون فى تشكيل عواطف التلاميذ ، ويدمجون فيهم القيم المرغوبة ، ويعودونهم على السلوك المقبول الذى يتفق مع معايير الكبار ، وهذا يعنى إعداد الطفل لأداء السلوك فى المستقبل فى عالم الكبار . فالفصل الدراسى عالم مصغر للمجتمع الكبير الذى يسوده التنافس والتعاون والصراع . فمجموعة القيم الدينية والسياسية والاقتصادية ، ومجموعة الاتجاهات وأنماط التفاعل الضرورية لأداء السلوك تنمو وتتشكل من خلال توجيه المدرس ، وقد تدعم القيم الموجودة فى البيئة الأسرية وقد تتعارض معها ,على أن ثمة فرقا بين الطفل الذى يلتحق بالمدرسة والطفل الذى يحرم من التعليم ولا يعرف القراءة والكتابة [٣٦] .

ومن الصعب أن ننكر أن التعليم يحتل مكانة فى حياة كل الشعوب ، وأن قادة الدول المتقدمة يبغون دوماً تحسين التعليم , واعتباره المسئول الأول عن أى خلل أو تدهور يحدث فى المجتمع .

و - قضية الدروس الخصوصية

ومن معوقات إصلاح التعليم الدروس الخصوصية ، وتلك الظاهرة تمثل إحباطاً وظيفياً لعملية التحول الديمقراطى وتطبيق العدالة الاجتماعية . وتعنى الدروس الخصوصية التمييز وفق المال لا حسب المهارات والإنجاز والقدرات ، مثلما تعنى ترسيخ قيم الطبقى الوسطى . والأوضاع المرتبطة بها وإعلاء قيمة المال كوسيط لحل كل المشكلات ، وإقصاء غير المقتدرين عن الاستمرار فى التعليم ، بل وتنعكس آثارها إلى الإضرار بالاقتصاد القومى . فكثير من الأسر تقتطع جزءاً من ميزانيتها أوتبيع ما تكتنز من ذهب للإنفاق على الدروس الخصوصية . وقد أصبحت أمور هذه الدروس موضوع النكات فى الجلسات الخاصة أوالرسوم الكاريكاتيرية التى تنشر فى الصحف والمجلات . ويؤكد سعيد إسماعيل على "أن الدروس الخصوصية عائق أمام التحول الديمقراطى[٣٧] ، "وتدعم قيماً هابطة " .

وتنمى هذه الصور كلها الإحساس بعدم تكافؤ الفرص ، والشعور بالحرمان .

خامسا : إصلاح التعليم كمدخل لإصلاح المجتمع

١- التعليم والحراك الاجتماعى

ثمة روابط تؤكد العلاقة بين نوع التعليم والمهنة والحراك التعليمى والحراك الاجتماعى فى كافة أشكاله . فالتعليم المعاصر يوفر أعداداً متزايدة من المهنيين والإخصائيين المدربين المؤهلين لسوق العمل ، ونتيجة لاتساع سوق العمل الفنى وحاجاته إلى العاملين المؤهلين تزايدت أعداد المدارس الثانوية والفنية والكليات الجامعية ومعاهد التكنولوجيا والإلكترونيات وتغيرت بعض المناهج ، نتيجة تغير ثقافة المجتمع ، ومن ثم قل الإقبال على التعليم الأزهرى ، وازداد الإقبال على التعليم العصرى . وهذا التغير- وإن كان بطيئاً - إنما يعبر عن وعى بتزايد أهمية التعليم والحصول على مؤهل دراسى كمطلب أساسى فى المجتمع الحضرى الصناعى .

وترى هيلدا جولدن أن مستوى التعليم فى المجتمع يرتبط ارتباطاً إيجابياً مع مستوى تصنيع المجتمع [٣٨] . فالمهنة عالية القيمة ، ذات الأجر المرتفع تعد مكافأة ما بذل من جهد فى فترات الدراسة ، ومن ثم فنسبة عالية من الناس فى المجتمعات الصناعية ترى أن التعليم يعود على صاحبه وعلى المجتمع بمكافأة ، وهذا هوالسبب الذى يدفع الناس إلى الالتحاق بدور التعليم ، ولكن المثابرة على التعليم تتطلب مالاً . فالقدرة على توفير المال لشراء ملابس المدرسة والأدوات الدراسية والمصروفات الدراسية وتكاليف التغذية هو ما يفسر أسباب الالتحاق والمثابرة على التعليم أو التسرب من المدرسة . فالذين يثابرون هم القادرون على دفع نفقات التعليم ؛ لأنهم يدركون أن الجهد من أجل الحصول على التعليم يترجم إلى نجاح وحراك اجتماعى إلى أعلى . أما غير القادرين فيتسربون من مراحل التعليم ، كل حسب قدرته على الإنفاق .

وأصبح الحصول على المؤهل الدراسى أكثر إلحاحاً فى مجتمعنا المعاصر ، ويلبى التطلعات الوالدية لتحقيق مستقبل أفضل للأبناء ، ولكن الالتحاق بالمدرسة لا يقصد منه تعلم القراءة والكتابة وحدها ، بل يقصد من التعليم العصرى إجادة اللغة الأم ، وإجادة لغة أجنبية ، والتعود على التفكير العلمى ، والتفكير المنطقى ، وتعويد الطالب على إعمال الذهن ، والاهتمام بنقل التراث الثقافى من خلال دروس التاريخ والدين ونصوص الأدب العربى فى مراحل التعليم المختلفة ، وإجادة استخدام التكنولوجيا للحصول على المعلومة ، أيضا الإيمان بأن التعليم لا يتوقف عند المدرسة أوالجامعة والحصول على المؤهل ، فالتعليم عملية مستمرة ما استمرت الحياة .

ب- التعليم والتنمية الاقتصادية

ثمة علاقة أيضا بين التعليم والنسق الاقتصادى ، فالنظام التعليمى هوالمسئول عن إعداد الكوادر الفنية والمهنية ، فالتعليم الجيد يؤثر فى قدرة الأفراد على الانخراط فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فأبناء الفقراء يواجهون فرصا أقل فى حياتهم فى مجالات التعليم ، ومن ثم يواجهون فرص عمل أقل أجراً أوأقل مهارة لا تتطلب قدراً من التعليم .

والتعليم يدفع إلى التغير ، وأحياناً ما تقاوم العادات والتقاليد البالية هذا التغير إلى الأحسن ، ولكن الإنسان المتعلم هو الأكثر تقبلا للتجديد والتغيير ، كما أن التعليم يساهم مساهمة إيجابية فى توفير القوى العاملة المدربة اللازمة لعمليات التنمية والتجديد والتحديث والإصلاح .

فالعلاقة بين التعليم والتنمية علاقة محددة وواضحة ، فتزايد أعداد المتعلمين يعنى إتاحة فرص أكثر لوجود أماكن أكثر فى المدارس للحصول على التعليم ، وبالتالى إعداد أعداد أكثر من المؤهلين مهنياً لسوق العمل ، أيضا يتوقف التحاق هؤلاء المؤهلين بسوق العمل على نجاح خطط التنمية أوفشلها ، فالخطط التنموية الناجحة توفر لهم فرص العمل ، أما الخطط الفاشلة فتدفع بهم

إلى عالم البطالة المجهول .

وهكذا ، يتبين لنا أن ثمة علاقة بين التعليم والنسق الاقتصادى . ولكن صلة التعليم بالنسق السياسى أقوى وأعمق ، فالمناهج الدراسية تحددها الدولة ، كما تحدد الدولة أيضا الفرص المتاحة للتعليم أمام المواطنين ، وتحدد مصادر التمويل ومقداره ، وأعداد ما يبنى من مدارس ، ومن يتعلم وأعدادهم ، وسن الالتحاق بالمدرسة ؛ ومعنى التعليم الإلزامى ومدته ، وحل مشكلة الدروس الخصوصية أواستمرارها، أيضاً الموقف من التعليم الخاص . والنظام السياسى هو الذى يحدد السياسة التعليمية ، والموقف من تعدد المناهج فى المدارس الحكومية والأجنبية وما يدرس وما لا يدرس ، ومحتويات المنهج الدراسى ، وعدد ساعات كل مقرر . ومن قبل عندما تولى سعد زغلول نظارة المعارف - فى عهد الاستعمار البريطانى لمصر- أصدر أمراً بجعل اللغة العربية لغة التدريس بجميع المدارس الحكومية والأهلية ، وكان القرار السياسى فى الخمسينيات بتدريس الدين والمقررات القومية باللغة العربية ؛ بغية دعم الاستقلال وتنمية الهوية المصرية .

جـ - *التعليم والتنشئة السياسية*

فالعلاقة بين التعليم والنسق السياسى تتجاوز المنهج الدراسى . فالنظام التعليمى من خلال النشاط المدرسى والمقررات الدراسية يعّود ويدرب الطلاب على السلوك الديمقراطى ، أوالسلطة الاستبدادية . فطريق الإصلاح يبدأ من الأسرة والمدرسة والتعود على الديمقراطية ، ابتداء من ديمقراطية الأب والأم ثم ديمقراطية المدرس ، ومن ثم يتوحد الشخص منذ الطفولة ثم فى مرحلة الصبا ، ثم مرحلة الشباب بالديمقراطية كقيمة ، ومن ثم يساهم فى بناء ديمقراطية مستنيرة ، ففاقد الشىء لا يعطيه . فتعود أبناء الشعب على الأفعال الديمقراطية يبدأ من البيت ثم المدرسة ، ويجعل الديمقراطية فعلا وسلوكاً يمارسان فى مجالات الحياة ، لا شعاراً يردد أويقرأ بلا مضمون . ونقصد بالديمقراطية المشاركة

الحقيقية فى كل ما يتخذ من قرارات . وبدون هذه المشاركة على مستوى الوحدات الاجتماعية الصغيرة ثم الوحدات الكبيرة ، لن تنجح خطط الإصلاح ، ولا نقصد بالديمقراطية الديمقراطية السياسية وحدها والذهاب إلى صناديق الانتخاب ، واختيار الرمز الذى يملى على الناخب أوالانضمام إلى حزب معين ، واعتبار أعضائه من أهل الثقة ، ولهم الجنة وحدهم ، بل نقصد الديمقراطية الاجتماعية ، ونقصد بها المساواة بين الجميع وتكافؤ الفرص .

والنسق التعليمى يؤثر ويتأثر بالأنساق الاجتماعية الأخرى ، فالتعليم مسئولية الدولة ، ومن واجبها تحديد فرص التعليم ، مثلما تخصص مصادر التمويل وتبنى المدارس ، وتحدد من يتعلم ، وترفع شعار التعليم الإلزامى للجميع ، والتعليم كالماء والهواء ، أوتشجع التعليم الخاص ، أيضاً تحدد الدولة مناهج الدراسة التى تكرس الهوية الوطنية ، وتبنى التفكير العلمى .

الخلاصة

إن قضية إصلاح التعليم قضية أمن مجتمع ، ومستقبل شعب لنوفر له الغذاء الكافى ، والمناخ السياسى الصحى ، والمناخ الثقافى الملائم للإبداع . وقضية الإصلاح تلك لها الأولوية فى كل من البلدان المتقدمة والنامية ، مفتاح الباب أمام كل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدخول عصر التكنولوجيا والإنترنت ، فالإصلاح منظومة متكاملة متفاعلة .

ويرتبط تحسين وإصلاح نوعية التعليم بهدفين أساسيين فى كل الدول الحديثة : الهدف الأول ينظر إلى تحسين التعليم باعتباره مصدراً لتحقيق القدرة على المنافسة الاقتصادية بين الدول وفتح الأسواق وتحقيق النموالتكنولوجى فى عصر العولمة ، وتقييم قوة العمل المتعلمة باعتبارها قوى أساسية فى بناء اقتصاد يقوم على المنافسة . والهدف الآخر أصبح التعليم الجيد المتميز مرادفاً وموازياً لتحقيق تنمية متواصلة ذاتية حقيقية ، وتحسين التعليم وإصلاحه شرط مسبق وضرورى للتنمية ، التى هى بدورها ضرورية لتحقيق الاستقرار السياسى .

وكانت الدول تنظر إلى التعليم باعتباره حقا اجتماعيا تقدمه للمواطنين ، ولكن الحال تغير ، وأصبح ينظر إليه كحافز ضرورى للتنمية .

إن الارتقاء بالتعليم وإصلاح حال المدرسة ومحاربة الأمية وتحقيق الإنصاف الاجتماعى فى فرص التعليم هو التحدى الأكبر الذى يواجهه المصريون ، فالارتقاء بنوعية التعليم المناسب لعصر التكنولوجيا والإلكترونيات هو الهدف الأصعب ، أما السهل فهو الاهتمام بأعداد التلاميذ .

والارتقاء بالتعليم تتجاوز آثاره محيط المدرسة إلى السياسة والاقتصاد والعلاقات الأسرية ، والثقافة . ولكن إصلاح التعليم ليس عملاً عشوائياً ، بل ينطلق من فكر واضح ناضج ملتزم نابع من الواقع المحلى ، ولا يكرر تجارب الآخرين ، ويتبع خطة تربوية تحقق احتياجات المجتمع ، وعلى التربويين التمييز بين التخطيط لسياسة تعليمية تلبى احتياجات المجتمع والتخبط فى سياسة تعليمية تعمل على إفساد البناء الاجتماعى لا إصلاحه .

إن إصلاح التعليم يتطلب رؤية واضحة وواقعية محددة تجاه التعليم والديمقراطية والاقتصاد والقانون والأسرة والثقافة ، وتجاه الشباب والأطفال والكبار من الجنسين ، وتحقيق العدالة فى توزيع الخدمات بين الريف والحضر ، أيضاً إبداع أساليب علمية محكمة نابعة من الواقع لتحقيق الإصلاح ، من أجل التقدم إلى الأحسن ، واللحاق بالدول التى سبقتنا ؛ لنستطيع أن نواجه ما تفرضه علينا العولمة . فالتعليم بصورته الراهنة فى جميع المراحل لا يحقق أهداف الحياة ولا يضفى عليها قيمة[٣٩] ، وليس عاملا لصنع الحياة الكريمة فى عصر العولمة ، بل سبب من أسباب شقوتنا .

المراجع

١- مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، جزء ١ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مطابع دار المعارف ، ١٩٧٢ ، ص ٥٢٠ .

٢- Fairchild, Nenry Pratt (ed):, Dictionary of Sociology and Related Sciences, Littlefield ADAMs, Com Totowa. 1975, p. 291.

٣ - The Black Well Pub:, Dictionary of Sociology, The Malden Massachusetts, 1997, p. 262.

٤ - مدكور ، إبراهيم بيومى ، "محرراً" ، معجم العلوم الاجتماعية ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ص ١٥ .

٥ - زهيرى ، كامل ، موسوعة الهلال الاشتراكية ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٧٠ ، ص ٤١ .

٦- Hawthorne, Amy: Political Reform in the Arab World: A new Ferment. CARNEGIE Papers. Middle East Series No 52, 2004. pp.1- 5

٧ - Hawthorne Amy. Ibid, pp. 1-9.

٨ - Hawt horne, Amy: Ibid, pp. 1-9.

٩ - Corrales, Javier: The Politics of Education reform implementation Bolstering The supply and demand; Countering Institutional Blocks. Washington, World Bank, 1998.

١٠ - نشرة صحفية رقم ٢٧ ٢٠٠٦/٢/٢٨ ، مكتبة الإسكندرية .

١١- وثيقة الإسكندرية ، مؤتمر قضايا الإصلاح العربى . الرؤية والتنفيذ ، ص٢٢ .

١٢- عبيد ، منى مكرم ، إصلاح التعليم شرط ضرورى لصحوة عربية جديدة ، مكتبة الإسكندرية ، مؤتمر قضايا الإصلاح العربى : الرؤية والتنفيذ ، ٢٠٠٤ .

١٣ - التطاوى ، عبدالله ، التعليم قضية مجتمع ومستقبل أمة ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠٠٥ ، ص٣ .

١٤ - Corrales, Javier: The Politics of Education Reform Implementation. Bolstering The supply and Demand, op, cit., 1998.

١٥ - مجلة الهلال ، ندوة عن التعليم ، القاهرة ، دار الهلال ، العام الرابع عشر بعد المائة ، مايو ٢٠٠٠ .

١٦ - Corrales Javier, The politics of Education, op. cit., p. 2.

١٧ - بورديو ، بيير ، قواعد الفن ، ترجمة إبراهيم فتحى ، القاهرة ، دار الفكر ١٩٩٨ ، ص ٧٣ .

١٨- بورديو ، بيير ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

٢٠ - بورديو : المرجع السابق ، ص ص ٨٤ - ٨٥ .

٢٠ - Rex John: Discovering Sociology, London Routledge & Kegan Paul, p. 5.

٢١ - على ، سعيد إسماعيل ، محنة التعليم فى مصر ، كتاب الأهالى ، العدد الرابع ، ١٩٨٤ .

٢٢ - فيله ، إسماعيل ، التعليم فى غرفة الإنعاش ، القاهرة ، دار الوفاء .

٢٣ - التطاوى ، عبد الله ، التعليم قضية مجتمع ، ومستقبل أمة ، مرجع سابق .

٢٤ - التطاوى ، عبد الله ، المرجع السابق ، راجع صفحات ١٩- ٢٥ ، ٢٩ ، ١١٩، ١٢٠ .

٢٥ - هيكل ، محمد حسنين ، مجلة الدستور ٢٠٠٦/٣/٢٢ ، صفحة ٤ .

٢٦- البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ٢٠٠٦. ، الإنصاف والتنمية ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ص ٢ ، وص ١٨ ، وص ٢٧٧ .

٢٧ - المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

٢٨ - Rex John: Discovering Sociology, op. cit., p. 5.

٢٩ - اليونيسيف فى مصر ، منظمة الأمم المتحدة للأطفال ، فى ج .م .ع ، ١٩٩٦ ، ص ٣٠ .

٣٠ - وزارة العدل ، ج .م .ع . قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنه ١٩٩٦ ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٣١ - اليونيسيف فى مصر، منظمة الأمم المتحدة للأطفال ، فى ج . م . ع ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

٣٢ - بورديو ، قواعد الفن ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

٣٣ - Cotgrove, Stephen, The Science of Society: An Introduction to Sociology, Allen & Unwin, London, 1972.

٣٤ - بهاء الدين ، حسين كامل : التعليم فى عالم بلا هوية ، تحديات العولمة ، القاهرة ، دار المعارف . ٢٠٠٠ .

٣٥ - ابيار ، أنصار ، العلوم الاجتماعية المعاصرة ، ترجمة نخلة فريفر ، بيروت ، المركز الثقافى العربى ، ص ٣٨ .

٣٦ - Robert Lauer: Social Psychology. Theory and Application of Symbolic Interactionism. By R.A. Lauer and Warran Handel. Houghton Mifflin Com, Boston 1977, p. 59.

٣٧ - على ، سعيد إسماعيل ، محنة التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

٣٨ - جوناثان ، تيرنر ، بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمد سعيد فرح ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ص ٣٢٥ .

٣٩ - حسين ، طه ، مستقبل الثقافة فى مصر ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ١٩٩٩ ، ص ١٨ .

Abstract

THE NECESSITY OF EDUCATION REFORM
FOR A BETTER SOCIETY

Said Farah

This study presents a critical view of the present educational stance in Egypt. It stresses the importance of education reform in light of the current conditions of education in Egypt. Therefore, it tackles the issues related to the teacher, school curriculum, education drop out and private lessons.

تأثير الدراما العربية والأجنبية
المقدمة فى القنوات الفضائية العربية على قيم واتجاهات
الشباب العربى - دراسة مقارنة *

رانيا أحمد **

مقدمة

مع الانتشار الهائل للقنوات الفضائية فى الوطن العربى ، وزيادة حدة المنافسة بين تلك القنوات لجذب أكبر عدد من المشاهدين ، من خلال تنوع المضامين المقدمة فى تلك القنوات ، وزيادة ساعات الإرسال ، بالتالى زاد الاهتمام بدراسة تأثير المضامين المقدمة على القنوات الفضائية على الجمهور .

وتعد الدراما من أكثر المضامين التى تحظى بنسبة مرتفعة من المشاهدة بين الجمهور ، وخاصة الشباب . وتقوم الدراما بدور هام فى تبنى الأفراد للواقع الاجتماعى ، وإكسابهم القيم المختلفة ، سواء قيم إيجابية أو سلبية . وتتنوع الدراما المقدمة على القنوات الفضائية العربية ما بين الدراما الأجنبية والدراما العربية ، والتى تتنوع بدورها ما بين الدراما المصرية والسورية والخليجية . وبالتالى تقوم الدراما بنقل عادات وتقاليد المجتمعات المختلفة ، من خلال عرض صور للأفراد والمجتمعات ، ومع تكرار عرض تلك الصور المقدمة فى الأعمال

* ملخص رسالة الدكتوراه فى الإعلام ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ .

** خبير ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الدرامية يتكون لدى المشاهد اعتقاد بأن مايراه فى الأعمال الدرامية ما هو إلا صورة مطابقة للواقع المعاش .

ولأن مرحلة الشباب من المراحل الهامة فى حياة الإنسان ، وخاصة أنها مرحلة انتقالية من مرحلة الطفولة إلى مرحلة النضج ، وأن الشباب يمثلون شريحة كبيرة فى المجتمعات العربية ، وهم مصدر تجديد وتطوير للمجتمعات ، فإن الاهتمام يزداد بتأثير التعرض لوسائل الإعلام على قيم واتجاهات الشباب ، وخاصة الدراما ، حيث أكدت العديد من الدراسات على أن الدراما من أكثر المضامين التى يتعرض لها الشباب .

أهمية الدراسة

تبرز أهمية موضوع الدراسة فى تناولها للدراما العربية والأجنبية (المصرية ، والسورية ، والخليجية) المقدمة فى القنوات الفضائية العربية ، وتتضح أهمية الدراسة فى تصديها لمعرفة مدى تأثر الشباب العربى بالقيم المقدمة فى الدراما المعروضة فى القنوات الفضائية ، وخاصة لما تحظى به الدراما التليفزيونية بجماهيرية كبيرة بين مختلف الطبقات والأعمال ، وخاصة لأنها تتعرض لمختلف المواقف الحياتية ، وتثير لدى المشاهد الرغبة فى محاكاة ما يقدم ، وبالتالى من الممكن أن تشارك فى تغيير القيم وتعديلها عن طريق تقديم النماذج الإنسانية الإيجابية والقدوة الحسنة .

مشكلة الدراسة

يمثل الشباب أهمية خاصة فى المجتمع ؛ لأنهم أساس بنائه وتحديثه وتطويره . وتهتم كافة المجتمعات بالإعداد السليم وتوفير الرعاية المتكاملة للشباب ، وبالتالى يعد تكوين أفكارهم واتجاهاتهم وقيمهم مسئولية كبيرة تقع على عاتق كافة المؤسسات فى المجتمع ، وخاصة وسائل الإعلام ؛ لما تحظى به من جماهير كبيرة . ويشكل التفكير فى مشكلات الشباب ومحاولة إيجاد الصيغة الملائمة

لتوجيههم اجتماعيا وتربويا وأخلاقيا محاولة قديمة ، تصدى لها الفلاسفة وعلماء النفس والتربية والساسة والمصلحون والاجتماعيون ورجال الإعلام . وتعتبر الدراما التليفزيونية من أهم الأشكال الدرامية فى العصر الحاضر ؛ لما تتمتع به من خصائص تفيد فى الانتشار الجماهيرى للتليفزيون ، وتشارك فى تغيير العادات السلوكية ، وتعديل القيم الأخلاقية ، من خلال تقديم القدوة والأنماط الإنسانية ومعالجة المشكلات المجتمعية بالحوار والصور المرئية . وتعد الدراما التليفزيونية من أكثر الأشكال البرامجية التى تجتذب عددا كبيرا من المشاهدين ، والتى يمكن أن تحدث تأثيرا على المشاهدين ، حيث تمثل الدراما جزءا أساسيا من الحياة ، فينظر لها البعض على أنها تقدم لنا حياة وما بها من قضايا ومشكلات . وتقدم الدراما التليفزيونية العديد من الموضوعات فى محاولة منها لتدعيم قيم واتجاهات الجمهور ، كما أنها تساعد المشاهد فى التعرف على أنماط من الشخصيات قد لا يتمكن من مشاهدتها فى الواقع .

وبالتالى ، تستطيع الدراما أن تقوم بدور إيجابى وفعال فى المجتمع فى غرس القيم الإيجابية لدى الشباب ومحاولة تغيير القيم السلبية ، وخاصة أن البحوث الميدانية أكدت سبق المادة الدرامية للمواد والبرامج الأخرى من حيث استقطابها لأكبر نسبة من المشاهدين . وقد أصبح معظم الشباب يحاول محاكاة ما يشاهده فى الأعمال الدرامية ، ومن هنا ظهرت مشكلة الدراسة ، وخاصة مع التطور السريع لتكنولوچيا الاتصال ، ومع الانتشار المتزايد للقنوات الفضائية وتعرض الشباب المكثف لهذه القنوات . وبالتالى ، فإن مشكلة هذه الدراسة تتحدد فى السعى لمعرفة تأثير مشاهدة الدراما العربية والأجنبية المقدمة فى القنوات الفضائية العربية على قيم واتجاهات الشباب العربى .

الإجراءات المنهجية

استخدمت الدراسة منهج المسح بهدف مسح عينة من المسلسلات التليفزيونية فى الفضائيات العربية . كما استخدمت منهج المسح للتعرف على القيم والاتجاهات

التى يكتسبها الشباب العربى من الدراما التليفزيونية .

أجريت الدراسة التحليلية لمدة دورتين برامجيتين للمسلسلات الأجنبية فى الفترة من ٢٠٠٥/٤/١ إلى ٢٠٠٥/٩/٣٠ التى تقدم فى فترتى المساء والسهرة ، ولمدة دورة برامجية للمسلسلات العربية فى الفترة من ٢٠٠٥/٤/١ إلى ٢٠٠٥/٦/٣٠ التى تقدم فى فترتى المساء والسهرة . طبقت الدراسة على عينة عمدية من الشباب العربى مالكى أطباق استقبال القنوات الفضائية قوامها ٤٠٠ مبحوث من الشباب العربى المقيم فى جمهورية مصر العربية .

النتائج

أولا : نتائج الدراسة المسحية لمحتوى المسلسلات العربية والأجنبية

تبين من نتائج الدراسة أن :

١ - القيم الاجتماعية الإيجابية وردت فى المسلسلات بنسبة ٣٤٪ ، وجاءت الأفكار الاجتماعية السلبية فى مقدمة القيم الموجودة فى المسلسلات التليفزيونية بنسبة ٤١٫٧٪ ، ووردت القيم الاقتصادية الإيجابية بنسبة ٦٫٩٪ ، بينما جاءت الأفكار الاقتصادية السلبية بنسبة ١٠٫٢٪ ، وجاءت القيم السياسية الإيجابية بنسبة ٢٫١٪ ، ووردت الأفكار السياسية السلبية بنسبة ٥٫١٪ .

٢ - أشارت النتائج إلى أن قيمة بر الوالدين فى مقدمة القيم الاجتماعية الإيجابية التى وردت فى المسلسلات بنسبة ١٢٫٤٪ . بينما جاءت العلاقات الجنسية غير الشرعية فى الترتيب الأول بالنسبة للسلبيات الاجتماعية المقدمة فى المسلسلات بنسبة ٥٫٦٪ ، وهى من السلبيات التى تؤدى إلى هدم المجتمع وزيادة نسبة الانحراف فيه ، وخاصة أننا فى مجتمعات عربية لها تقاليدها ودينها. وتكرار عرض تلك السلبيات يؤثر بالسلب على قيم المجتمع . وجاء الكذب فى المرتبة الثانية بنسبة ٤٫٤٪ ، وهى نسبة مرتفعة ، وخاصة أن تكراره يشجع الشباب على الكذب ، ويعده من الأمور

المعتادة فى المجتمع .

٣ - وردت قيمة احترام العمل فى الترتيب الأول بنسبة ٧ر٢٪ بالنسبة للقيم الاقتصادية الإيجابية ، وتلتها قيمة أهمية الوقت فى الترتيب الثانى بنسبة ١ر١٤٪ ، بينما جاءت قيمة الإصلاح الاقتصادى فى الترتيب الأخير بنسبة ٥ر١٪ .

٤ - ورد الجشع والاستغلال فى مقدمة الأفكار الاقتصادية السلبية بنسبة ٤٪ ، حيث أصبح الجشع والاستغلال من سمات العصر الحديث كما تقدمها الدراما ، وجاء الاعتداء على الملكية الخاصة فى الترتيب الثانى بنسبة ٥ر١٪ .

٥ - وأوضحت النتائج أن قيمة احترام القانون وردت فى الترتيب الأول بنسبة ٦ر٪ ، وجاءت قيمة حرية التعبير فى الترتيب الثانى بنسبة ٥ر٪ ، وجاءت قيمة الديمقراطية فى الترتيب الأخير بنسبة ١٠ر ٪ . بينما ورد عدم احترام القانون فى الترتيب الأول بنسبة ٧ر٢٪ ، وعدم سيادة القانون فى الترتيب الثانى بنسبة ١٪ ، وعدم الانتماء والولاء فى الترتيب الثالث بنسبة ٤ر٪ . وقد تساوت نسبة كل من الدكتاتورية وغياب حرية التعبير بنسبة ٣ر٪ لكل منهما .

٦ - واحتل الذكور المرتبة الأولى من حيث تقديمهم للقيم من خلال المسلسلات بنسبة ٣ر٥٧٪ وهى نسبة مرتفعة ، وجاءت الإناث فى المرتبة الثانية بنسبة ٥ر٣٥٪ ، وجاء الاثنان معا بنسبة ٢ر٧٪ .

٧ - وتبين من النتائج أن القيم فى المسلسلات تقدم من خلال مستوى اقتصادى مرتفع فى المرتبة الأولى بنسبة ٨ر٦٥٪ ، وهى نسبة مرتفعة ، وبالتالى تقدم لنا المسلسلات مستوى مرتفعا فى معظم مشاهدها ، وبالتالى هى لا تمثل كل الطبقات بنسب متقاربة ، بل ومن الممكن أن تسبب إحباطا للمشاهدين، وخاصة أن ذلك يختلف مع واقع معظم الأسر العربية . وتقدم المستوى

الاقتصادى المتوسط فى المرتبة الثانية بنسبة ٨ر١٩٪ ، والمستوى الاقتصادى المنخفض فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٣ر١٤٪ ، وبالتالى نجد أن أصحاب المستوى الاقتصادى المنخفض غير ممثلين من خلال الدراما .

٨ - وجاءت فئة كبار السن فى مقدمة الفئات العمرية التى تقدم القيم بنسبة ٦ر٥٢٪، وقد يرجع ذلك إلى أن الأكبر فى السن له القدرة على توصيل القيم . وتليها مرحلة الشباب فى المرتبة الثانية من حيث تقديم القيم بنسبة ٥ر٣٩٪، وبالتالى من الممكن أن يتأثر الشباب بالقيم الموجودة فى الدراما، وخاصة عندما يقدمها شباب فى مثل عمرهم . بينما وردت فئة المراهقين فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٨ر٧٪ وهى نسبة قليلة ، وبالتالى هى مرحلة غير ممثلة من خلال الدراما ، بل لابد من الاهتمام بها .

يتضح أن معظم القيم المقدمة من المسلسلات قد تم قبولها بنسبة ٤ر٨٩٪، وهى نسبة مرتفعة ، على الرغم من أن المقدم قد يكون سلبيات ، إلا أن النسبة الكبيرة قد تم قبولها ، بينما تم رفض القيم بنسبة ٦ر١٠٪ .

ويتضح أن المسلسلات قد تم تدعيم القيم فيها عن طريق القول بنسبة ٦ر٣٧٪ ، بينما تدعيم القيم من خلال السلوك بنسبة ٤٥ر٦١٪ ، وهى النسبة الأكبر مما يدعم القيم ، وخاصة عند عرض السلوك يتأثر المشاهد أكثر من مجرد ترديد القيمة .

وأسفرت النتائج عن وجود علاقة بين القيم والمسلسل (مصرى ، سورى ، خليجى) ، وتوجد علاقة بين القيم ونوع المسلسل (عربى ، أجنبى) .

ثانيا: نتائج الدراسة المسحية لعينة الشباب العربى

١ - احتلت قناة الجزيرة المرتبة الأولى بنسبة ١ر٥٠٪ من بين القنوات الفضائية العربية ، وخاصة فى ظل الظروف التى يمر بها الوطن العربى ، والأحداث المتلاحقة ، وبالتالى تزداد نسبة مشاهدة القنوات الإخبارية . وجاءت قناة MBC فى المرتبة الثانية بنسبة ١ر٣٢٪ من نسبة القنوات الفضائية

العربية التى يفضل المشاهدون متابعتها .

٢ - وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المسلسلات العربية فى مقدمة المواد التى يفضل الشباب العربى متابعتها بنسبة ٨ر١١٪ ، وجاءت نشرات الأخبار فى الترتيب الثانى بنسبة ٤ر١٠٪ ، وقد يرجع الاهتمام بالنشرات الإخبارية ؛ نتيجة للأحداث المتتالية فى العالم عامة والوطن العربى خاصة، وبالتالى تزداد نسبة متابعة نشرات الأخبار ؛ لمعرفة تطورات الأحداث المتلاحقة .

٣ - واتضح ارتفاع نسبة المشاهدة للدراما بوجه عام بنسبة ١٠٠٪ للجمهور عينة الدراسة ، مما يؤكد على الدور الذى تستطيع الدراما أن تقوم به فى التأثير على قيم واتجاهات الشباب العربى ، وخاصة مع ارتفاع نسبة مشاهدة الدراما . وقد اتضح أن ٤٧٪ من عينة الدراسة يشاهدون المسلسلات العربية فقط ، مما يدل على أن الدراما العربية لها تأثيرها على الجمهور المتابع لها ، وخاصة مع كثافة التعرض لها. وقد أكدت أغلب الدراسات على مدى متابعة الجمهور للمسلسلات العربية ، وجاءت مشاهدة الدراما الأجنبية فقط بنسبة ١٣٪ ، وجاءت مشاهدة الدراما الأجنبية والعربية معا فى المرتبة الثانية بنسبة ٤٠٪ . ومما سبق يتضح أن نسبة مشاهدة الدراما العربية مرتفعة بين الشباب ، وبالتالى يقع على عاتقها الدور الأكبر فى محاولة منها للمساهمة فى حل المشكلات المختلفة التى يزخر بها الوطن العربى .

٤ - وجاءت المسلسلات الاجتماعية فى مقدمة المسلسلات التى يفضل الجمهور مشاهدتها بنسبة ١ر٦٦٪ ، وقد يرجع ذلك إلى أن المسلسلات الاجتماعية أكثر تعبيرا عن واقع المجتمعات العربية ، وعن المشكلات التى يمتلئ بها، وهى أكثر تعبيرا عن هموم المشاهدين ، وجاءت المسلسلات ذات الطابع الكوميدى فى المرتبة الثانية بنسبة ٣ر٤٣٪ . وتعد الكوميديا من أكثر

الأشكال التى تجذب المشاهد العربى بوجه عام والشباب بشكل خاص ، وتستطيع أن تقوم بتوصيل العديد من الأفكار من خلال الفكاهة .

٥ - وتبين من الدراسة أن مقياس نشاط مشاهدة المسلسلات العربية منخفض بنسبة ٨ر١١٪ لدى المبحوثين ، ومتوسط بنسبة ٩ر٥٨٪ لدى المبحوثين ، ومرتفع بنسبة ٣ر٢٩٪ لدى المبحوثين ، وكلما ارتفع نشاط المشاهدة اهتم الفرد بما يشاهده .

٦ - وأوضح ٦ر٦٠٪ من عينة الدراسة أن المسلسلات العربية واقعية إلى حد ما فى الترتيب الأول ، وأنها واقعية فى الترتيب الثانى بنسبة ٤ر١٦٪ . وهذا يدل على أهمية الدراما فى حياة المشاهدين ، حيث إن غالبية المبحوثين يعتقدون بواقعية المضمون الدرامى ، وبالتالى تستطيع الدراما أن تؤثر عليهم إما بالسلب أو بالإيجاب ، وبالتالى لابد من الاهتمام بالمضمون الدرامى المقدم . وجاء أنها غير واقعية فى الترتيب الثالث بنسبة ٥ر١٣٪ ، وقد أوضح ٥ر٩٪ من عينة الدراسة أنهم لا يستطيعون التحديد ، وهى نسبة قليلة .

٧ - وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مقياس إدراك واقعية المضمون المقدم من خلال المسلسلات العربية ، ومرتفع لدى ٢ر٤٢٪ من المبحوثين ومتوسط لدى ٧ر٥٥٪ من المبحوثين ومنخفض لدى ٢٪ من المبحوثين .

واتضح من مقياس مشاهدة المسلسلات الأجنبية أن نسبة مشاهدة المسلسلات الأجنبية منخفض لدى ١ر٤٣٪ من المبحوثين ، ومتوسط لدى ٨ر٢٠٪ من المبحوثين ، ومرتفع لدى ١ر٣٦٪ من المبحوثين .

٨ - وتأتى المسلسلات الكوميدية فى الترتيب الأول من حيث نسبة تفضيل الشباب العربى لها بنسبة ٤ر٥٧٪ ، وخاصة أن المسلسلات الكوميدية الأجنبية تعرض - بشكل أكبر - فى الفضائيات العربية ، وتأتى المسلسلات الاجتماعية فى الترتيب الثانى من حيث نسبة تفضيل الشباب

العربى لها بنسبة ٤٨٫٦٪ ، وتأتى المسلسلات البولسية فى الترتيب الثالث بنسبة ٤٤٫٤٪، وخاصة بما تحتويه من إثارة مع توافر الإمكانات المادية .

٩ - وأوضح ٥٠٪ من عينة الدراسة أن المسلسلات الأجنبية واقعية إلى حد ما فى الترتيب الأول ، وأنها واقعية فى الترتيب الثانى بنسبة ٢٢٫٧٪ ، وهذا يدل على أهمية الدراما فى حياة المشاهدين من حيث إن الغالبية من المبحوثين يعتقدون بواقعية المضمون الدرامى ، وبالتالى تستطيع الدراما أن تؤثر فى المشاهدين تأثيرا كبيرا ، سواء كان التأثير إيجابيا أو سلبيا، وبالتالى لابد من الاهتمام باختيار المضمون الأجنبى المقدم من خلال الفضائيات العربية . وجاء أنها غير واقعية فى الترتيب الثالث بنسبة ١٥٫٣٪ . وقد أوضح ١٢٪ من عينة الدراسة أنهم لا يستطيعون التحديد ، وهى نسبة قليلة .

١٠ - وتبين من نتائج الدراسة أن نشاط مشاهدة المسلسلات الأجنبية منخفض لدى ١٢٫٥٪ من المبحوثين ، ومتوسط لدى ٤٧٫٢٪ من المبحوثين ، ومرتفع لدى ٤٠٫٣٪ من المبحوثين .

١١ - وجاء مقياس إدراك المضمون المقدم من خلال المسلسلات الأجنبية ومرتفعا لدى ٢٤٫١٪ من المبحوثين ، ومتوسطا لدى ٦٣٫٩٪ من المبحوثين ، ومنخفضا لدى ١٢٪ من المبحوثين .

١٢ - وأوضح ٧٦٫٣٪ من العينة أن التقليد الأعمى للغرب من أهم الأسباب التى تجعل المسلسلات الأجنبية تؤثر فى عادات وتقاليد المجتمعات العربية ، ويتضح ذلك - فى كثير من الأحيان - بدخول العديد من الملابس الغربية إلى المجتمعات العربية ، والكثير من العادات الغربية الدخيلة على مجتمعنا العربى ويقلدها الشباب ، على الرغم من أنها غير مناسبة للمجتمع ، وأنها تعرف الشباب بثقافات الشعوب الأخرى بنسبة ١٥٫٤٪ ، وبالتالى تؤثر على الثقافة العربية . وأنها تشجع الشباب على الانحراف الأخلاقى بنسبة

٩ر١٠٪ ، وخاصة أن المسلسلات الأجنبية تقدم العلاقات غير الشرعية على أنها شئ معتاد ، وبالتالى من الممكن أن تشجع الشباب على القيام بتلك السلوكيات .

١٣ - كما اتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع المشاهدة الطقوسية للمسلسلات العربية ودوافع المشاهدة الطقوسية للمسلسلات الأجنبية ، حيث إن المتوسط الحسابى للذين يشاهدون المسلسلات العربية بلغ ٩ر٤٢ .

١٤ - وقد اتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع المشاهدة النفعية للمسلسلات العربية وبين دوافع المشاهدة النفعية للمسلسلات الأجنبية ، حيث إن المتوسط الحسابى للذين يشاهدون المسلسلات العربية بلغ ٩ر٨٤ ، وهو أقل من المتوسط الحسابى للذين يشاهدون المسلسلات الأجنبية البالغ ١٠ر٣٤ ، وقد يرجع ذلك إلى أن الشباب يتعرضون للمسلسلات الأجنبية بدوافع نفعية أكثر ؛ لأنها تقدم العديد من الموضوعات المختلفة عن الواقع العربى ، وبالتالى يتعرض لها الشباب لمعرفة واقع مختلف عن واقعه ، ومن هنا تزداد دوافع المشاهدة النفعية للمسلسلات الأجنبية عن العربية .

وتبين من نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى إدراك واقعية المضمون المقدم فى المسلسلات العربية والمضمون المقدم فى المسلسلات الأجنبية ، حيث إن المتوسط الحسابى للذين يشاهدون المسلسلات العربية بلغ ١٠ر٣٩ ، وهو أعلى من المتوسط الحسابى للذين يشاهدون المسلسلات الأجنبية البالغ ٨ر٠٣٤ .

وأشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نشاط مشاهدة المسلسلات العربية ونشاط مشاهدة المسلسلات الأجنبية ، حيث إن المتوسط الحسابى للذين يشاهدون المسلسلات العربية بلغ ١٤ر٨٥ ، وهو أقل من المتوسط

الحسابى للذين يشاهدون المسلسلات الأجنبية البالغ ١٤ر٩٦ .

واتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مشاهدة الذكور ومشاهدة الإناث للمسلسلات العربية ، حيث إن المتوسط الحسابى للإناث بلغ ٤ر٥٧ ، وهو أعلى من المتوسط الحسابى للذكور البالغ ٣ر٦٠ . وقد اتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مشاهدة الذكور ومشاهدة الإناث للمسلسلات الأجنبية ، حيث إن المتوسط الحسابى للإناث بلغ ٤ر٢٥ ، وهو أعلى من المتوسط الحسابى للذكور البالغ ٣ر٧٨ .

واتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فى دوافع المشاهدة الطقوسية للمسلسلات العربية ، حيث إن المتوسط الحسابى للإناث بلغ ١٠ر١٢ ، وهو أعلى من المتوسط الحسابى للذكور البالغ ٩ر٢٤ ، أى أن الإناث يشاهدن المسلسلات العربية بدوافع طقوسية أكثر من الذكور ؛ وقد يرجع ذلك إلى أن الإناث فى المجتمعات العربية أكثر مكوثا فى المنزل من الذكور ، وبالتالى يعتمدن على مشاهدة المسلسلات بدوافع طقوسية ، كالتسلية وقضاء وقت الفراغ .

واتضح أيضا وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فى دوافع المشاهدة النفعية للمسلسلات العربية ، حيث إن المتوسط الحسابى للإناث بلغ ١٠ر٤٨ ، وهو أعلى من المتوسط الحسابى للذكور البالغ ٩ر٥٨ ، أى أن الإناث يشاهدن المسلسلات العربية بدوافع نفعية أكثر من الذكور ، وقد يرجع ذلك إلى أن الإناث أقل اختلاطا بالمجتمع ، وبالتالى قد يلجأن للمسلسلات العربية بدوافع نفعية ، كالتعلم ومعرفة الحلول للمشكلات المختلفة .

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الجغرافية المختلفة فى نشاط مشاهدة المسلسلات العربية ، فقد بلغ المتوسط الحسابى لمنطقة وادى النيل أعلى المتوسطات الحسابية .

واتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشباب فى المناطق الجغرافية

المختلفة فى نشاط مشاهدة المسلسلات الأجنبية ، وأن المتوسط الحسابى لمنطقة وادى النيل أعلى المتوسطات الحسابية .

نتائج اختبار الفروض

وقد تم قبول الفرض القائل "بوجود علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين كثافة مشاهدة كل من الدراما العربية والأجنبية من ناحية ، ومدى إدراك الشباب العربى لواقعية القيم المعروضة بها من ناحية أخرى" .

وقد تم قبول الفرض القائل "تختلف العلاقة الارتباطية بين كثافة مشاهدة الدراما العربية والأجنبية وإدراك الشباب العربى لواقعية القيم المعروضة باختلاف نشاط المبحوثين خلال مشاهدتهم للدراما" .

كما تم قبول الفرض القائل "تختلف العلاقة الارتباطية بين كثافة مشاهدة الدراما العربية والأجنبية وإدراك الشباب العربى لواقعية القيم المعروضة باختلاف المتغيرات الديموغرافية" .

وتم قبول الفرض القائل "تختلف العلاقة الارتباطية بين كثافة مشاهدة الدراما العربية والأجنبية وإدراك الشباب العربى لواقعية القيم المعروضة باختلاف دوافع المبحوثين من خلال مشاهدتهم للمسلسلات العربية ، بينما لم يثبت مع مشاهدة المسلسلات الأجنبية . بينما لم يتم قبول الفرض القائل "يختلف إدراك المبحوثين لواقعية المضمون المقدم فى المسلسلات العربية والأجنبية باختلاف متغيراتهم الديموغرافية (النوع ، والسن ، والتعليم ، والمنطقة الجغرافية)" .

الإنسان والبيئة : اتجاهات وتحديات فى الأنثروبولوجيا*
المؤتمر الخامس عشر للجمعية الانثروبولوجية الأوروبية

كامل عبد المالك **

عقد المؤتمر الخامس عشر للجمعية الأنثروبولوجية برعاية عدة مؤسسات علمية أهمها مؤسستا جرين – ورنر للبحث الأنثروبولوجى ، والمكتب الوطنى المجرى للبحث والتكنولوجيا وذلك بقسم الأنثروبولوجيا بجامعة لوراند اوتفوث Eotvos Lorand University بمدينة بودابست بجمهورية المجر خلال الفترة من ٣١ أغسطس حتى ٣ ديسمبر ٢٠٠٦ .

فاعليات المؤتمر

سعى المؤتمر للتعرف على المناهج والنتائج الجديدة التى أمكن التوصل إليها من خلال الدراسات الأنثروبولوجية الميدانية الرائدة فى مجال علاقة الإنسان بالبيئة التى يعيش فيها وتعامله مع الاتجاهات والتحديات المرتبطة بذلك .

بدأ المؤتمر بجلسة افتتاحية بقاعة الاحتفالات التابعة لجامعة لوراند اوتفوث بوسط مدينة بوادبست ، من خلال افتتاحية الترحيب بالسادة الحضور ، والتى ألقتها الأستاذة الدكتورة ايفا ب. بوتشر رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر .

* 15 th Congress of the European Anthropological Association, Budapest, Hungary 31 August- 3 September, 2006.

** خبير ، قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ثم تلتها كلمة الترحيب للدكتورة كاتالين سزلين المتحدث الرسمى الوطنى المجرى ، أعقب ذلك محاضرة عن : التحديات والاتجاهات الجديدة فى البيولوچيا البشرية : الجينات والأنظمة البيولوچية ، وألقاها الدكتور اندروس فالوس Prof., Andros Falus الأستاذ بقسم علم المناعة والخلايا والچينات بجامعة سام لويس بالمجر .

أساليب المؤتمر فى عرض الأبحاث والأوراق المقدمة

اتبع المؤتمر الأسلوب التالى :

١ – الجلسات العامة لكل أعضاء المؤتمر Plenary Sessions

٢ – النـــدوات Symposiums

٣ – الملصقات Poster Sessions

٤ – العروض الشفاهية Oral Presentations

١ - الجلسات العامة Plenary Sessions

وهى جلسات خصصت لكل أعضاء المؤتمر بداية كل يوم من أيام المؤتمر ، وكان تركيز الأوراق التى تعرض فيها منصباً حول الموضوع العام للمؤتمر "الإنسان والبيئة : اتجاهات وتحديات فى الأنثروبولوچيا" ، وخاصة على موضوعات : التطور البشرى ، المناهج المتعلقة بملامح الچينات والسكان ، وكل ما يرتبط بالصحة والمرض ، وبما فى ذلك الأبعاد الجديدة والتحديات التى تواجه الأنثروبولوچيا التطبيقية والنظرية .

٢ - الندوات Symposiums

عقدت الندوات بشكل دورى يوميا فى المؤتمر لمناقشة عدد من الأبحاث من خلال الجلسات الشفاهية . وتم تصنيف الأبحاث تحت عنوان أو موضوع واحد نظرياً كان أو تطبيقياً ، بعدها تعقد ندوة بعنوان أو موضوع آخر ، وهكذا ... . بحيث يصل عدد الندوات فى اليوم الواحد إلى أربع ندوات .

٣ - عروض الملصقات Poster Presentations

خصص للملصقات لوحة إعلانية كبيرة أمام قاعات عرض الأوراق والأبحاث . وقد ألزمت هيئة المؤتمر كل عارض بتقديم تقرير فى وقت سابق على انعقاد المؤتمر يتضمن تاريخ الملصق ، وأهم مايحتويه من معلومات علمية ، وأوجه الاستفادة منه تطبيقيا ونظريا.

٤ - العروض الشفاهية Oral Presentations

قدمت عدة تسهيلات فى العرض ، مثل : شرائح Slides واستخدام Overhead وعروض الكمبيوتر ، بحيث استخدم جميع المشاركين Floppy, CD, Pen-drive, Transparency, slide ، وتم تقديم نسخ منها لهيئة المؤتمر فى وقت سابق لوضعها على برامج العرض فى القاعات المخصصة قبل بداية الجلسات . وقبل العروض الشفاهية ، كان يتولى أحد الأساتذة التابعين لهيئة المؤتمر شرح عنوان أو موضوع المحور الذى تسير فيه مجموعة معينة من الأوراق ، وأهم ماتتبناه تلك الأبحاث من قضايا بصورة مختصرة وبشكل عام وسريع ، على أن يعقب فى نهاية الجلسة على أهم أوجه الاستفادة من النتائج التى خلصت لها الأبحاث تطبيقيا ونظريا .

أهم الموضوعات التى ناقشها المؤتمر

١- الجلسات العامة

تحددت أهم الموضوعات الخاصة بالجلسات العامة التى ناقشهاالمؤتمر فيما يلى :

- النظرية التطورية والأصل البشرى ، وأهم ماتوصلت إليه الدراسات الأنثروبولوجية من إجابات جديدة عما طرحته هذه الدراسات من أسئلة قديمة بالاستعانة بالأساليب المنهجية المبتكرة فى الوقت الراهن .
- التغيرات التى طرأت على الملامح الجينية ، وتأثير البيئة على البشر فى مناطق مختلفة من العالم .

- الإيكولوچيا البشرية ، أوضاع الصحة والمرض ، خاصة الچينات المرتبطة بالتأثيرات البيئية والتفاعلات فيما بين الصحة والبيئة فى الماضى والوقت الحالى . أيضا موضوعات تتعلق بالتحديات الحضرية المعاصرة للنمو والصحة ، وكذلك النمو البشرى كمقياس للتغير الاجتماعى .
- أبعاد جديدة فى الأنثروبولوچيا البيولوچية تتناول التحديات الخاصة بالمستقبل ، والمناهج الجديدة فى الأنثروبولوچيا الجدلية ، والمشكلات المرتبطة بأخلاقيات التعامل مع الأحياء عالميا .

٢ - العروض الشفاهية

أهم الموضوعات التى تناولتها تلك العروض :

- التطورات البشرية .
- البيولوچيا البشرية والبحوث البيوثقافية ، خاصة مايتعلق منها بالسلالة والنزعة السلالية ، چينات البشر والبيوديموجرافيا . كذلك عقدت عروض عن المراحل المختلفة للنمو ودينامياته ، وتأثيرات التطور الچينى والجوانب الثقافية والانعكاسات المختلفة للبيئة على الچينات .
- التغذية والتركيب الجسمى والفيزيقى .
- الباليو أنثروبولوچى والباليو باثولوچى .
- دور الأنثروبولوچيا الوظيفية والفيزيقية .
- التغيرات الخاصة بالنمو البشرى والنضج الجسمى .

٣ - جلسات الملصقات

جرت موضوعات الملصقات حول نفس الموضوعات السابقة ، خاصة التطور البشرى ومراحله المختلفة والتأثيرات الثقافية والفيزيقية المختلفة والتطبيقات الأنثروبولوچية التى تمت فى هذا النمو ، ومحاولات الاستفادة بهذه التطبيقات فى مختلف جوانب حياة البشر ، والمحافظة على النوع والسلالة ، فى عمليات الاختلاط والتزاوج البشرى .

ثقافة الأفراد
التنافرات الثقافية وتمييز الذات *

عرض كتاب

رباب الحسينى**

يعد تحليل الممارسات الثقافية والتوزيع غير العادل للمنتجات الثقافية – وما يرتبط به من مظاهر لعدم المساواة الثقافية بين شرائح وفئات المجتمع – أحد مجالات دراسة سوسيولوچيا الثقافة الذى يشهد منذ ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم اهتماماً كبيراً ، وذيوعاً لمفرداته ومصطلحاته ، مثل : الاستهلاك الثقافى ، والهيمنة الثقافية ، والشرعية الثقافية ، ورأس المال الثقافى . ويعود لبورديو P. Bourdieu – أبرز علماء الاجتماع الفرنسيين – الفضل فى إحياء الاهتمام بسوسيولوچيا الثقافة ، من خلال دراسته فى التعليم والفن بفروعه المختلفة ، وتأكيده على التمييز بين أشكال رأس المال : الاقتصادى ، والثقافى ، والاجتماعى . ويعنى رأس المال الثقافى le capital culturel عند بورديو مجموعة الكفاءات والصلاحيات الثقافية التى ينتجها النسق التعليمى أو تورثها العائلة ، وله ثلاثة أبعاد : رأس مال ثقافى كامن

* Bernard Lahire, La culture des individus, dissonances culturelles et distinction de soi, Editions La Découverte, Paris, 2004.

** خبيرأول ، قسم التعليم والقوى العاملة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

le capital culturel incorporé كنتاج للتنشئة الاجتماعية التى تختلف وفقاً للوسط الاجتماعى ، ويظهر فى اللغة والمفردات المستخدمة ، فى تعليم مختلف ، وفى سلوك وطريقة ملبس وتصرف مميز . والبعد الثانى يتعلق "بموضوعية رأس المال الثقافى le capital culturel objectivité بمعنى الأدوات الثقافية التى يمتلكها الفرد (الكتب ، اللوحات الفنية والصور ، الأدوات الموسيقية) ، وأهميته ليست فى امتلاكه وإنما فى كيفية الاستفادة منه . والبعد الثالث هو رأس المال الثقافى المؤسسى le capital culturel institutionnalisé ، ويرتبط بالشهادات والدرجات العلمية التى يحصل عليها الفرد ، وتحقق اعترافاً مجتمعياً بها . وتعود إشارتنا لرأس المال الثقافى تحديداً ، بداية ؛ لأنه يرتبط بموضوع دراسة الكتاب الذى نعرض له ، ولتأثر الكاتب بنظرية بورديو حول رأس المال الاجتماعى ، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الممارسات الثقافية والأوضاع الطبقية .

ينصب **هدف الكتاب** على الكشف عن التفاوت الثقافى الواضح بين فئات وشرائح المجتمع الفرنسى ، فهناك توزيع وممارسات ثقافية على نحو غير متساو، وتقسيم لمن يملكون رأس مال ثقافيا محدودا ، وهم أساساً الذين لديهم ممارسات ثقافية محدودة الشرعية "الثقافية" أيضاً ، فى مقابل الطبقات العليا ذات رأس المال الثقافى الذى يكفل ممارسات ثقافية أكثر شرعية .

ويقدم الكاتب برنار لاهير Bernard Lahire تحليلا إمبيريقياً لعدد من الممارسات الثقافية معتمداً فى تحليله على نظرية الشرعية الثقافية .

ويتألف الكتاب من خمسة أبواب مقسمة إلى ١٧ فصلا ، تقع فى ٧٢٨ صفحة ، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة والملاحق . ويعود هذا الحجم الكبير إلى تناول الكاتب لعدد من القضايا النظرية ، مثل : علاقة علم الاجتماع بالمجتمع ، وعلم اجتماع الأفراد ، والشرعية الثقافية ، بالإضافة إلى عرض الكاتب لدراسات الحالة التى اعتمد عليها فى التحليل .

عينة الدراسة

اعتمد الكاتب على عدة مصادر لإجراء هذه الدراسة ، وهى :

١ - بيانات بحث كانت قد قامت به وزارة الثقافة والاتصال الفرنسية عام ١٩٩٧ عن الممارسات الثقافية للفرنسيين ، واعتمدت فى إجرائه على عينة ممثلة للشعب الفرنسى للفئة العمرية ١٥ عاماً فأكثر ، وبلغ حجمها ٣٠٠٠ مفردة، تم إجراء البحث عليهم من خلال مقابلات فردية باستخدام الاستبيان .

٢ - استعان الكاتب بالاستبيان السابق ، وطبق على ١٣٥٠ مفردة من جمهور كان قد شاهد أحد العروض الثقافية (فى السنة الأخيرة) ، وروعى فى اختيارهم : التمثيل الجغرافى ، والنوع ، والسن ، والمستوى التعليمى ، والمهنة .

٣ - اعتمدت الدراسة أيضاً على مقابلات متعمقة حول الممارسات والتفضيلات الثقافية لدى الفئة العمرية من ٢٥-٨٥ سنة ، وشملت ٨١ مفردة و٣٠ مفردة للفئة العمرية ١٦-١٧ سنة .

٤ - تحليل برنامجين فى التليفزيون يحظيان بشعبية كبيرة ونسبة مشاهدة عالية (وهى برامج حوارية لتحليل مضمون حوارات ضيوف هذه البرامج) .

٥ - تحليل بعض الأغانى التى تحظى بنسبة استماع عالية .

ومن الملاحظ تعدد المصادر الثقافية وتنوع المناهج التى استخدمت فى الدراسة ، ذلك أن الوقوف على طبيعة رأس المال الثقافى هو مسألة مركبة ومعقدة ، نتيجة لتراتبية البشر الذين يتدرجون فى مستوياتهم الثقافية وتراتبية الفنون وفقاً لمتغيرات عديدة .

أهم صعوبات الدراسة

يشير الكاتب إلى أن دراسة الممارسات الثقافية للأفراد ، والتى تعنى استهلاك الموضوعات والمنتجات الثقافية ووجود تفضيلات ثقافية دون غيرها ، هى مسألة

يكتنفها العديد من الصعوبات ؛ نتيجة للحكم الذى يترتب على بعض الممارسات الثقافية من كونها تتمتع بدرجة عالية أو محدودة من الشرعية الثقافية ، ومن هنا كانت أبرز صعوبات الدراسة هى :

١ – ضرورة توافر "مناخ" حوارى أثناء المقابلات ، يسمح للأفراد بأن يصرحوا بأنهم قاموا بممارسات ثقافية وباستهلاك منتجات ثقافية لا تملك شرعية ، وإنما هى بمثابة الخطأ أو الخطيئة الثقافية (مثل مشاهدة برامج أو الاستماع إلى أغانى لا تحظى بمكانة ثقافية فى المجتمع) . فغالباً ما تكون هناك أحكام سلبية على من يسلكون سلوكاً ثقافياً مستهجناً من المجتمع . ومن هنا ، فإن التصريح بإتيان مثل هذا السلوك الثقافى هو بمثابة الاعتراف .

٢ – إن معظم المنتجات الثقافية غير الشرعية هى – فى كثير من الأحيان – بغير اسم ، أو يصعب تذكر القائمين بها . فهناك مقاطع من الأغانى أو المسلسلات التى يشاهدها الأفراد يصعب عليهم تذكر أسمائها . ومن هنا ، كان على الفريق البحثى أن يحاول ان يتعرف عليها .

الفرد كموضوع للدراسة فى علم الاجتماع

يتناول الكتاب "ثقافة الأفراد"، ومن هنا يطرح الكاتب قضية تتعلق بموضوع دراسة علم الاجتماع منذ تأسيسه ، باعتباره علماً ينصب – بالأساس – على دراسة المجتمع والجماعات ، وما يرتبط بهما من ظواهر اجتماعية ، إلا أن الكاتب يشير إلى أن دراسة علم اجتماع "الأفراد" أصبح ضرورة ، وما ينبغى التأكيد عليه ليس الانشغال بحل الإشكالية والتداخل بين علم النفس وعلم الاجتماع ، وإنما هو توضيح أن الوقائع الفردية هى ذات طبيعة اجتماعية ، وأنها نتاج لما هو اجتماعى ، فالاختلافات والتنوعات الفردية للسلوكيات لها أصولها ومسبباتها الاجتماعية . ومن هنا ، فهناك اختلافات داخل كل فرد وبينه وبين

الأفراد الآخرين ، وهو ما يدعوه إلى تميز ذاته . وهذه الاختلافات ليست هى ذاتها الاختلافات بين الجماعات ، وإن كانت قد تتشابه معها فى بعض الأحيان .

ويوضح الكاتب أهمية التأكيد على دراسة ثقافة الأفراد - التى قد تتنافر أو تتناغم لأسباب مختلفة - بالإشارة إلى أن الأبنية الأساسية للعالم الاجتماعى تظهر وتتضح أكثر فى الأفراد عن الجماعات . وفى مجال الممارسات الثقافية ، فإن هناك تباينات فى السلوكيات الفردية داخل كل مجال ثقافى ، ومن ثم فلابد من دراسة تطور السلوكيات الفردية داخل المجالات الثقافية المتعددة ، وعدم الاكتفاء بدراسة مجال ثقافى واحد دون غيره ، وهو ما يتطلب الاستقصاء عن تفاصيل دقيقة للممارسات والتفضيلات الثقافية داخل المجالات الثقافية المختلفة . إضافة إلى ذلك ، فإن لكل فرد مجموعة من السلوكيات الثقافية غير المتجانسة أو المتناغمة دائماً ، فأحياناً ما يوجد تنافر بينهما ، وهناك درجات للممارسات والتفضيلات الثقافية ، وهى التى تحدد موقع الفرد على سلم الشرعية الثقافية .

وتعود أهمية دراسة "ثقافة الأفراد" - كما يشير الكاتب - إلى أن المجتمع الفرنسى مقسم إلى فئة محدودة هى التى تمتلك ممارسات ثقافية شرعية (خالصة) ، وفئة أخرى وهى محدودة أيضا، وهى التى لديها ممارسات ثقافية غير شرعية ، أما الفئة الغالبة فهى من يمتلكون الاثنين معاً ، ودراسة "ثقافة الأفراد" هى التى تسمح بالوقوف على هذا الاختلاف والتداخل والتنوع الثقافى داخل الفرد وبين الأفراد .

الهيمنة الثقافية

تستند فكرة الهيمنة الثقافية إلى أن المجتمع هو نظام للهيمنة لا يعتمد على الثروة أو القوة فقط ، وإنما أيضاً على الهيمنة الثقافية ، فهناك فئتان ثقافيتان : الأولى فئة المهيمنين ، والثانية هى المهيمن عليهم ثقافياً ، والذين يمتلكون رأس مال ثقافيا محدودا ، والهيمنة الثقافية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشرعية الثقافية ، ففئة

المهيمنين ثقافياً هم الأكثر تملكاً لشرعية ثقافية . إلا أن الجدير بالذكر هو ملاحظة أن الهيمنة الثقافية تخفى أنواعاً أخرى من الهيمنة .

وفى علاقة الممارسات الثقافية بتدرج الشرعية الثقافية يميز الكاتب بين سبعة أنماط ، من أكثرها تحققاً للشرعية الثقافية إلى أقلها ، وهى : سماع الموسيقى ، والقراءة ، والانتقال للمواقع الثقافية ، مثل الذهاب للمسرح ، وللحفلات الموسيقية ....، والزيارات الثقافية للمتاحف ، والمعارض .... ، والأفلام الأكثر مشاهدة ، والبرامج التليفزيونية ، وأوقات الفراغ والتسلية . وبداخل كل نمط يعدد الكاتب الأشكال المختلفة والمتعددة والتفصيلية لكل من الأنشطة والممارسات الثقافية (تتضمن ملاحق الكتاب ثبتاً بأسماء لكتب وأفلام ومسلسلات وأغنيات ...) .

محتويات الكتاب

يعالج الباب الأول من الكتاب والمعنون "الشرعية ، الهيمنة ، الاعتقاد" القضايا التالية ، وذلك فى ثلاثة فصول :

فى الفصل الأول يتناول الكاتب تحت عنوان "السلطات وحدود الشرعية الثقافية" العناصر المؤسسة للشرعية الثقافية وتدرجها وارتباطها بالاختلافات داخل الأفراد ، مؤكداً على ما تنتجه التراتبية فى التعليم من تراتبية فى الثقافة . ويتناول الفصل الثانى "الإنتاج التاريخى للتراتبيات الثقافية" ، ودور الانتماء الطبقى والمستوى التعليمى فى التوجه نحو ممارسات ثقافية فردية ، إما أنها تحدث تناغماً أو تنافراً ثقافيا بين الأفراد . والفصل الثالث يعرض كيفية قياس الشرعية الثقافية ، وذلك بصياغة عدد من المؤشرات وفقاً للأنماط الثقافية السبعة – التى أشرنا إليها فيما سبق – بحيث تشمل كافة التفضيلات الثقافية التى تضم ما هو أقل شرعية وأكثرها ومتوسط الشرعية الثقافية ، على أن تذكر نماذج لكل منها. فعلى سبيل المثال ، فيما يتعلق "بالكتب" فهناك كتب محدودة

الشرعية الثقافية ، وهى تتعلق بالممارسات من مثل كتب الأعمال اليدوية ، والمنزلية ، وفنون الطهى ، وتنسيق الحدائق ، فى مقابل ذلك هناك كتب تتمتع بشرعية ثقافية عالية ، مثل الأدب الكلاسيكى ، والروايات - فيما عدا الروايات البوليسية - والكتب العلمية والتكنولوجية ، والمقالات الفلسفية والدينية .

أما الكتب متوسطة الشرعية ، فمن أمثلتها كتب التاريخ ، والقصص البوليسية ، وعلى هذا الشكل من التدرج تحدد مستويات الشرعية الثقافية فى الممارسات الثقافية المختلفة للأفراد .

ويؤكد الكاتب على أن الدراسة كشفت عن عدم وجود نموذج للشرعية الثقافية "الخالصة" داخل الأفراد ، وإنما درجات من الشرعيات الثقافية ، فبين الذين يقرءون كتبا "أقل شرعية" من قاموا بزيارات ثقافية أكثر شرعية فى السنة الأخيرة .

يتناول الباب الثانى (بناء البروفيل الثقافى للأفراد) والذى يظهر فيه أن التناغم الثقافى وتحقيق درجات عالية من الشرعية الثقافية يرتبط بالطبقات الاجتماعية الأعلى فى المجتمع ، على حين أن التداخل أو التنافر الثقافى غالباً ما يظهر بين الطبقات الاجتماعية الأقل مكانة ، وإن كانت فرضية الكتاب الأساسية تعتمد على عدم وجود حدود فاصلة بين ما هو شرعى وغير شرعى ثقافياً . ويخصص الكاتب الباب الثالث من الكتاب لإبراز نماذج التناغم الثقافى فى مقابل نماذج التنافر الثقافى فى الطبقات العليا والوسطى والشعبية ودور المحددات الاجتماعية .

ويعرض الباب الرابع التأثيرات المختلفة للحياة الثقافية للأفراد ، والتى ترتبط بالمكانة الاجتماعية للأسرة ، وتأثيرات العلاقات العائلية والمهنية ، والتى تجعل لكل شريحة مجتمعية ممارساتها وتفضيلاتها الثقافية المرتبطة بها. ويخصص الكاتب فصلا فى هذا الباب عنوانه "الشباب ليس مجرد كلمة" ، مشيرا إلى أن الشباب - بصفة عامة - يمتلكون نمطا ثقافيا يتصف "بالتنافر الثقافى"،

فى مقابل الكبار الذين يمتلكون نمطا ثقافيا يتسم "بالتناغم الثقافى" ، ويفسر ذلك بخضوع الشباب لإجبارات اجتماعية حادة تقوم بها مؤسسات الضبط الاجتماعى ممثلة فى الأسرة والمدرسة وكذلك الأصدقاء ، كما أنهم أقل تعرضا للحكم على شرعية " أذواقهم" واختياراتهم الثقافية .

وفى الباب الخامس يتناول الكاتب أسباب الممارسات الثقافية غير الشرعية للطبقات العليا، مشيراً إلى أنه فى سياق عام تتراجع فيه الثقافة الأوربية والفنية لصالح التكنولوچيا والثقافة العلمية ، فإن المجتمع المعاصر وطرق الحياة الضاغطة تؤدى إلى احتياج وتطلع الأفراد للتحرر من الضغوط المتزايدة ، وتظهر الرغبة فى الشعور بالاسترخاء والتكاسل والرغبة فى التغيير حتى ولو أدى ذلك إلى ارتكاب "أخطاء ثقافية" .

الخلاصة

يمثل هذا الكتاب إضافة حقيقية فى مجال علم الاجتماع الثقافى بإثارته لعدد من القضايا التى ترتبط فى جوهرها بأهمية إضفاء الجانب الديمقراطى على الثقافة ، بحيث تصبح متاحة للجميع دون استثناء ، ودون تمايزات ، مع التأكيد على تناوب الأفراد وتنقلهم بين شرعيات ثقافية معترف بها أو محدودة الشرعية ، إلا أنه يظل أن دراسة ثقافة الأفراد تعنى التعامل معهم باعتبارهم "فاعلين" اجتماعيين قد ينتمون لثقافة النخبة أو للثقافة الشعبوية .

يبقى أن دراسة "ثقافة الأفراد" ورأس المال الثقافى ، ترتبط بالأبعاد الثقافية ، بل والخصوصيات الثقافية التى تدمغ كل مجتمع وتحدد علاقة المجتمع بالثقافة ، ويمكن رصد حالة المجتمع الثقافية بواسطة مؤشرات عديدة ، من بينها المستوى التعليمى ، ودرجة الاطلاع والقراءة ، وعلاقة الدولة بالمؤسسات الثقافية .

The National Review of Social Sciences

VOLUME 44 NUMBER 1 JANUARY 2007

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Correspondence:
Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price and annual subscription
US $ 15 per issue

Issued Three Times Yearly
January - May - September



The National Review of Social Sciences

Volume 44 · Number 1 January 2007

Issued by
The National Center for Social and
Criminological Research, Cairo